



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع

# ملاحق قطاع الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

نوفمبر 2023

[www.grc.net](http://www.grc.net)



# ملاحق قطاع الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

# قائمة المحتويات

<b>6</b>	<b>1. ملخص تنفيذي</b>
6	1.1 تركيا
7	2.1 دول مجلس التعاون الخليجي
10	3.1 دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا - مقارنة موجزة
<b>11</b>	<b>2. تركيا</b>
11	1.2 مقدمة عن القطاع الصناعي في تركيا
12	2.2 نظرة على القطاع الصناعي
20	3.2 آليات الصناعة
<b>26</b>	<b>3. دول مجلس التعاون الخليجي</b>
26	1.3 مقدمة عن قطاع الصناعة لدى دول مجلس التعاون الخليجي
33	2.3 نظرة على القطاع الصناعي
44	3.3 آليات الصناعة
<b>49</b>	<b>4. تأثير جائحة كوفيد - 19 على قطاع الصناعة على مستوى الدولة</b>
51	1.4 الآثار المترتبة على مستوى كل دولة
<b>52</b>	<b>5. مقارنة بين توقعات قطاع الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي وفي تركيا</b>
52	1.5 الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة فيه - دول مجلس التعاون الخليجي مقابل تركيا
54	2.5 مقارنة القوى العاملة - دول مجلس التعاون الخليجي مقابل تركيا
54	3.5 مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي (CIP)
56	4.5 فرص التعاون والاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا
60	5.5 التحديات والحلول الممكنة
63	6.5 أبرز مشروعات التعاون القائمة
<b>64</b>	<b>6. الملحقات</b>
64	1.6 مُسرد المصطلحات
65	2.6 قائمة المصادر والمراجع



# 1. ملخص تنفيذي

## 1.1 تركيا

وفقاً لإدارة التجارة الدولية (ITA)، نجحت تركيا في ترسيخ صورة تعكس مدى استقرار اقتصادها الناشئ؛ فليديها نظام مصرفي ثابت وقطاع الصناعة لديها أخذ في النمو. واستناداً إلى أهدافها التنموية في المستقبل، تفتخر تركيا - من بين جميع دول الشرق الأوسط - بأن لديها نظام قانوني ليبرالي يسمح بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتتضمن برامج حوافز الاستثمار لديها في المقام الأول: خطة حوافز الاستثمار العامة، وبرنامج حوافز الاستثمار ذات الأولوية، وبرنامج حوافز الاستثمار الإقليمي، وكذلك خطة حوافز الاستثمار الاستراتيجي. هذا وقد صممت تركيا خطط الحوافز تلك بهدف تخفيض الضريبة المفروضة على الشركات في المقام الأول، بالإضافة إلى بدلات اقتطاع ضريبة الدخل، والإعفاءات من الرسوم الجمركية، والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة، واسترداد ضريبة القيمة المضافة، ودعم أقساط الضمان الاجتماعي، ودعم أسعار الفائدة للقروض الاستثمارية، وتخصيص الأراضي. وفيما يلي استعراض لبعض المبادرات والاستثمارات الأخرى التي تم إجراؤها بهدف تنمية قطاع الصناعة في تركيا:

- زادت وزارة الصناعة والتكنولوجيا حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر للمشروعات الخضراء في عام 2021.
- أبرمت تركيا 87 اتفاقية استثمار ثنائية مع دول مختلفة بدءاً من مارس 2022.
- قدمت تركيا مجموعة من حوافز الاستثمار المُخصَّصة لمشروعات مُحدَّدة، مثل تلك التي تهدف إلى الحد من التبعية الأجنبية وتُقدِّم حلاً من شأنها زيادة القيمة المُضافة.
- ألغت تركيا القيود المفروضة على الشركات الأجنبية للعمل في المناطق الحرة.

### 1.1.1 آفاق المستقبل - تركيا

واحدة من أكثر دول الشرق الأوسط تنوعاً في مواردها



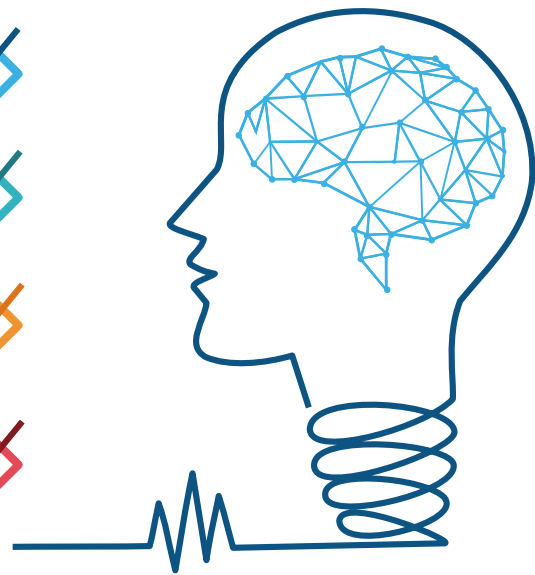
لديها إمكانات كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر



لا تزال هناك مجموعة من الإصلاحات المطلوبة فيما يتعلق بالبيانات والضرائب



لم تستطع تركيا تحقيق جميع أهداف رؤية 2023 في بعض المجالات، بسبب تفشي الوباء وما ترتب عليه، والزلازل اللاحق في أوائل عام 2023





## 2.1 دول مجلس التعاون الخليجي

إنّ مجلس التعاون الخليجي هو منظمة إقليمية تضم ستّ دول هي: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وسلطنة عُمان والبحرين. وقد تأسس المجلس عام 1981 بهدف تعزيز التكامل بين الدول الأعضاء والتنسيق المستمر فيما بينها وتقوية ترابطها. وعلى الرغم من مرور بضع سنوات صعبة (بسبب أزمة تفشّي وباء كوفيد - 19، بالإضافة إلى الحرب الروسية-الأوكرانية، وكذلك الانكماش الاقتصادي الذي ساد العالم في الآونة الأخيرة)، فقد شجّعت جهود التنويع الاقتصادي الابتكار الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي وعزّزته في عام 2021. هذا وقد نجحت معظم الحكومات في الاستفادة من الجوانب الأساسية لأجنداتها للإصلاح المالي؛ حيث أگّدت المملكة العربية السعودية والبحرين التزامهما ببرامج التوازن المالي الخاصة بكل منهما، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن في ميزانيتهما، وإن كان ذلك في تواريخ تتجاوز المواعيد المخطط لها أصلاً، وذلك بسبب تغيّر الأوضاع الاقتصادية.

علاوةً على ذلك، فقد فرضت سلطنة عُمان ضريبة القيمة المضافة في أبريل 2021، وبرزت كرابح دولة في دول مجلس التعاون الخليجي (بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين) ممن تطبّق المعدّل المُتَّسَق البالغ 5٪ الذي وافقت عليه دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2016. هذا وتوسّع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نحو تعزيز الصناعات والتصدير والخدمات اللوجستية في محاولةٍ للتطوير القائم على المعرفة بهدف الوصول إلى اقتصادات أكثر مرونة. وفيما يلي بعض المبادرات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز النمو الصناعي:

### المملكة العربية السعودية

- حوافز لنقل المقر الإقليمي إلى الرياض (مقترح)
- تحصيل الرسوم الجمركية وإعفاء منتجات محدّدة
- إلغاء الضرائب على الدخل الشخصي
- تحديد الضريبة بنسبة 20٪ من أرباح الشركات الأجنبية
- بيئة تشريعية تتسم بالمرونة وحوافز جاذبة للمناطق الحرة
- حوافز للاستثمار التجاري في المدن الصناعية
- إجراءات أخرى: التوسع في الإعفاءات الضريبية والقروض منخفضة التكلفة والإعفاءات الجمركية وانخفاض أسعار الأراضي ورسوم المرافق

### قطر

- الإعفاءات من بعض رسوم استخدام الأراضي والرسوم الجمركية
- بلوغ حجم الإنفاق الاقتصادي للحكومة على القطاع غير النفطي 20 مليار دولاراً أميركياً
- إلغاء الضرائب على الدخل الشخصي
- الإعفاء من ضريبة الشركات المفروضة بنسبة 10٪ لمدة تصل إلى 10 سنوات.
- السماح بالملكية الأجنبية تصل إلى 100٪ ولا يوجد شرط عدم العودة إلى الوطن
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على واردات المعدات والآلات اللازمة
- إعفاء الرسوم الجمركية لواردات المواد الخام والسلع نصف المصنعة غير المتوفرة محلياً
- حوافز خاصة للشركات في المناطق الحرة

### الكويت

- إعفاء من ضريبة الشركات المفروضة بنسبة 15٪، لمدة تصل إلى 10 سنوات
- المساعدة في تخصيص الأراضي والعقارات
- إجراءات أخرى: الإعفاء من الرسوم الجمركية ومجموعة من الضرائب والإذن بتوظيف موظفين أجانب.





### الإمارات العربية المتحدة

- استعادة قيمة عقود الإيجار متعددة السنوات واستعادة رأس المال
- الحد من القيود المفروضة على دخول العمال إلى البلاد
- سهولة الوصول إلى البنية التحتية من خلال تبسيط الإجراءات
- توصيلات الطاقة المدعومة من قبل الحكومة
- منح إعفاءات بنسبة 100٪ من ضريبة الاستيراد والتصدير والرسوم التجارية داخل المناطق الحرة
- المساعدة في توظيف العمالة



### سلطنة عمان

- أسعار إيجار تنافسية لبعض المناطق والشركات
- انخفاض أسعار المرافق
- لا ضريبة على أرباح رأس المال
- لا ضريبة على الدخل الشخصي
- تحديد الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15٪
- تقديم مجموعة من حوافز العمل والتوظيف للشركات المؤهلة



### البحرين

- المساعدة في فتح وتسجيل العمليات التجارية
- تقديم المنح المالية
- الإعفاءات الجمركية على استيراد المواد الخام والمعدات
- دخول المنتجات المُصنَّعة في البحرين إلى الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
- معفاة من الرسوم الجمركية







## 1.2.1 آفاق المستقبل - دول مجلس التعاون الخليجي

### المملكة العربية السعودية

- التركيز على تنويع مجالات الصناعة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر
- العمل على مشروعات تطوير البنية التحتية الجارية على نطاق واسع لدعم المستثمرين
- تهدف رؤية السعودية 2030 إلى جذب مزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر
- لا تزال هناك مجموعة من الإصلاحات المطلوبة فيما يتعلق بالشفافية والقدرة على التنبؤ بفرض الاعمال المتوقعة
- وعدم الاستقرار السياسي



### قطر

- انفتحت على جميع دول العالم بسبب تنظيمها بطولة كأس العالم 2022
- لديها إمكانية التعامل مع المهام الصعبة في البيئات الصعبة
- ووطدت علاقاتها مع معظم دول مجلس التعاون الخليجي
- لديها إمكانيات هائلة لتصبح وجهة مثالية للاستثمار الاجنبي المباشر في الشرق الأوسط من خلال رؤية 2030
- تعرض هائل بسبب كأس العالم للرجال FIFA 2022
- إمكانيات قوية للتعامل مع المهام الصعبة في البيئات الصعبة



### الكويت

- لديها سياسات صارمة مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
- مناخ الأعمال غير مشجع للقطاع الخاص
- لا تزال هناك حاجة إلى مراجعة عديد من السياسات على مختلف الأصعدة
- وبالتالي صعوبة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر
- قد تساهم رؤية الكويت 2035 في الإصلاحات وجذب الاستثمارات



### الإمارات العربية المتحدة

- واحدة من أكثر الوجهات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي
- بمثابة مركز تجاري واستثماري رئيسي
- من المتوقع أن تجني ثمار سياساتها الشاملة للاستثمار الاجنبي المباشر
- لديها شبكة واسعة من المناطق الحرة
- رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 يمكن أن تغير المشهد للاقتصادي في منطقة الخليج



### سلطنة عمان

- وقّعت اتفاقيات تجارة حرة مع عديد من الدول
- موقع جغرافي متميز، من شأنه جذب استثمارات كبيرة
- تساعد المستثمرين من خلال الحد من الإجراءات الروتينية
- لا تزال هناك حاجة إلى خفض نسبة التعمين
- يمكن أن تساعد رؤية عمان 2040 في جذب مزيد من الاستثمارات



### البحرين

- دولة منفتحة وليبرالية تتمتع بعلاقات دبلوماسية وثيقة مع عديد من الدول المتقدمة
- تتبع النهج الليبرالي للاستثمارات الاجنبية
- لديها فرص واعدة للتوسع في القطاعات غير النفطية
- لا تزال هناك حاجة إلى التركيز على الحد من الإجراءات الروتينية
- يمكن أن تساعد رؤية البحرين الاقتصادية 2030 في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر





### 3.1 دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا - مقارنة موجزة

تركيا هي إحدى الدول المجاورة لدول مجلس التعاون الخليجي وهي أيضاً مركز تصنيع بارز في منطقة الشرق الأوسط، ولديها مجموعة واسعة من الصناعات المتنوعة. وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي باحتياطات نفطية ويعتمد اقتصادها بشدة على الإيرادات الناتجة عن صناعة النفط والغاز. حالياً، تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى التنويع الاقتصادي، كوسيلة للحماية من الآثار السلبية لانحسار نمو صناعات النفط والغاز، وكذلك لتحسين الاستقرار الاقتصادي. ونظراً لخبرة تركيا القوية في التصنيع، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي التعاون معها لتعزيز جهود التنويع. وفي المقابل، يمكن لتركيا الاستفادة من الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية الراسخة في دول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي، يمكن لتركيا تقديم المعرفة اللازمة لتأسيس الأعمال بالإضافة إلى خبراتها الواسعة في مجال التشييد والبناء مقابل حصولها على المواد الخام المدعومة من أجل صناعاتها التحويلية.

يُقارن الجدول أدناه مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والصناعات الرئيسية لكل دولة:

جدول (1) نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لكل دولة، 2021

دول العالم	البحرين	سلطنة عمان	الإمارات العربية المتحدة	الكويت	قطر	المملكة العربية السعودية	تركيا	نسبة القيمة المضافة للصناعة (بما في ذلك قطاع التشييد والبناء) في الناتج المحلي الإجمالي (%) 2021
27.6	44.8	50.6	47.5	45.4 (2020)	60.0	45.5	31.1	

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

جدول (2) الصناعات الرئيسية، وفقاً لكل دولة

البحرين	سلطنة عمان	الإمارات العربية المتحدة	الكويت	قطر	المملكة العربية السعودية	تركيا	الصناعات الرئيسية، وفقاً لكل دولة
الكيماويات والبتروكيماويات، البلاستيك، الهندسة، الألومنيوم، الأثاث والديكور	الكيماويات والبتروكيماويات، الأسمدة، البناء، الإسمنت، الرخام، الجبس، منتجات البناء، المعادن، المأكولات والمشروبات.	الكيماويات والبتروكيماويات، الأحجار الكريمة، وشبه الكريمة، التشييد والبناء، البلاستيك، الفصع، الصناعات الثقيلة، الآلات، الأجهزة، الكورباتية، معدات الطاقة المتجددة.	الكيماويات والبتروكيماويات، المنتجات المعدنية، المصنعة، المنتجات المعدنية، الألافزرة، الآثاث والديكور، الأسمنت، بناء السفن، الصناعات الغذائية، مواد البناء.	المواد الكيماوية والبتروكيماويات والبلاستيك والزجاج والآثاث والديكور والأغذية والمشروبات والإلكترونيات والصلب وبناء السفن وإصلاحها.	البتروكيماويات، الأمونيا، الغازات الصناعية، هيدروكسيد الصوديوم، الأسمنت، الأسمدة، البلاستيك، المعادن، إصلاح السفن، إصلاح الطائرات، التشييد والبناء.	السيارات، التشييد والبناء، التكنولوجيا والإلكترونيات، الصناعات الغذائية، الآثاث والديكور، الحديد والصلب، المنسوجات والملابس، الفضاء والدفاع، الطاقة والموارد الطبيعية، الآلات الصناعية والسلع المعمرة، التعبئة والتغليف والخدمات اللوجستية، المشغولات الذهبية والمجوهرات، الصناعات الكيماوية.	<b>الصناعات الرئيسية</b>

## 2. تركيا

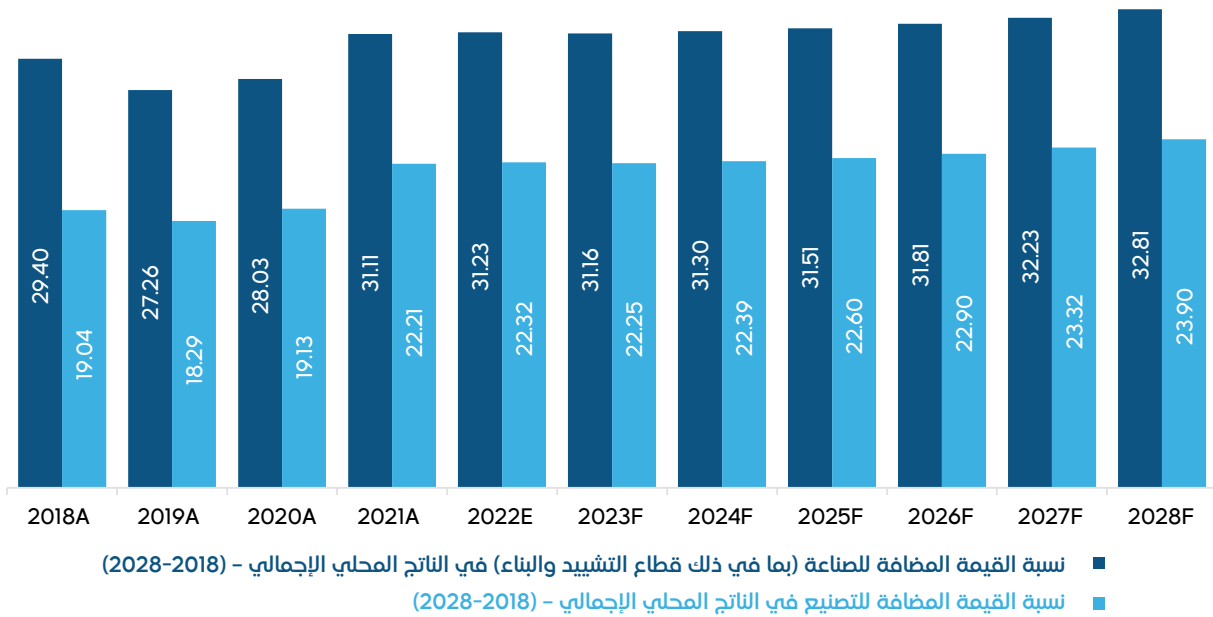
### 1.2 مقدمة عن القطاع الصناعي في تركيا

#### 1.1.2 نظرة عامة واتجاهات الصناعة الرئيسية

يُصنّف اقتصاد تركيا ضمن الاقتصادات الناشئة وغالباً ما يتم رؤيتها ضمن الدول الصناعية الحديثة. ويساعد النمو المستمر للصناعات فيها بسبب موقعها الجيوسياسي بين أوروبا وآسيا والقوى العاملة الشابة والحوافز التي تقدّمها للمستثمرين المحليين والأجانب؛ إذ تحرص الدولة على زيادة القدرة التنافسية وكفاءة القطاع الصناعي وتسريع تحوُّله إلى منظومة صناعية متكاملة قادرة على التصدير وفق المعايير الدولية. لذلك يعمل 20٪ من القوى العاملة التركية في القطاع الصناعي، بما في ذلك صناعة الحديد والصلب والمعادن والسيارات والكيماويات والصناعات الغذائية والتشييد والبناء والتقنية والإلكترونيات والأثاث والديكور والملابس والتعبئة والتغليف والخدمات اللوجستية والآلات الصناعية والسلع المعمرة والدفاع والطاقة والمشغولات الذهبية والمجوهرات.

#### 2.1.2 السوق الصناعية: حجمها الحالي والمستقبل المتوقع (2018-2028)

##### شكل (1) السوق الصناعية في تركيا



(A) الفعلية - (E) المقدرة - (F) المتوقعة || المصادر: (A) - قاعدة بيانات البنك الدولي، (E) و (F) - فريق المحللين

التعريفات حسب البنك الدولي: يُقصد بالصناعة (بما في ذلك البناء والتشييد) المعنى الوارد لها في الأقسام 05-43 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، وتشمل قطاع الصناعات التحويلية (الأقسام 10-33 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد). كما تشمل القيمة المضافة في قطاعات التعدين واستخدام المحاجر والصناعات التحويلية (تُصنّف أيضًا باعتبارها مجموعة فرعية منفصلة) والبناء والتشييد والكهرباء، والماء والغاز. تمثل القيمة المضافة صافي الإنتاج لأي قطاع، أي الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي وقيمة الاستهلاك الوسيط. وتُحسب دون إجراء أي اقتطاعات مقابل استهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية ونقصها. يُحدّد أصل القيمة المضافة وفقًا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح 4. ملاحظة: بالنسبة للدول التي تطبق القيمة المضافة بالأسعار الأساسية، تُستخدم القيمة المضافة الإجمالية بتكلفة عوامل الإنتاج كعوامل المقام.

التعريفات حسب البنك الدولي: تشير الصناعات التحويلية إلى الصناعات التي تندرج تحت الأقسام 15-37 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد. تمثل القيمة المضافة صافي الإنتاج لأي قطاع، أي الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي وقيمة الاستهلاك الوسيط. وتُحسب دون إجراء أي اقتطاعات مقابل استهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية ونقصها. يُحدّد أصل القيمة المضافة وفقًا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح 3. ملاحظة: بالنسبة للدول التي تطبق القيمة المضافة بالأسعار الأساسية، تُستخدم القيمة المضافة الإجمالية بتكلفة عوامل الإنتاج كعوامل المقام.

ملاحظة: تم التنبؤ بأرقام السوق بناءً على عدة معايير مختلفة، مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحالي، وحصة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ونمو القطاع، والاستثمار في القطاع، ورؤية الحكومة، وعروض الشركات، والاستيراد والتصدير وغير ذلك.



وفقاً للرسم البياني أعلاه، من المتوقع أن يزيد القطاع الصناعي من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا خلال الفترة المذكورة (2023-2028) بسبب مجموعة من العوامل أهمها وجود القوى العاملة الماهرة وهي ميزة رئيسية لدى تركيا. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن يؤدي تركيز الدولة المتزايد على تطوير القطاع الصناعي إلى تعزيز فرص نموّه

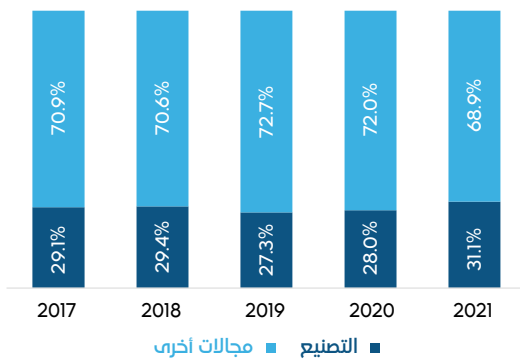
## 2.2 نظرة على القطاع الصناعي

### 1.2.2 أنواع الصناعات

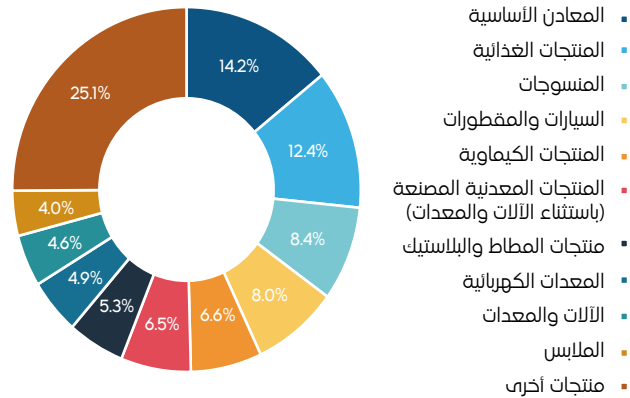
يشمل المشهد الصناعي في تركيا أنواعاً مختلفة من الصناعات: إذ ساهم القطاع الصناعي بنسبة 31.1% في الناتج المحلي الإجمالي عام 2021، مقارنةً بـ 28.0% و 27.3% عامي 2020 و 2019 على التوالي، مما يُشير إلى تركيز الدولة المتزايد على التنمية الصناعية

#### شكل (2) إحصائيات التصنيع في تركيا

مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للتصنيع (2017 - 2021)



الصناعات التحويلية في تركيا - 2021



المصدر: معهد الإحصاء التركي - قاعدة بيانات البنك الدولي

يعرض الرسم البياني أعلاه الزيادة في مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا. وتضم الصناعات التحويلية عديد من الصناعات، مثل المنتجات الغذائية والمنسوجات والسيارات. يُصوّر المخطط الدائري مساهمة القطاعات الرئيسية في إيرادات الصناعة التحويلية، كما يعرض التنوع داخل قطاع التصنيع. ونظراً لوجود هذه المجموعة الواسعة من القطاعات داخل قطاع التصنيع، فإنّ صادرات تركيا من السلع المصنعة متنوعة أيضاً؛ وبالتالي لا تعتمد تركيا على أي صناعة دون الأخرى، وهذه ميزة كبيرة تحمي الاقتصاد من أن يقتصر على صناعة واحدة.



## 2.2.2 المساهمة الاقتصادية

### 1.2.2.2 البرامج والمبادرات الحكومية

تقع تركيا على مفترق طرق بين قارتي آسيا وأوروبا، وبالتالي تتمتع بميزة جغرافية على دول مجلس التعاون الخليجي. وبالإضافة إلى موقعها الجغرافي، فإنَّ انخفاض تكاليف العمالة وقدرات الإنتاج الكبيرة يجعلها وجهة تصنيع وتوزيع مهمة، مما يسمح لها بالحفاظ على مكانتها عالمياً.

في يوليو 2019، اعتمدت تركيا خطة التنمية الوطنية الحادية عشرة (NDP) التي تغطي الفترة من 2019 إلى 2023. وعلاوة على ذلك، في سبتمبر 2019، اعتمدت الدولة استراتيجية الدمج بين الصناعة والتقنية بحلول 2023 لتعزيز إنتاج التقنيات المتقدمة وزيادة الاعتماد عليها في القطاع الصناعي. وفقاً للدولة، يواجه مُصنِّعوا البرمجيات ومنتجات التقنية المتقدمة صعوبات في تحقيق الإيرادات خلال سنوات التأسيس؛ لذلك تُقدِّم تركيا إعانات لهذه الشركات، وتضع سياسات المشتريات العامة للمساعدة في نمو أعمالها ودعمها لتوسيع نطاق إنتاجها. هذه المبادرات هي الاستراتيجيات الأساسية، بما يتماشى مع منظومة الصناعة 4.0.

تعد صناعة السيارات والطيران في تركيا من أوائل الصناعات التي تبنت تقنيات التصنيع المتقدمة. وبالإضافة إلى الشركات العالمية الرائدة، يتم دعم هاتين الصناعتين من قبل عديد من المُورِّدين المحليين. ويلتزم هؤلاء المُورِّدون باتباع أحدث المعايير والمتطلبات التقنية. كما تُركِّز القطاعات الأخرى - بما في ذلك الكيماويات والبناء والسلع الاستهلاكية والإلكترونيات والآلات والتعدين والحديد والصلب - على تقنيات وأساليب التصنيع المتقدمة للحفاظ على قدرتها التنافسية. وفقاً لإدارة التجارة الدولية (ITA)، تُشكِّل منتجات التقنية المتوسطة والمتقدمة 36% و 3% من صادرات تركيا الصناعية، على التوالي. كما تسعى الدولة جاهدة لزيادة مساهمات التقنية المتوسطة والمتقدمة في صادرات التصنيع إلى ~44% و ~6% بحلول نهاية عام 2023.

وفقاً لتوقعات إدارة التجارة الدولية (ITA) لعام 2021، تستثمر تركيا ما بين 1 و 1.5 مليار دولاراً أمريكياً سنوياً لتعزيز اعتماد الحلول التي تقدِّمها منظومة الصناعة 4.0 على مدى السنوات العشر القادمة. كما سيتم توجيه الاستثمارات نحو تحسين البنية التحتية التقنية، مثل خدمات الهاتف الثابتة والمتنقلة والألياف البصرية. استناداً إلى زيادة تُقدَّر بنحو 4-7% في الإنتاجية، كما تُقدَّر إدارة التجارة الدولية (ITA) أنَّ تركيا يُمكنها أن توفر 10 مليارات دولاراً أمريكياً سنوياً من تكاليف التصنيع الحالية عند اعتماد حلول منظومة الصناعة 4.0 على نطاق واسع. وفي أبريل 2020، قامت وزارة الصناعة والتقنية في تركيا بإنشاء المديرية العامة الوطنية للتقنية (GDNT)، وهي هيئة مُكرَّسة لتعزيز تنفيذ أحدث التقنيات في مختلف الصناعات. كما تُقدِّم الوزارة الدعم اللازم للتحوُّل الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجلس البحث العلمي والتقني في تركيا (TÜBİTAK) ومنظمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB).

تُعطي تركيا الأولوية لتطوير مهارات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM) في مراحل التعليم لتشكيل الأساس اللازم لتسهيل التحوُّل الرقمي. كما تستخدم الشركات التركية أنشطة المسؤولة الاجتماعية للشركات (CSR) لتعزيز مهارات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM). وفي يوليو 2022، أطلقت شركة تركية رائدة في تصنيع الأجهزة المنزلية متعددة الجنسيات مبادرة تعليمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تهدف إلى تشجيع النساء على ممارسة وظائف في تلك المجالات والمجالات ذات الصلة. ضُمَّت المبادرة للنساء في السنة الثالثة أو الأخيرة من دراستهن الجامعية في مجالات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات.



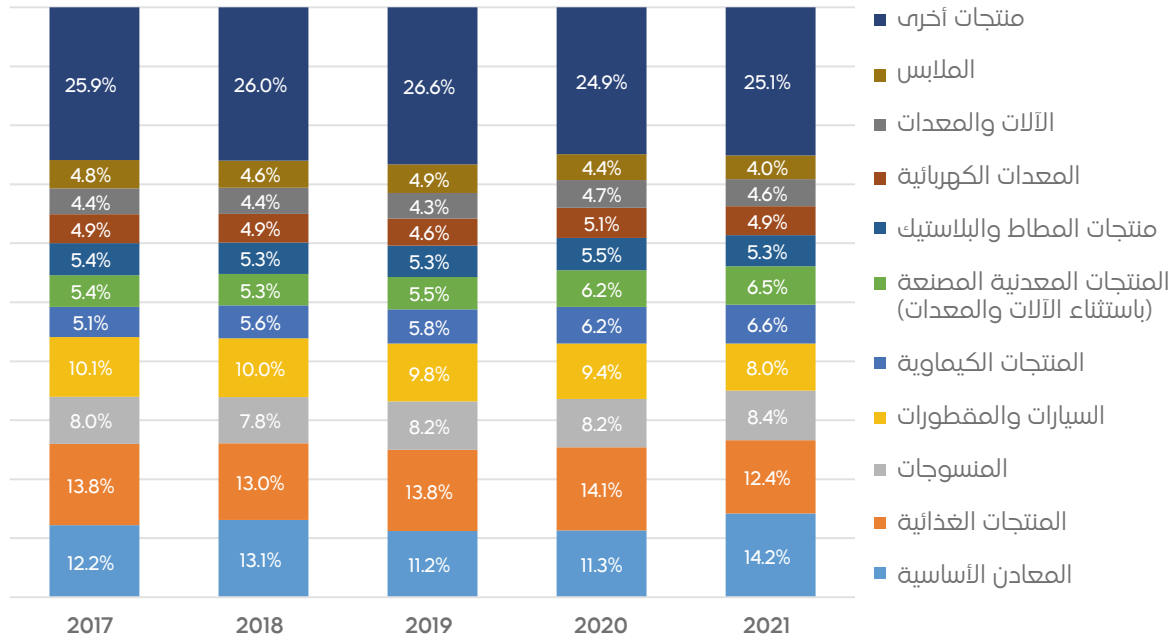
## 3.2.2 الإنتاج الصناعي

### 1.3.2.2 التصنيع

نظراً لتنوع الصناعات التركية، يُعَدُّ الاقتصاد التركي محمياً بشكل جيد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على صناعة واحدة فحسب؛ إذ سمحت السياسة النقدية التوسعية للاقتصاد بالنمو بنسبة 2% عام 2020 على الرغم من الاضطرابات الناجمة عن تفشي وباء كوفيد - 19. لذلك تسعى تركيا للاستثمار بشكل كبير في أكثر من 300 منتج عبر صناعات الطيران والكيماويات والدفاع والإلكترونيات والآلات وأشبهه الموصلات والمستحضرات الصيدلانية. وفيما يلي قيم الإنتاج للصناعات التركية المختلفة عام 2021:

#### شكل (3) نسبة الإنتاج الصناعي وفقاً لنوع الصناعة

نسبة الإنتاج الصناعي وفقاً لنوع الصناعة (2017 - 2021)



المصدر: معهد الإحصاء التركي

### 2.3.2.2 التشييد

سكّل قطاع البناء 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي التركي ووظّف أكثر من 1.5 مليون شخص عام 2021. وهكذا وصلت مساهمة القطاع في الاقتصاد الكلي 30% عند الأخذ في الحسبان التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الصناعات ذات الصلة. ومع ذلك، فإنّ جائحة كوفيد - 19 جعلت القطاع هشاً ويحتاج إلى كثير من الوقت لكي يتعافى؛ إذ تأخّرت بعض مشروعات البناء، وفي عام 2020، توقّفت مشروعات أخرى إلى أجل غير مسمى. وبالإضافة إلى ذلك، أدّى ارتفاع أسعار الفائدة وعدم استقرار أسعار صرف العملات الدولية إلى ارتفاع تكاليف التمويل. وبالتالي، زادت تكاليف المواد والمعدات والعمالة، مما تسبب في انحصار القطاع بنسبة 3.5% عام 2020.

وفقاً لبيانات معهد الإحصاء التركي، انخفضت مبيعات الوحدات السكنية لغير الأتراك بنسبة 10.3% (40,812 وحدة) عام 2020 مقارنةً بـ 45,483 وحدة عام 2019. كما أدّى تفشي الوباء إلى الاعتماد على العمل من المنزل واعتماد نماذج عمل جديدة، مما أثر سلباً على أنشطة التأجير والاستثمارات عام 2020. ومع ذلك، تسعى تركيا نحو تنفيذ عدد من الإصلاحات السياسية لتعزيز قطاع البناء؛ إذ أعلنت وزارة البيئة والتخطيط العمراني والتغير المناخي عن خطة عمل تعزز من خلالها إنشاء وتطوير 1.5 مليون منزل خلال عام 2025، بالإضافة إلى 300,000 منزل منها 100,000 منزل في

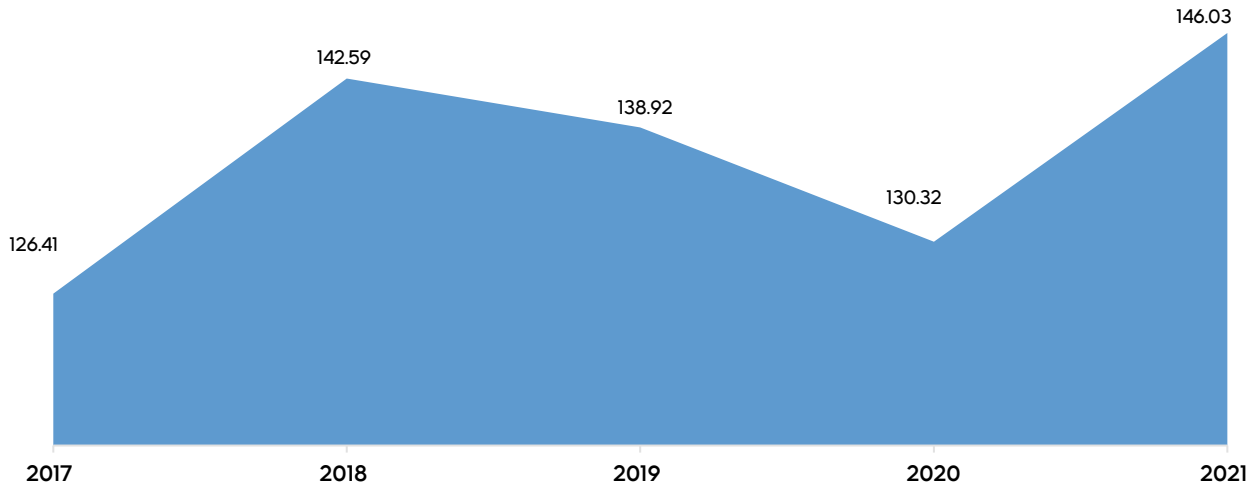


اسطنبول.

### 3.3.2.2 التعدين

تُعَدُّ صناعة التعدين ضمن أهم الصناعات المساهمة في الاقتصاد التركي؛ إذ توفّر فرص العمل والمواد الخام الضرورية لجميع قطاعات الاقتصاد وتُزِيد إيرادات الدولة من خلال الصادرات. وتُعَدُّ تركيا إحدى وجهات التعدين الأكثر ملاءمة في العالم، لأنّ ما يقرب من 40٪ من مواقع التعدين في البلاد لا تزال غير مُستكشّفة. لذلك تُشجّع الدولة على الاستثمارات الخاصة بتطوير التعدين وتُعطيها الأولوية. فهناك أكثر من 20 شركة تعدين أجنبية لها وجود في تركيا، بما في ذلك الشركات الكبيرة والمتوسطة من الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وأستراليا. إذ تعمل هذه الشركات في مجموعة واسعة من أنشطة التعدين، بدايةً من الاستكشاف وصولاً إلى الصّهر.

#### شكل (4) إنتاج المعادن في تركيا (مقدرة بالمليون طن)



المصدر: مركز التعداد والمعلومات الاقتصادية (CEIC)

يعرض الرسم البياني أعلاه إجمالي إنتاج المعادن في تركيا. بسبب تفشي الوباء، أدّى الحظر المؤقت على حركة التنقل على مستوى العالم وما ترتّب عليه من اضطرابات سلسلة التوريد إلى انخفاض كبير في إنتاجية القطاع؛ إذ انخفض إنتاج الأحجار الطبيعية من 7,141 ألف طن عام 2019 ليصل إلى 6,468 ألف طن عام 2020، في حين انخفض إجمالي إنتاج المعادن إلى 130.32 مليون طن عام 2020 من 138.92 مليون طن عام 2019. ومع ذلك، ساعدت التدابير الوقائية التي اتبعتها تركيا لمواجهة الوباء قطاع التعدين على التعافي وتسجيل أعلى مستويات الإنتاج بين عامي 2017 و 2021. تُنتج صناعة التعدين في تركيا المعادن في المقام الأول، بينما يقتصر إنتاج الوقود المعدني في الغالب على إنتاج الفحم الليغنييت. تعد تركيا من الدول الرائدة على مستوى العالم في تعدين البورون، حيث أنتجت معظم إنتاج العالم من البورون عام 2022، بسبب رواسبها عالية الجودة نتيجة النشاط البركاني. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في البلاد مصانع تعدين واستخراج استثنائية، فيتم استخراج البورون لإنتاج معادن مثل الأباتيت والكولمانيت (كربونات الكالسيوم والمغنيسيوم) والدولوميت والسيلفينيت (ملح كلوريد البوتاسيوم). وبغض النظر عن البورون، تُعَدُّ تركيا مُنتجاً رائداً للجبس والفلسبار.

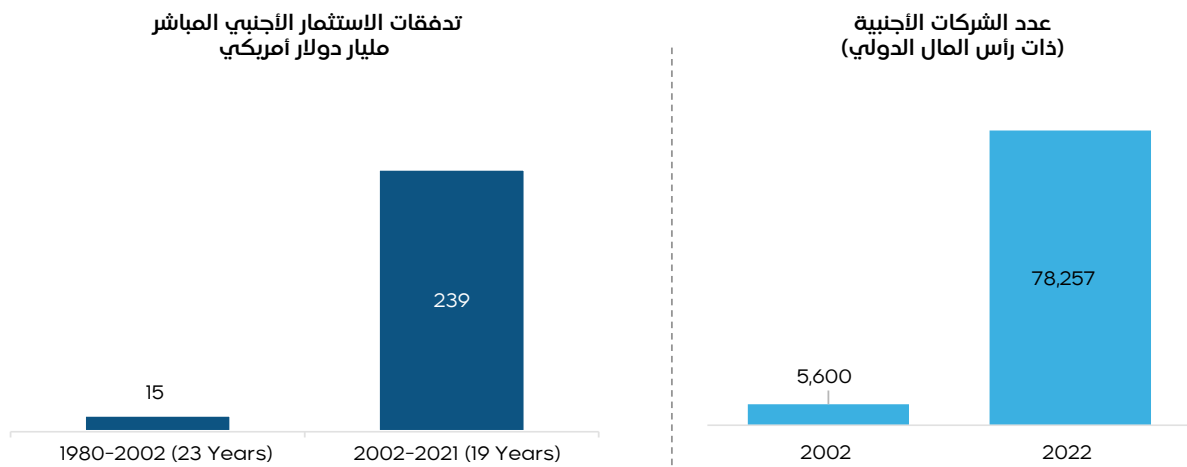
تمتلك تركيا مقداراً كبيراً من احتياطات الذهب، والتي يُفترض أنها تشكّلت منذ قديم الزمان في فترة النشاطات البركانية. وعلاوة على ذلك، تُعَدُّ تركيا خامس أكبر مستهلك للذهب في العالم بعد الهند والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والصين على التوالي. بدأ إنتاج الذهب في



تركيا رسمياً عام 2001 بإنتاج 1.4 طن من الذهب، ووصل إلى 45 طن عام 2021 مع ارتفاع تدريجي كل عام. كما أذى الإعلان عن اكتشاف منجم ذهب جديد في كوزا ألتين في مقاطعة أغري الشرقية في يونيو 2021 إلى زيادة عمليات تعدين الذهب في البلاد، ومن المتوقع أن يحتوي المنجم الجديد على 20 طن من الذهب بقيمة سوقية تبلغ 1.2 مليار دولاراً أمريكياً، و3.5 طن من احتياطات الفضة بقيمة سوقية تبلغ 2.8 مليون دولاراً أمريكياً.

## 4.2.2 الاستثمارات الرأسمالية وأبرز المستثمرين

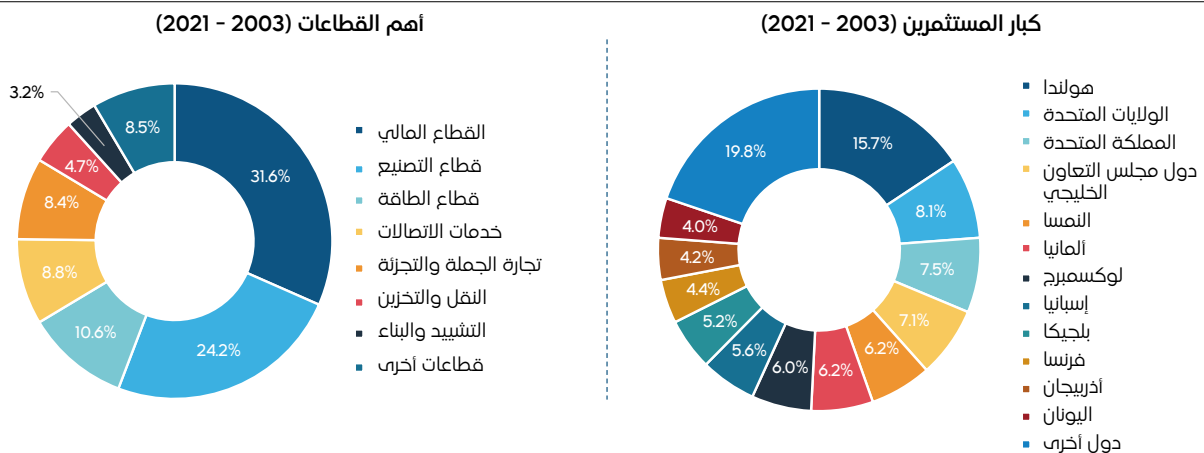
### شكل (5) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا



المصادر: البنك المركزي التركي، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة التجارة الدولية

يوضح الرسم البياني أعلاه المقارنة بين عامي 2002 و 2022، فيما يتعلق بعدد الشركات الأجنبية (ذات رأس المال الدولي) التي استثمرت في تركيا. بينما يوضح الرسم البياني أدناه التباين في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الفترة من 1980 إلى 2002 ومن 2002 إلى 2021. حيث شهدت الفترة بين 2002 و 2021 ارتفاعاً يزيد عن 15 ضعف في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنةً بالفترة من 1980 إلى 2002، وكانت إصلاحات السياسات، وتطوير التعليم، وتحسين الهياكل الإدارية الأساسية وتقديم مزيد من الحوافز للمستثمرين كلها عوامل رئيسية في تعزيز نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

### شكل (6) الاستثمارات في تركيا



المصادر: البنك المركزي التركي، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة التجارة الدولية



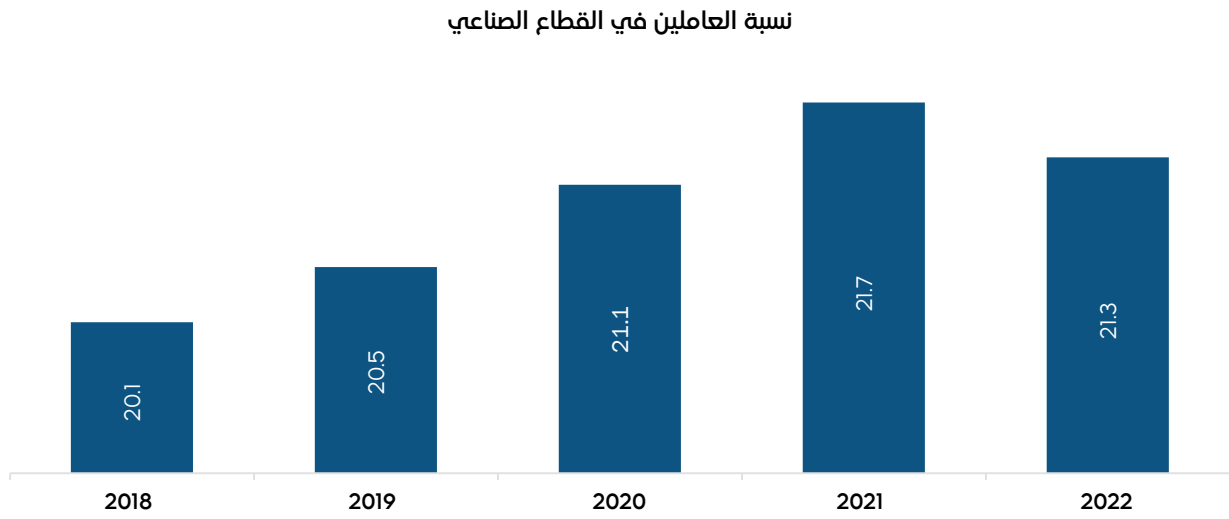


كما هو موضح في الرسم البياني، نجحت تركيا في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العقدين الماضيين من خلال قطاع التصنيع فهو أحد أكثر القطاعات جذباً للاستثمار والذي جذب معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في العقد الماضي. تتلقى البلاد أكبر نسبة من الاستثمارات من هولندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة معاً. وفيما مضى كانت الدول الأوروبية مهيمنة على الاستثمار الأجنبي في تركيا بسبب القرب الجغرافي. واليوم تتبنى تركيا استراتيجيات أكثر مرونة ومواعمة، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي ووقف انخفاض قيمة الليرة التركية وتحسين صورة البلاد كوجهة استثمارية مثالية.

## 5.2.2 توقعات العمالة الصناعية وأفاق التنظيم

لدى تركيا واحدة من أكبر القوى العاملة بين جميع دول الشرق الأوسط. لذلك اعتمدت قوانين جديدة للامتثال لقرارات المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصائيات العمل (ICLS) الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO) ولوائح الاتحاد الأوروبي ذات الصلة. فقوانين العمل التي وضعتها وزارة العمل هي التشريع الأساسي الذي يوجه عمل الموظفين وأصحاب العمل في تركيا؛ إذ يحدّد قانون النقابات واتفاقيات المفاوضات الجماعية القواعد المطبقة على ترتيبات المفاوضات الجماعية والنقابات. ويؤجّه قانون الصحة والسلامة في العمل أصحاب العمل نحو الحفاظ على أماكن العمل صحية وآمنة، بينما يوفر القانون الدولي للقوى العاملة والتشريعات الأخرى إرشادات التنفيذ ويوضحها.

### شكل (7) نسبة العاملين في القطاع الصناعي



المصدر: معهد الإحصاء التركي

كما يتضح مما سبق، فإن عدد العمال في القطاع الصناعي في تركيا يشهد تزايداً ولم يتأثر بشكل كبير بعواقب تفشي الوباء أو الانحسار الاقتصادي على مستوى العالم. وبينما انخفضت نسبة العاملين بشكل طفيف عام 2022، كان عدد العمال قد ارتفع من 6,472 ألف شخص إلى 6,725 ألف شخص عام 2021. إنّ تركيا هي واحدة من أهم الاقتصادات الصناعية في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي يُمكنها أن تضمن إمداد دول المنطقة بالقوى العاملة الماهرة من خلال نظام تعليمي متطور؛ فالتركيز على العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات في المؤسسات التعليمية ساعد بقوة في نمو القطاعات الصناعية المختلفة.



والجدير بالذكر أنّ تركيا لا تزال تتخذ خطوات للحدّ من العقبات المتعددة والمعقّدة لسوق العمل التي يواجهها الشباب في تركيا. إنّ تحسين الظروف الاقتصادية، وارتفاع الأجور، وتوفير الخبرة العملية الكافية هي من بين النقاط الأساسية التي تُركّز عليها الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن يؤدي التركيز الحكومة على تحسين قطاع التعليم إلى تقليل التحديات التي يواجهها الشباب في المستقبل.

## 6.2.2 التقدّم التقني

تركيا هي واحدة من مراكز التصنيع الأكثر تقدما في الشرق الأوسط. تشجع الحكومة تبني التكنولوجيا وتدعم قطاعات الصناعة من خلال المبادرات والإصلاحات المختلفة.

تتقدم تركيا بشكل كبير مع تطور تقنية الجيل الخامس (5G) إذ أجرى فُرؤدو خدمات الاتصالات تجارب عديدة في أنحاء البلد. ومن المتوقع أن يفيد نشر هذه التقنية على نطاق واسع مختلف القطاعات مثل البنوك والرعاية الصحية والإعلام

يعمل فُرؤدو خدمات الاتصالات المحليون على تسريع نشر إنترنت الأشياء (IoT) في المشروعات الصناعية المختلفة



من بين العوامل التي تؤدي إلى نشر أفضل حلول تقنية المعلومات في تركيا سعيها الدائم نحو تبني أفضل الممارسات والتزامها بمعايير ولوائح الاتحاد الأوروبي

تتمتع صناعة الأمن السيبراني بفرص كبيرة مع تزايد الاعتماد على حلول منظومة الصناعة 4.0

في أغسطس 2020، افتتحت تركيا مركزاً تقنياً جديداً، بلغت تكلفته 200 مليون دولاراً أمريكياً. تم بناؤه ليكون مركزاً إقليمياً لأحدث الدراسات؛ إذ يعمل على تصميم منهج شامل للتحوّل الصناعي الرقمي من خلال تجميع آراء كبار المهندسين والمديرين من مختلف الصناعات. ومن المتوقع أن يُقدّم المركز 400,000 ساعة من التدريب المجاني لما لا يقل عن 40,000 موظف في قطاع الصناعة.



مايو  
2023

في مايو 2023 , أعلنت شركة تركية رائدة في مجال تصنيع الأدوات البيطرية عن خططها لإنشاء منشأة إنتاج ثانية في سينكان , أنقرة.

مايو  
2023

في مايو 2023 , أعلنت شركة تركية رائدة في مجال مستحضرات التجميل خططها لاستثمار 5 ملايين دولاراً أمريكياً لبناء مصنع في Sinop Organize Sanayi Bölgesi (OSB). بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لزيت العناية متعدد الأغراض.

أبريل  
2023

في أبريل 2023 , أعلنت مجموعة شركات رائدة في تركيا تعمل في عدة قطاعات صناعية عن خططها لاستثمار 70 مليون دولاراً أمريكياً بهدف زيادة قدرة مصنع المناديل الورقية الخاص بها. مع هذا الاستثمار , تعتزم المجموعة زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 250 ألف طن سنوياً.

أبريل  
2023

في أبريل 2023 , أعلنت شركة صينية رائدة تعمل في مجال تصنيع السيارات عن خططها لفتح مصنع في تركيا كجزء من استراتيجيتها لدخول الأسواق الأوروبية.

يناير  
2023

في يناير 2023 , أعلنت شركة يابانية رائدة تعمل في مجال تصنيع السيارات عن خططها لتصنيع أول سيارة ركاب هجينة مصنوعة في تركيا , كما سيصبح المصنع في سكاريا أول مصنع أوروبي للشركة مجهز بخط إنتاج بطاريات السيارات. وفي يوليو 2023 , بدأ الإنتاج في المصنع لسيارة دفع رباعي هجينة وبطارياتها.

نوفمبر  
2022

في نوفمبر 2022 , أعلنت شركة تركية رائدة تعمل في مجال تصنيع مكيفات الهواء عن خططها لاستثمار 4 ملايين دولاراً أمريكياً لمضاعفة مساحة قسم البحث والتطوير الخاص بها بحلول أبريل 2024. وفي أبريل 2023 , تم الانتهاء من جميع الأعمال الورقية اللازمة , وبدأ البناء.

يوليو  
2022

في يوليو 2022 , استثمرت شركة تركية رائدة تعمل في مجال تصنيع الزجاج 193 مليون دولاراً أمريكياً في مصنع جديد للزجاج القلوي في المنطقة الصناعية المنظمة في المنطقة الصناعية في طرسوس . من المتوقع أن يكون للمصنع خط إنتاج زجاج خاص بصناعة الطاقة سعة سنوية تبلغ 20 مليون متر مربع وفرن بسعة 600 طن/يوم. وبدءاً من مارس 2023 , يتم إنفاق 82 مليون دولاراً أمريكياً إضافية لتطوير منشأة لتحضير الرمال لتأمين موارد مستدامة لعمليات الإنتاج الخاصة بالشركة والتخفيف بشكل استباقي من المخاطر المرتبطة بالاضطرابات في سلسلة التوريد.





## 3.2 آليات الصناعة

### 1.3.2 العناصر الفاعلة

#### 1.1.3.2 تطوّر قطاع التشييد والبناء وزيادة مبيعات الوحدات السكنية

تطوّر المشهد الاقتصادي في إسطنبول ومدن أخرى في تركيا على مدى العقد الماضي بفضل قطاع التشييد والبناء. وقد أدّى هذا التطوّر إلى تجديد وتوسيع البنية التحتية للنقل في البلاد من منطقة بحر إيجه إلى منطقة القوقاز. ما أدّى بدوره إلى تشكيل مجتمعات جديدة. كان قطاع التشييد والبناء في طليعة أهداف التنمية الاقتصادية الأخيرة للبلاد؛ إذ يساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الجدير بالذكر أنّ القطاعات التجارية والصناعية والبنية التحتية والطاقة والمرافق والمؤسسات والبناء السكني هي من القطاعات الرئيسية لسوق التشييد والبناء التركي. فعلى سبيل المثال، كان قطاع البناء السكني هو القطاع الرائد في السوق عام 2022، وذلك بسبب الطلب المتزايد على الوحدات السكنية من الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

في يناير 2023، أعلنت تركيا عن أكبر مشروع إسكان اجتماعي على الإطلاق في تركيا لمساعدة عديد من العائلات ذات الدخل المنخفض على أن تصبح مالكة منازل وسط ارتفاع أسعار العقارات والإيجارات. وبعد بضعة أشهر من هذا الإعلان، أصدرت الدولة تفاصيل مبادرة جديدة أخرى تستهدف سكان الطبقة الوسطى الذين يبحثون عن سكن منخفض التكلفة. ووفقاً لمسؤولين حكوميين، كان الهدف من المبادرة الأخيرة هو إنشاء 500 ألف وحدة سكنية، وتهيئة 250 ألف فدان من الأراضي لإعادة الإعمار، وخلق 50 ألف وظيفة في جميع المقاطعات التركية بحلول عام 2028. ونتيجة لهذه المبادرات، يزداد الطلب على شراء المنازل في تركيا؛ إذ ارتفع عدد المنازل المباعة بنسبة 10.6% في يناير 2023 مقارنة بشهر يناير 2022، ليصل إلى إجمالي 97,000,708. استحوذت إسطنبول على أعلى نسبة (17.8%) من تلك المنازل المباعة، حيث بلغ مجموعها 17,415 منزلاً. وبالتالي، فإنّ الارتفاع في أنشطة البناء يؤثر بشكل إيجابي على صناعات المنبع والمصب، مما يودّي إلى النمو الإجمالي لقطاع التشييد والبناء.

#### 2.1.3.2 نمو قطاع التعدين

تقع تركيا في حزام تيثيان-أوراسيا الغني بالمعادن وهي واحدة من أكثر الدول التي تتمتع بوفرة المعادن في العالم، فلديها قدر كبير من الرواسب المعدنية. وعلى الرغم من المخاوف المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي، تُعطي الدولة التركيبة الأولوية لتطوير قطاع التعدين. وتُحظّط لزيادة حجم الصادرات الوطنية إلى 500 مليار دولاراً أمريكياً، بهدف رفع قيمة الصادرات المعدنية إلى 15 مليار دولاراً أمريكياً بحلول عام 2023. بخلاف الفحم والبتروول، لدى تركيا 53 معدن قابل للتعدين، و4,500 طن احتياطي معدنية. وفقاً لوزارة الطاقة والموارد الطبيعية، وصلت صادرات التعدين في تركيا إلى مستوي قياسي بلغ 5.9 مليار دولاراً أمريكياً عام 2021 من 565 مليون دولاراً أمريكياً عام 2000، فسجّلت زيادة قدرها عشرة أضعاف على مدى السنوات العشرين الماضية وزيادة بنسبة 40% على أساس سنوي. وعلاوة على ذلك، يُمثل التعدين 1.17% من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا وهو مصدر رئيسي للعمالة، حيث يعمل أكثر من 126,000 شخص في مختلف مجالات قطاع التعدين.

في عام 2021، كانت الصين والولايات المتحدة وإسبانيا وبلغاريا وبلجيكا وإيطاليا والهند والسويد وألمانيا وفرنسا أكبر 10 شركاء تصدير لتركيا. كما كانت إندونيسيا وأوزبكستان وهونغ كونغ وألبانيا وروسيا شركاء تجاريين مهمين لمنتجات التعدين. وكانت أكبر 3 دول صدّرت إليها تركيا الذهب هي الإمارات العربية المتحدة ونيبال وماليزيا، حيث استحوذت على 48.5% و3.2% و2.2% من إجمالي صادرات الذهب على التوالي. وحقّقت تركيا إيرادات إجمالية قدرها 4.28 مليار دولاراً أمريكياً من تصدير الذهب عام 2021.

تتبنّى تركيا مبادرات مختلفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين، وهو ما يتضح من سياساتها التحفيزية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، تبذل تركيا جهوداً حثيثة لتطوير قطاع توليد الكهرباء من معدن الليجنت، والطاقة التي تعمل بالفحم، من خلال وضع خطط جديدة لتطوير محطات الطاقة وإعادة تأهيل محطات الطاقة القديمة المملوكة للدولة. هذه الجهود من شأنها دعم تعدين منتجات الفحم.



## 2.3.2 التحديات

### 1.2.3.2 عقبات تفعيل منظومة الصناعة 4.0<sup>(1)</sup>

تتمتع تركيا بموقع جغرافي متميز؛ إذ تصل بين أوروبا وآسيا، إلا أنها تفقد أهميتها في قطاع التصنيع عالمياً. ويرجع ذلك أساساً إلى التحول في قاعدة التصنيع العالمية إلى الصين ودول آسيوية أخرى على مدى العقد الماضي. وبالتالي، أصبح اعتماد الصناعة 4.0 ضرورياً للحفاظ على القدرة التنافسية لتركيا؛ إذ تركز المنظومة على تطوير سياسات القطاعين العام والتجاري لتعزيز الرقمنة، ودمجها في سلاسل التوريد، وتلبية احتياجات القوى العاملة.

وبينما تهدف منظومة الصناعة 4.0 أساساً إلى إفادة القوى العاملة البشرية، فإنها تؤدي أيضاً إلى تغييرات في طبيعة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي. ومثل العديد من البلاد الأخرى، تواجه تركيا التحديات الرئيسية المرتبطة ببدء تفعيل منظومة الصناعة 4.0 كإعداد القوى العاملة من خلال التدريب المكثف وجمع التمويل للاستثمارات الرأسمالية. وتتلخص التحديات الرئيسية التي تواجهها تركيا من أجل تفعيل منظومة الصناعة 4.0 في:

01

بيئة التشغيل وقدرات الشبكات: تحتاج الشركات إلى اختيار بنية الشبكة بعناية، وبحورها فالشبكات لن تكون فعالة بدون بنية تحتية راسخة

02

عدم توفر البيانات: لا تزال تركيا تعتمد على نظم المعلومات القديمة، لذلك يتعذر الوصول إلى مخازن البيانات؛ وهو ما يمثل تحدياً كبيراً لمعالجة البيانات وتحليلها. كما تؤدي مشكلات التوافق مع الأنظمة الحديثة إلى الحد من إمكانية مشاركة البيانات بين مختلف الأجهزة. وعلى الرغم من أن الانتقال إلى تقنيات التخزين السحابي يمكن أن يساعد في تخفيف وطأة هذه التحديات، تجد معظم الشركات صعوبة في نقل بياناتها إلى وسائط التخزين السحابي في ظل الوضع الاقتصادي الحالي

03

الحاجة إلى القوى العاملة الماهرة: من أجل تطبيق أحدث التقنيات، يتعين وجود القوى العاملة الماهرة. وبرغم مراجعة تركيا لسياساتها التعليمية بهدف إعداد جيل من القوى العاملة الماهرة، فلا تزال القوى العاملة الحالية تمثّل إلى مجموعة المهارات اللازمة للتعامل مع الحلول التقنية المتقدمة؛ مما يؤدي إلى الاعتماد على العمالة الفدّنة غير التركيّة

04

قوانين توطين البيانات الملزمة لمزوّدي الخدمات الدوليين: يُقدّم عديد من مزوّدي الخدمات الدوليين خدماتهم داخل تركيا. ومع ذلك، لا تزال قوانين توطين البيانات تحد من قدرتهم على تطوير أعمالهم. وبالتالي، يتعيّن تشجيع مزوّدي الخدمات المحليين على اعتماد منظومة الصناعة 4.0

05

الهجمات الإلكترونية والأمن السيبراني: يتطلب الاعتماد على التقنية الحديثة في مختلف القطاعات في تركيا وجود حلول أمنية مناسبة لحماية البيانات وتقنيات المعلومات. ولا يزال نقص أعداد مزوّدي الخدمات المحليين، وقلة الثقة في مزوّدي الخدمات الدوليين، يحد من الاعتماد على الحلول التقنية المتقدمة، مما يعيق تفعيل منظومة الصناعة 4.0

ومن ضمن التحديات البارزة الأخرى التي واجهها قطاع الصناعة أثناء تفعيل منظومة الصناعة 4.0 على نطاق واسع التكلفة العالية لتنفيذها ومتطلبات تحقيق الاستدامة والهيكل المُعقّد لعمليات الإنتاج المختلفة. وعلوّة على ذلك، فإنّ عدم تطوير تركيا لتقنيات التصنيع، والوعي المحدود في بعض القطاعات بمتطلبات منظومة الصناعة 4.0، بالإضافة إلى صعوبة تعيين القوى العاملة الماهرة التي تستطيع التعامل مع العمليات الرقمية الحديثة، كل ذلك أدّى إلى زيادة التحديات المرتبطة بتفعيل منظومة الصناعة 4.0.

(1) الصناعة 4.0: Industry 4.0 هو اسم التوجه الحالي لآتمنة وتبادل البيانات في تقنيات التصنيع ويشمل الأنظمة الإلكترونية وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية والحوسبة المعرفية. يُستخدم مصطلح الصناعة 4.0 بشكل شائع للإشارة إلى الثورة الصناعية الرابعة (توضيح من المترجمة)



### 2.2.3.2 إعادة البناء بعد الزلزال

وفقاً لتقرير «التقدير الشامل السريع للأضرار بعد وقوع الكوارث» (GRADE) الصادر عن البنك الدولي، أسفر الزلزالان اللذان وقعوا في تركيا في فبراير 2023 عن أضرار مادية مباشرة تُقدَّر بنحو 34.2 مليار دولاراً أمريكياً. أي ما يُعادل 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا عام 2021، وقد تأثر بهما ما يقرب من 7.4٪ من إجمالي سكان تركيا بشكل مباشر. حيث لحقت بالمباني السكنية 53٪ من إجمالي الأضرار (أي ما يُعادل 18 مليار دولاراً أمريكياً)؛ و28٪ من الأضرار (أي ما يُعادل 9.7 مليار دولاراً أمريكياً) لحقت بالمباني غير السكنية مثل مرافق الرعاية الصحية والمباني الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومباني القطاع الخاص؛ و19٪ من الأضرار (6.4 مليار دولاراً أمريكياً) لحقت بالبنية التحتية العامة مثل الطرق وخطوط نقل الطاقة وإمدادات المياه. وقدّر التقرير أيضاً أنّ تكاليف التعافي وإعادة الإعمار يمكن أن تكون أعلى مرتين من حجم الأضرار، وأنّ خسائر الناتج المحلي الإجمالي المرتبطة بالاضطرابات الاقتصادية ستؤدّي أيضاً إلى تفاقم آثار الزلزالين.

هذا وقد كانت قطاعات المنسوجات والسيارات والتقنية المتقدّمة والصناعات التحويلية والتشييد والبناء هي القطاعات الأكثر تضرراً؛ وعلى وجه التحديد، شهدت صادرات المنسوجات والطلب والأسمت أكبر الاضطرابات. ومن ثم، فبسبب تحوّل التركيز على إعادة بناء المناطق المُتضرّرة، يتوقّع أن يقل التركيز على تنمية قطاع الصناعة مؤقتاً. ومع ذلك فقد اتخذت تركيا مجموعة من الإجراءات بهدف إسراع التعافي والحفاظ على قوة الاقتصاد، والتي شملت:

- أصدرت «رابطة العمل المُنصف» إرشادات إلى جميع الأطراف التي تستورد من تركيا لضمان التواصل الواضح من الموردين بعد تأثير الكارثة على سلسلة التوريد الخاصة بهم
- أطلقت تركيا خطة مؤقتة لدعم الأجور وحظرت تسريح العمال في 10 مدن لحماية العمال والشركات من التأثير المالي للكارثة
- تم إصلاح مطار هاتاي، الذي ظلّ مغلقاً لإصلاح مدرجه قبل وقوع الزلزالين بشكلٍ عاجل لمواصلة حركة الرحلات التجارية ورحلات الركاب
- وضعت «رئاسة التخطيط الاستراتيجي والميزانية»، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، استراتيجية لإنعاش قطاع الصناعات التحويلية. ويوضّح الجدول التالي أبرز النقاط المتفق عليها

#### جدول (3) ملخص استراتيجية التعافي

النووليات	قصيرة المدى (لمدة عام)	متوسطة المدى (من عام إلى 3 أعوام)	طويلة المدى (من 3 أعوام إلى 5 أعوام)
<b>إعادة البناء</b>			
تلبية احتياجات البنية التحتية / توفير معدات التصنيع للشركات	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعادة بناء البنية التحتية المتضررة في المناطق الصناعية المنظمة والمناطق الصناعية الصغيرة</li> <li>• دعم القوى العاملة المؤقتة والمعدات للمناطق الصناعية المنظمة والمناطق الصناعية الصغيرة</li> <li>• توفير سكن مؤقت للقوى العاملة التحويلية، في قطاع التصنيع</li> <li>• توفير الهياكل الأساسية ومرافق الطاقة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إنشاء أو إعادة بناء المواقع الصناعية الصغيرة</li> <li>• توفير الطاقة المستدامة وإمدادات المياه للمناطق الصناعية المنظمة والمناطق الصناعية الصغيرة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعادة تأهيل المواقع الصناعية الصغيرة بشكل أكثر استدامة وشمولية</li> </ul>



الأولويات	قصيرة المدى (لمدة عام)	متوسطة المدى (من عام إلى 3 أعوام)	طويلة المدى (من 3 أعوام إلى 5 أعوام)
<b>التعافي</b>			
<b>الحفاظ على القوى العاملة وتطويرها</b>	<ul style="list-style-type: none"><li>تقديم إعانات للشركات لدفع رواتب الموظفين</li><li>تقديم حوافز خاصة لتوظيف الفئات الأقل حظاً</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>توسيع نطاق التدريب المهني وتنمية المهارات</li><li>توفير مساحات معيشية لائقة للقوى العاملة في المنطقة الصناعية المنظمة</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>إنشاء برنامج توظيف مدعوم</li><li>إنشاء حاضنات لرواد الأعمال المبدعين</li></ul>
<b>استمرارية الأعمال</b>	<ul style="list-style-type: none"><li>تقديم القروض والإعفاءات الضريبية للشركات</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>تقديم القروض لشراء المعدات</li><li>زيادة الحوافز</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>تحفيز الطلب المحلي من خلال تقديم المساعدات النقدية</li></ul>
<b>تحويل الأعمال</b>	<ul style="list-style-type: none"><li>زيادة مستوى الرقمنة للشركات الصغيرة والمتوسطة</li><li>زيادة فرص العمل عن بعد للموظفين</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>دعم المصانع النموذجية لمساعدة الشركات المتأثرة على التصنيع الخالي من الهدر</li><li>توسيع نطاق خدمات المصانع النموذجية لدعم خطة التعافي الشاملة</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>دعم الانتقال المزدوج؛ أي الاعتماد على الممارسات التقنية لتحقيق أهداف الاستدامة الشاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة في عملية التعافي بعد الكوارث</li><li>تشجيع الاستثمار في الشركات الناشئة</li></ul>
<b>القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث في قطاع الصناعات التحويلية</b>	<ul style="list-style-type: none"><li>تحديد مرافق الإنتاج عالية الخطورة</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>وضع خطة كاملة للوقاية من الكوارث وخطة عمل طارئة للمناطق الصناعية المنظمة</li><li>إنشاء قاعدة بيانات ومخزون لمعدات الطوارئ للشركات</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>إنشاء مُسَرِّعات ريادة الأعمال لدعم الأفكار والحلول لزيادة القدرة على مواجهة الكوارث</li><li>التخطيط للصناعة المقاومة للكوارث</li></ul>

المصدر: رئاسة التخطيط الاستراتيجي والميزانية

### 3.2.3.2 التضخم الاقتصادي

وفقاً لمعهد الإحصاء التركي، بلغ معدل التضخم 85.5% في أكتوبر 2022؛ حيث أدّى الانخفاض المستمر في قيمة الليرة التركية إلى ارتفاع معدلات التضخم مما أدّى إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي. كما أدّى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مما تسبب في انخفاض الطلب على السلع والخدمات داخل تركيا وانخفاض الإنتاج الصناعي. حاولت البلاد الحد من مُعدّل التضخم عن طريق خفض أسعار الفائدة على القروض، وبالفعل استطاعت الحد من زيادة التضخم إلى حدٍ ما. ومع ذلك، فلا تزال مُعدّلات التضخم الحالية تُشكّل تحدياً للإنتاج الصناعي، وتستمر في عرقلة نمو قطاع الصناعة. وللحفاظ على قيمة الليرة التركية أو زيادتها دون الاضطرار إلى زيادة أسعار الفائدة، تخطّط الدولة لاتخاذ إجراءات استثنائية، التي بدونها قد يُصبح تجميد الأصول العالية أمراً حتمياً.

### 3.3.2 الفرص

#### 1.3.3.2 زيادة الاستثمارات في قطاع التصنيع

تُصنّع تركيا مجموعة متنوعة من مختلف المنتجات - مثل مقابض الأبواب وأحواض السيراميك، والمناديل المبللة المطهرة - التي يتم شحنها إلى الولايات المتحدة. وتستورد ألمانيا أيضاً مجموعة متنوعة من المنتجات من تركيا مثل مقاعد المراحيض وأغظيتها والأعمدة المعدنية والدفاتر الجلدية. ومن بين الشركاء التجاريين المهمين الآخرين للسلع المُصنّعة في تركيا كلٌّ من إسبانيا وهونج كونج والمملكة المتحدة.

على الرغم من أنّ الصين استطاعت الهيمنة على قطاع التصنيع عالمياً، فلا تزال تركيا تُعدُّ واحدة من أكثر دول العالم جذباً للاستثمارات بسبب انخفاض تكلفة العمالة. وعلاوة على ذلك، فإنّ وفرة الموارد الطبيعية والعمالة



الماهرة والمبادرات الحكومية الداعمة تساعد في النمو المستمر لهذا القطاع. هذا بالإضافة إلى البنية التحتية المتطورة، والاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ووجود شبكة لوجستية متطورة. كذلك عقدت تركيا مجموعة اتفاقيات تجارية مع عديد من الدول الأخرى، مما يوفر فرص كبيرة لنمو قطاع التصنيع.

هذا وتخطت تركيا لزيادة استثماراتها في تنفيذ الحلول الصناعية المتقدمة على مدى العقد المقبل. وقد أعلنت عن استراتيجية الصناعة والتقنية لعام 2023 التي تهدف إلى زيادة مساهمة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ تُشكّل منتجات التقنية المتوسطة 36٪ من صادرات تركيا الصناعية حالياً، وتُشكّل منتجات التقنية المتقدمة 3٪ و بحلول عام 2023، تعتزم تركيا زيادة صادراتها من الفئة الأولى إلى 44٪ وزيادة صادراتها من الفئة الأخرى إلى أكثر من 6٪ ومع ذلك، فلا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات لتحديث البنية التحتية للصناعات التقنية في تركيا، بما في ذلك الألياف البصرية وخدمات الإنترنت الثابتة والمتنقلة. ولذلك تُعطي تركيا الأولوية لتدريس العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM) في قطاع التعليم تماشياً مع تقدّم تركيا نحو عصر الرقمنة.

### 2.3.3.2 نمو تصنيع المعدات والمكونات المتعلقة بالفضاء والدفاع

يواصل قطاع صناعة معدات الدفاع في تركيا جهوده لتلبية احتياجات البلاد؛ لذلك يسعى نحو تنفيذ مشروعات عديدة ومنتوّعة من التصميم إلى الإنتاج الضخم للأسلحة والطائرات، والطائرات بدون طيار وغيرها. تُركّز تركيا أيضاً على الابتكار من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير (R&D) ودراسات تنسيق مهام المنظومة الشاملة والمتكاملة لضمان التمويل والاستدامة. وقد أدّى الحظر الغربي على المعدات الحيوية للطائرات بدون طيار والمروحيات والمركبات العسكرية إلى تركيز تركيا على سرعة توطين هذه الصناعة. وبالفعل استطاعت تركيا تصنيع وتطوير طائرات الهليكوبتر والسفن الحربية والغواصات والمركبات الجوية بدون طيار والطائرات الحربية محلياً دون الاعتماد على المنتجات المستوردة.

وفقاً للبيانات الرسمية، ازدادت الميزانية السنوية المُخصّصة للبحث والتطوير في صناعة الطيران والدفاع من 49 مليون دولاراً أمريكياً عام 2002، إلى 1.5 مليار دولاراً أمريكياً عام 2022. وجدّيزُ بالذكر أنّ إحدى الشركات التركية التي بدأت كمركز للبحث والتطوير، هي الآن واحدة من الفاعلين القلائل الذين لديهم معرفة بتقنية «التشكيل بالتدفق» لإنتاج أجزاء من جسم الصواريخ ذات المهام الحرجة. ويعود هذا التقدّم التقني الهائل إلى التركيز على توطين صناعة الطيران ومعدّات الدفاع.

بالإضافة إلى ذلك، أدّى التحسّن في العلاقات مع عديد من الدول إلى رفع الحظر وزيادة صادرات المنتجات العسكرية والمعدّات الدفاعية. وفقاً لرئاسة الصناعات الدفاعية (SSB)، تجاوزت صناعة الدفاع في تركيا هدفها التصديري لعام 2022 وتهدف إلى الوصول إلى 6 مليارات دولاراً أمريكياً عام 2023؛ حيث ارتفعت عائدات صادرات الدفاع الأجنبية بنسبة 42٪ بين عامي 2020 و2021؛ إذ شكّلت العقود الخارجية ما يصل إلى 90٪ من إيرادات بعض شركات تصنيع المعدّات الدفاعية. أُكّدت رئاسة الصناعات الدفاعية أيضاً أنّ في عام 2022 بلغت أعداد الشركات العاملة في هذا المجال 2,000 شركة شكّلت منظومة شاملة ومتكاملة استطاعت إنجاز 750 مشروعاً ناجحاً، ووصل حجم مبيعاتها إلى أكثر من 10 مليارات دولاراً أمريكياً، وصدّرت معدّات دفاعية بقيمة 4.4 مليار دولاراً أمريكياً.

إنّ أهداف صناعة المعدات الدفاعية في تركيا لعام 2023 متنوعة للغاية، من المركبات البرية والصواريخ إلى الطائرات ومعدّات الفضاء. وبالنسبة لمجال تصنيع الطائرات ومعدّات الفضاء، فإنّ الطائرات المقاتلة الوطنية (MMU)، وطائرات الهجوم الخفيف، والطائرات المقاتلة بدون طيار تطوّرت تطوّراً ملحوظاً. في يونيو 2023، وقّعت الكويت عقداً مع تركيا لشراء طائرات بدون طيار TB2 بقيمة 367 مليون دولاراً أمريكياً من شركة تركية رائدة من خلال مفاوضات مباشرة بين الدولتين. كذلك اشترت باكستان عديد من الطائرات بدون طيار في أبريل 2023، واشترت قبرغيزستان طائرتين بدون طيار مختلفتين في يناير 2023. ومع تزايد الطلب على صادرات هذه المركبات، فمن المتوقع أن يوفر تصنيع المكونات والمعدات الخاصة بها فرص نمو كبيرة لهذا القطاع.

### 3.3.3.2 نمو الطباعة ثلاثية الأبعاد واستخداماتها

تشهد تركيا زيادة قوية في الطلب على الطباعة ثلاثية الأبعاد واستخداماتها، وتحديداً من قطاعات الطيران والدفاع والسيارات والأجهزة الإلكترونية والطبية. ولا تزال هذه الصناعة ناشئة ولها تطبيقات مبتكرة في مختلف القطاعات، مثل تصنيع المعدات الصناعية والمجوهرات. وفقاً لإدارة التجارة الدولية (ITA)، استحوذت تركيا على 1.3٪ من صناعات





الطباعة ثلاثية الأبعاد واستخداماتها في السوق العالمي عام 2021 الذي بلغ حجمه 336 مليون دولاراً أمريكياً. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام ما يقرب من 500 طابعة ثلاثية الأبعاد، قائمة على البوليمر، في قطاع التصنيع.

يعمل القطاع الصناعي في البلاد بشكل متزايد على تحسين قدراته الإنتاجية في مجال الطباعة ثلاثية الأبعاد واستخداماتها على نطاق واسع باستخدام طابعات متقدمة ومواد طباعة متقدمة (بما في ذلك المواد الحيوية) وبرامج التصميم بمساعدة الكمبيوتر (CAD) وبرامج التصنيع بمساعدة الكمبيوتر (CAM). ويُرَكِّز القطاع تحديداً على الطباعة ثلاثية الأبعاد متعددة الطبقات، والنماذج الأولية السريعة وتقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد المتقدمة، والروبوتات والميكاترونكس. في يناير 2022، استحوذت الشركة التركية لصناعات الفضاء (TAI) على نظام تصنيع باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد يعتمد على شعاع الإلكترون من سلسلة EBAM 300 الصادرة عن شركة Sciaky، وهي شركة أمريكية رائدة في صناعة أنظمة الطباعة المعدنية ثلاثية الأبعاد وأنظمة اللحام، مما مكنها من طباعة هياكل طائرات كبيرة الحجم من التيتانيوم.

إنّ شركة Sciaky تابعة لشركة Phillips Service Industries الرائدة في هذا المجال، وهي قوود بارز لحلول الطباعة المعدنية ثلاثية الأبعاد. تضمّن العقد بين TAI و Sciaky التعاون لتحسين استخدام TAI لآلة الطباعة ثلاثية الأبعاد وتقنياتها المتنوعة. ونظراً للطلب المتزايد على الطباعة ثلاثية الأبعاد واستخداماتها، يسعى عدد كبير من الشركات الناشئة في تركيا نحو دخول ذلك المجال. في الوقت الحاضر، تعمل 20 شركة ناشئة في ذلك المجال بالفعل، إذ تعتمد أعمالها على تصميم وتصنيع الطابعات المعدنية ثلاثية الأبعاد، والنمذجة ثلاثية الأبعاد وتطوير برامج التقطيع، وتصنيع الأجهزة الطبية المطبوعة باستخدام التقنية ثلاثية الأبعاد، وتطوير وتصنيع الخيوط والراتنجات المطبوعة باستخدام التقنية ثلاثية الأبعاد. ومن المتوقع أن تُعزِّز هذه الاتجاهات قطاع الصناعة في تركيا وأن تؤثر إيجاباً في نمو صادرات السلع تامة الصنع.

#### 4.3.2 عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على قطاع الصناعة

<ul style="list-style-type: none"> <li>حالياً يتم إنجاز مشروعات عقارية متعددة على أراض مملوكة للحكومة التركية، وفقاً لنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ولذلك يتعيّن على شركة البناء، التي تعمل ككيان خاص، أن تتحمل مسؤولية بناء وتنفيذ تلك المشروعات تحت إشراف السلطات الحكومية. في المقابل، تضمن السلطات الحكومية الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات والامتثال القانوني والأمن المالي في جميع العمليات المعنيّة.</li> </ul>		<b>عوامل حكومية</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>منذ أن تضرّرت تركيا بشدة من الزلازلين في فبراير 2023، تباطأ نمو الاقتصاد في الربع الأول من ذلك العام، منذ بداية جائحة كوفيد - 19، انخفض الناتج الصناعي بشكل ملحوظ، وبلغ أقل معدّلاته في فبراير 2023، وتُشير بيانات شهر أبريل 2023 إلى ارتفاع طفيف في مؤشر مديري المشتريات التصنيعي (PMI) بينما انخفض التضخم نسبياً. وعلى الرغم من ذلك، انخفض تفاؤل المستهلك على مدار الشهر حيث انتخبت الأمة رئيساً وبرلماناً جديدين في مايو 2023.</li> </ul>		<b>عوامل اقتصادية</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تتمتع تركيا بتراث ثقافي ثري ومتنوع، بسبب التأثير بأوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وتشكّل القوى الاجتماعية الأساسية في تركيا من خلال سياقها التاريخي والثقافي وموقعها الجيوسياسي. بالإضافة إلى ذلك، يُمثّل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً أكثر من 45٪ من السكان. ونظراً لتقدّم النظام التعليمي في تركيا يميل معظم السكان نحو تبني أحدث التقنيات على مختلف الأصعدة. لذلك توفّر هذه الظروف مجتمعةً فرصاً كبيرة لنمو الشركات في تركيا.</li> </ul>		<b>عوامل اجتماعية</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>لقد غيرت الثورة الصناعية الرابعة مشهد التجارة الدولية، لذلك تواجه الصناعات التحويلية في تركيا، والمسئولة عن حصة تصدير كبيرة، عقبات هائلة في جهودها لإدارة وإنشاء منتجات معاصرة. إنّ منظومة الصناعة 4.0 تجعل الإنتاج أكثر ابتكاراً، مما يفيد التجارة العالمية وتتركز هذه المنظومة على استخدام الروبوتات المتطورة والأتمتة في عمليات الإنتاج مما يُقلّل من تكاليف العمالة، ويزيد من قدرة تركيا على المنافسة على المستوى العالمي.</li> </ul>		<b>عوامل تقنية</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تسبّب قطاع التعدين التركي في تأثيرات بيئية شديدة بسبب إنتاج الغبار والملوثات الأخرى المحمولة جواً، مما أثر سلباً على جودة الهواء في المجتمعات المجاورة. كما تُلوّث عمليات التعدين مياه الصرف الصحي، خاصة بالمعادن مثل النحاس والزنك والرصاص.</li> <li>من الشائع أن تستلزم أنشطة التعدين إزالة الغابات والنظم الإيكولوجية الطبيعية الأخرى لإفساح المجال لإنشاء البنية التحتية اللازمة مثل طرق نقل المعادن المُستخرّجة وحفر المناجم.</li> </ul>		<b>عوامل بيئية</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>بصفتها عضواً في الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، يتعيّن على تركيا مطابقة تشريعاتها مع لوائح الاتحاد الأوروبي في مجالات المنافسة والملكية الفكرية وسياسة التجارة المشتركة وحركة المنتجات. لذلك يتم اعتماد السلع الفضّعة والمنتجات الزراعية - التي تفتّ معالجتها فقط - في الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وتطبق بعض الأحكام الصادرة عن مجلس النقابات على المنتجات الزراعية. وبالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية، يفرض الاتحاد الجمركي إزالة جميع القيود والممارسات التجارية التمييزية التي توفّر لطرف ميزة غير عادلة على الآخر.</li> </ul>		<b>عوامل قانونية</b>

## 3. دول مجلس التعاون الخليجي

### 1.3 مقدمة عن قطاع الصناعة لدول مجلس التعاون الخليجي

يتمتع قطاع الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي بحالة جيدة على الرغم من التحديات التي تلوح في الأفق وتحيط باقتصادات دول المجلس، مثل تباطؤ الطلب العالمي وضغوط التضخم. لذلك تتخذ دول مجلس التعاون الخليجي عدة خطوات لتنمية قطاع الصناعة من خلال تبني نهج تنويع الصناعات والابتعاد عن الاعتماد على قطاع النفط والغاز فقط.

من المتوقع أن يتجاوز نمو القطاع غير المعتمد على الهيدروكربون في البحرين 4% عام 2023، مدعوماً بقطاع التصنيع. ومن المتوقع أن تواصل سلطنة عمان تعافيتها وتطوير اقتصادها على المدى المتوسط، مدعومة بإجراءات إصلاحية مختلفة. كذلك فالقطاع الصناعي في قطر يشهد طفرة غير مسبوقة بسبب زيادة الاستهلاك الداخلي، مما يسمح لها بزيادة فائض احتياطيها النقدي. هذا وتدعم اتفاقية التجارة الحرة الثنائية الأخيرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الآسيوية تقدّم قطاع الصناعات التحويلية.

#### 1.1.3 السوق الصناعية: حجمها الحالي والمستقبل المتوقع (2018-2028)

تُشير الرسوم البيانية أدناه إلى كيفية توقع نمو مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة خلال فترة التنبؤ. حيث تولي دول مجلس التعاون الخليجي أهمية قصوى لدعم القطاع الصناعي سعياً نحو الابتعاد عن اعتمادها على قطاع النفط والغاز. ستجذب هذه الاستراتيجية دول المجلس تأثيرات تقلب أسعار النفط والغاز على مستوي العالم. وفي الوقت الذي تتخذ فيه دول مجلس التعاون الخليجي عدة خطوات لدعم قطاع الصناعة، فمن المتوقع أن تقلص بعض التحديات الأساسية من نمو القطاع الصناعي.

يتمثل التحدي الأول في الاعتماد على العمالة الوافدة من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، ويتمثل التحدي الآخر في تقلبات الطقس. لذلك يتعيّن التركيز على الحدّ من تأثير تحديات القوى العاملة؛ فيمكن أن تساعد البرامج التعليمية المستهدفة على مستوي المدارس والكلّيات في تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة. كما يُمكن أن يُساعد تطوير الدعم اللوجستي وتطوير البنية التحتية للنقل أيضاً في التخفيف من التحديات المرتبطة بالتقلبات الحادة للطقس أثناء نقل البضائع تامة الصنع أو المواد الخام.

**تعريف البنك الدولي:** يُطابق تعريف «الصناعة» (بما في ذلك التشييد والبناء) تعريف التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) 0-43 وتشمل الصناعة التحويلية، وتشمل أيضاً القيمة المضافة في التعدين والتصنيع (يتم الإبلاغ عنها أيضاً كمجموعة فرعية منفصلة) والكهرباء والمياه والغاز القيمة المضافة هي الناتج الصافي للقطاع بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. يتم حسابه دون إجراء خصومات لاستهلاك الأصول المصنعة أو الموارد الطبيعية. يتم تحديد أصل القيمة المضافة وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC - E). ملاحظة: بالنسبة للدول الأعضاء في بنك القيمة المضافة (VAB)، المقام «الحسابي» هو القيمة المضافة الإجمالية بتكلفة عوامل الإنتاج.

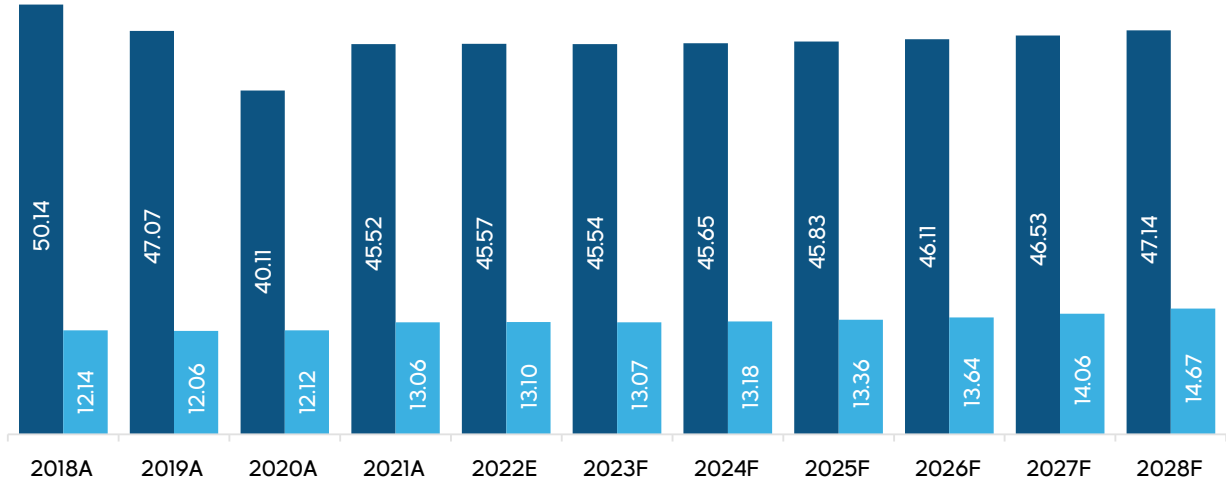
**تعريف البنك الدولي:** يشير مصطلح التصنيع إلى الصناعات التي تنتمي إلى أقسام التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) 10-37. فالقيمة المضافة هي الناتج الصافي للقطاع بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. يتم حسابه دون إجراء خصومات لاستهلاك الأصول المصنعة أو الموارد الطبيعية. ويحدد التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC - 3) منشأ القيمة المضافة. ملاحظة: بالنسبة للدول الأعضاء في بنك القيمة المضافة (VAB)، المقام «الحسابي» هو القيمة المضافة الإجمالية بتكلفة عوامل الإنتاج.

ملاحظة: تم التنبؤ بأرقام السوق بناء على معايير مختلفة مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحالي، وحصّة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ونمو القطاع، والاستثمار في القطاع، ورؤية الدولة، وعروض الشركات، ومعدلات الاستيراد والتصدير وغيرها.



### 1.1.1.3 المملكة العربية السعودية

#### شكل (8) السوق الصناعية في المملكة العربية السعودية



■ نسبة القيمة المضافة للصناعة (بما في ذلك قطاع التشييد والبناء) في الناتج المحلي الإجمالي - (2028-2018)  
■ نسبة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي - (2028-2018)

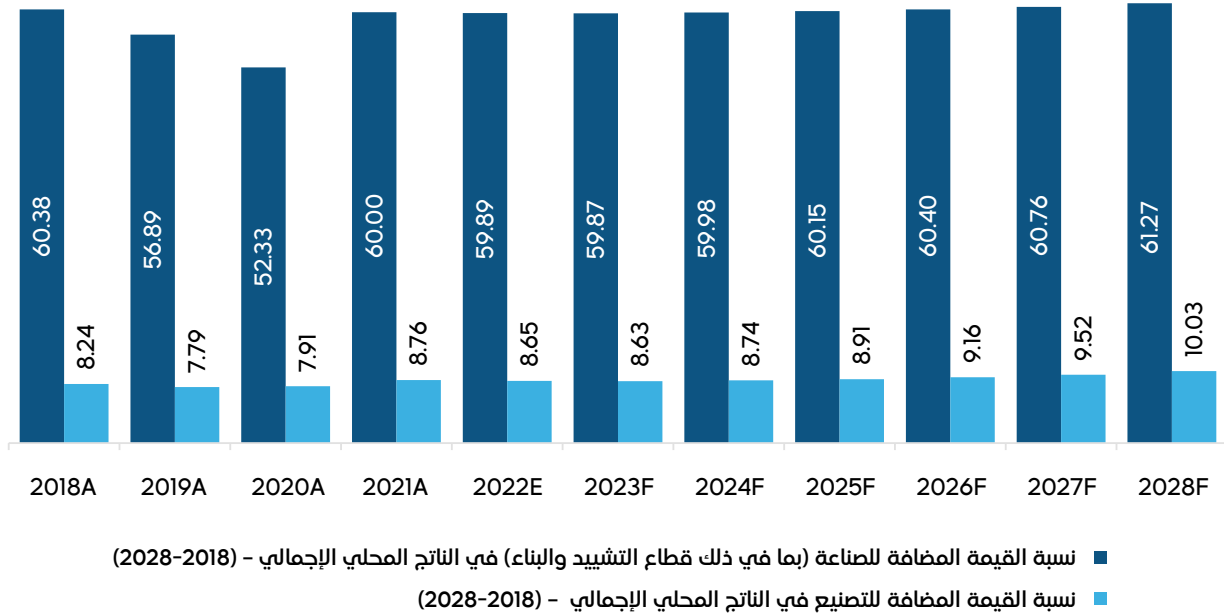
(A) الفعلية - (E) المقدر - (F) المتوقع || المصادر: (A) - قاعدة بيانات البنك الدولي (E) و (F) - فريق المحللين

واجهت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية انخفاضاً طفيفاً عام 2020 بسبب تفشي الوباء. ومع ذلك، شهد قطاع الصناعات التحويلية نمواً طفيفاً، بسبب إغلاق عديد من القطاعات الأخرى أثناء الوباء. ومن المتوقع خلال الفترة من 2023 إلى 2028 أن يواصل القطاع الصناعي وقطاع الصناعات التحويلية زيادة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة تركيز المملكة على زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف الاستراتيجية الصناعية الوطنية، التي أطلقت في مارس 2022، إلى زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 240 مليار دولاراً أمريكياً، والصادرات الصناعية إلى 146 مليار دولاراً أمريكياً بحلول عام 2030.



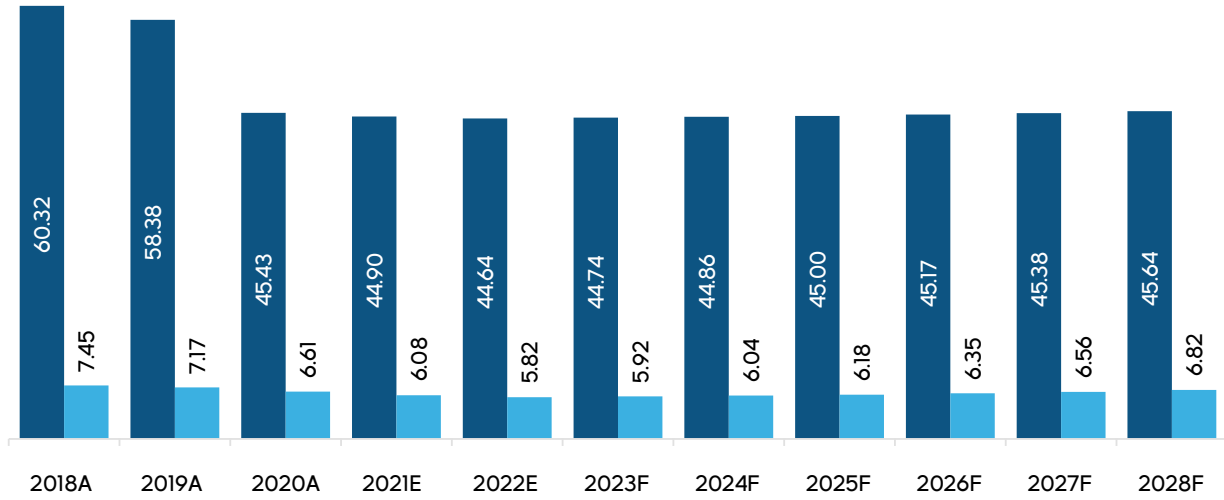
## قطر 2.1.1.3

## شكل (9) السوق الصناعية في قطر



(A) الفعلية - (E) المقدره - (F) المتوقعة || المصادر: (A) - قاعدة بيانات البنك الدولي، (E) و (F) - فريق المحللين

يَعُدُّ قطاع التصنيع في قطر قوة دافعة رئيسية في التنويع الاقتصادي في البلاد، مدعوماً برؤية قطر 2030. وتهدف الرؤية في المقام الأول إلى زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وتُرَكِّز استراتيجية قطر الوطنية للتصنيع، وهي خطة خمسية، على إنشاء سلاسل تصنيع متطورة بهدف تحويل قطر إلى مركز رئيسي للإنتاج. ومع ذلك، انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر عام 2020 بسبب الاضطرابات الناجمة عن تفشي الوباء. لكن هذا الانخفاض كان مؤقتاً، كما يتضح من مساهمة عام 2021. ومن المتوقع أن يكون المعدل منخفضاً قليلاً في عامي 2022 و 2023، بسبب عوامل خارجية مثل الصراع في أوروبا والانحسار الاقتصادي العالمي، التي من المتوقع أن تؤثر على صادرات البلاد بطبيعة الحال.



■ نسبة القيمة المضافة للصناعة (بما في ذلك قطاع التشييد والبناء) في الناتج المحلي الإجمالي - (2028-2018)  
■ نسبة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي - (2028-2018)

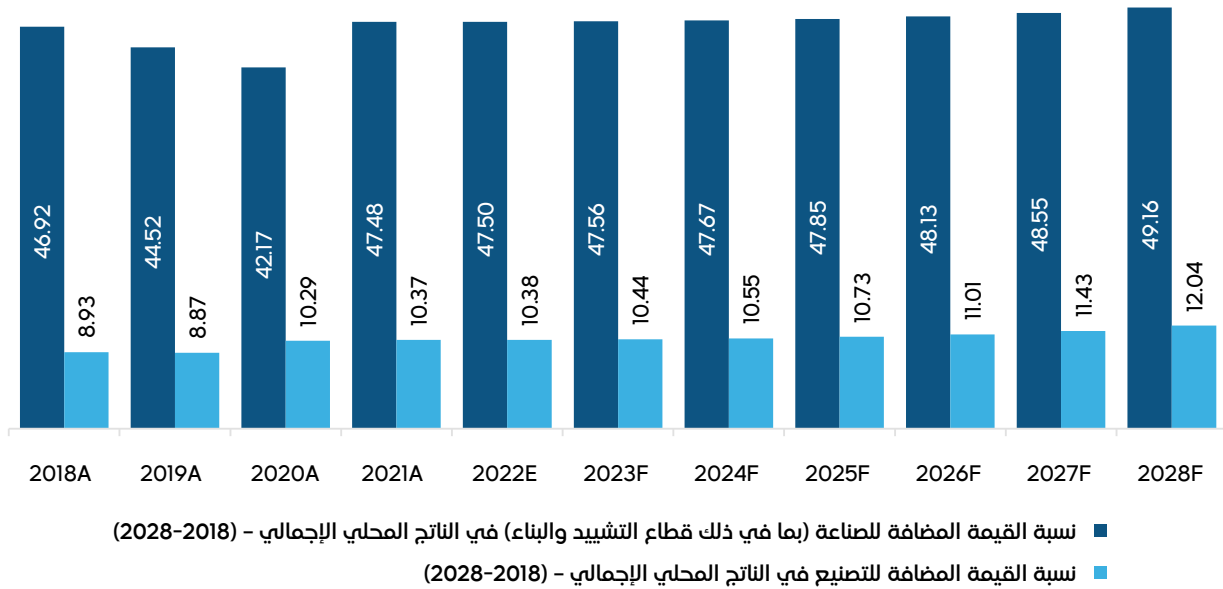
(A) الفعلية - (E) المقدرة - (F) المتوقعة || المصادر: (A) - قاعدة بيانات البنك الدولي، (E) و (F) - فريق المحللين

انخفضت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الكويت في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2019 ومن المتوقع أن تتبع اتجاهها مماثلاً حتى منتصف عام 2023، يُمكن أن يكون هذا الانخفاض بسبب تقلب أسعار النفط والغاز مما أدى إلى انحسار نمو الاقتصاد بشكل عام وانخفاض الاستهلاك المحلي عام 2019، بعد عام 2019، أثر تفشي الوباء على سلسلة التوريد عام 2020، كما شهد عامي 2021 و 2022 انحسار اقتصادي عالمي، هذا بالإضافة إلى آثار الحرب الروسية الأوكرانية، مما أثر على القطاع الصناعي في البلاد، بعد عام 2023، فمن المتوقع أن تتعافى البلاد بوتيرة جيدة، ومن المتوقع أيضاً أن تزداد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.



## 4.1.1.3 الإمارات العربية المتحدة

## السوق الصناعية في الإمارات العربية المتحدة (شكل 11)



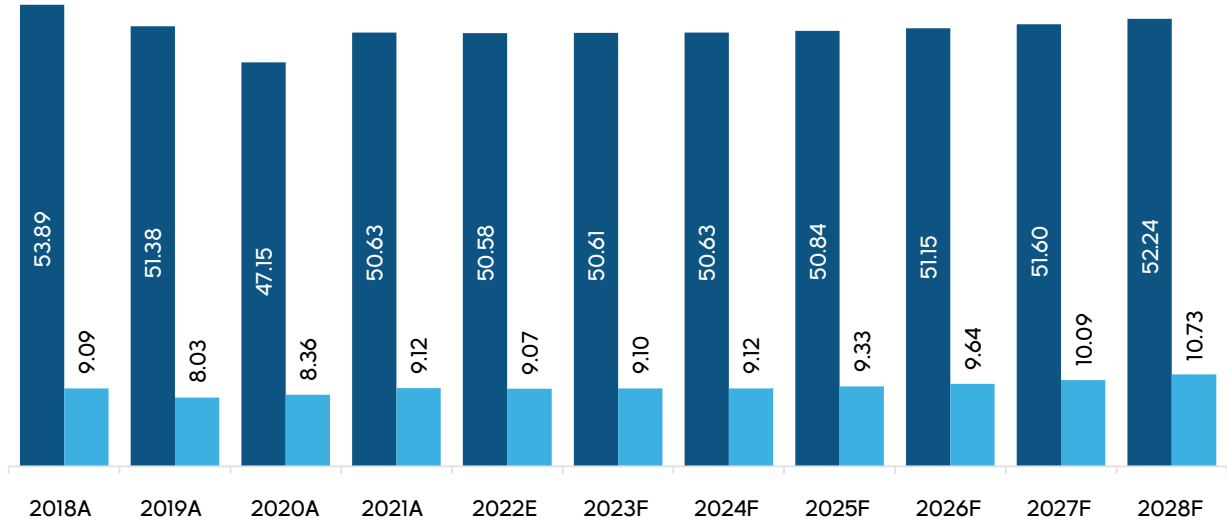
(A) الفعلية - (E) المقدر - (F) المتوقعة || المصادر: (A) - قاعدة بيانات البنك الدولي، (E) و (F) - فريق المحللين

قد تكون زيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 بسبب انخفاض المساهمات من القطاعات الرئيسية الأخرى. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تظل القيم في تصاعد، بسبب تركيز الدولة بشكل أكبر على التنويع الاقتصادي. يتضح ذلك من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2021، التي كانت أعلى مما كانت عليه عام 2019. وكان إطلاق «عملية 300 مليار» في مارس 2021 خطوة نحو تحسين القطاع الصناعي في البلاد. وتهدف هذه الخطوة إلى دعم 13,500 مشروع صناعي صغير ومتوسط وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بحلول عام 2031.



### 5.1.1.3 سلطنة عمان

#### شكل (12) السوق الصناعية في سلطنة عمان



■ نسبة القيمة المضافة للصناعة (بما في ذلك قطاع التشييد والبناء) في الناتج المحلي الإجمالي - (2028-2018)  
■ نسبة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي - (2028-2018)

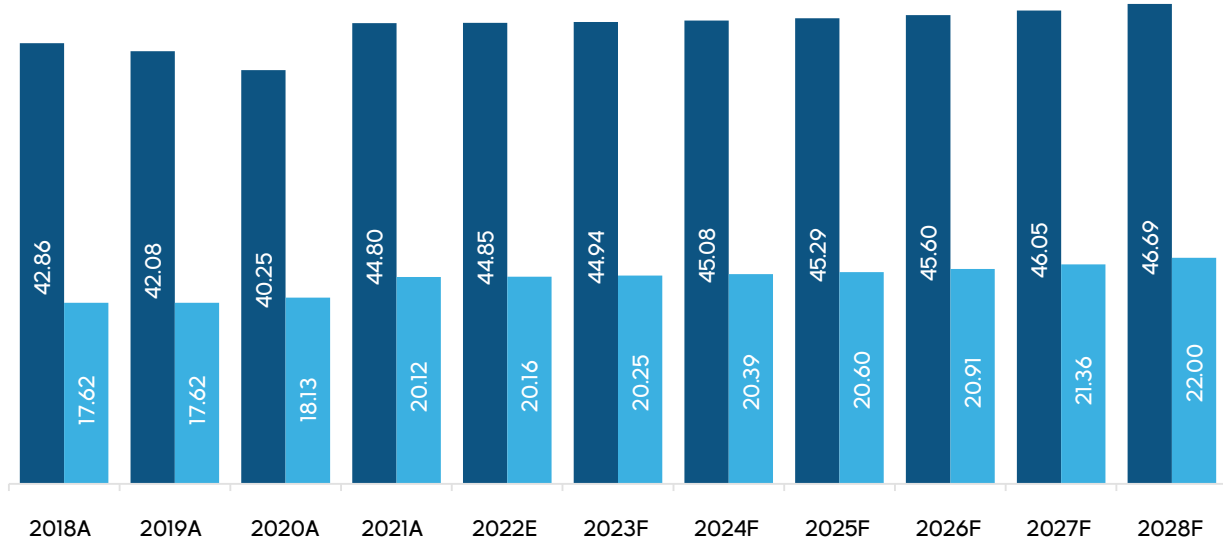
(A) الفعلية - (E) المقدر - (F) المتوقعة || المصادر: (A) - قاعدة بيانات البنك الدولي، (E) و (F) - فريق المحللين

وفقاً لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (MoCIIP)، ارتفعت مساهمة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان إلى 8.02 مليار دولاراً أمريكياً عام 2021 من 6.32 مليار دولاراً أمريكياً عام 2020. وخلال الفترة نفسها، ووفقاً للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، حدثت زيادة كبيرة في حجم السلع المُصدَّرة التي تم تصنيعها محلياً. واستناداً إلى تقارير وزارة التجارة والاستثمار وترويج الاستثمار (MoCIIP)، فعلى الرغم من جائحة كوفيد - 19 والانحسار الاقتصادي العالمي، استمرَّت المراكز الصناعية في السلطنة في جذب الاستثمارات. ومن المتوقع أيضاً أن يستمر تحوُّل المصانع إلى مصانع ذكية، وهو عامل دافع قوي لنمو القطاع الصناعي في سلطنة عمان.



## 6.1.1.3 البحرين

## شكل (13) السوق الصناعية في البحرين



■ نسبة القيمة المضافة للصناعة (بما في ذلك قطاع التشييد والبناء) في الناتج المحلي الإجمالي - (2028-2018)  
 ■ نسبة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي - (2028-2018)

(A) الفعلية - (E) المقدره - (F) المتوقعة || المصادر: (A) - قاعدة بيانات البنك الدولي، (E) و (F) - فريق المحللين

تعدّ البحرين موطناً لقطاع التصنيع المتنوع، مع عديد من الصناعات الثقيلة ومجموعة متنامية في الصناعات الخفيفة (مثل السلع الاستهلاكية). لذلك تمكّن قطاع الصناعة في البحرين من التعافي سريعاً عام 2021 من الاضطرابات التي أحدثها الوباء عام 2020. كما ساهم قطاع الصناعات التحويلية بحوالي 14.1% في الناتج المحلي الإجمالي للبحرين عام 2021، مما يجعله ثاني أكبر قطاع غير نفطي بعد الخدمات العالية. ويُعدّ قطاع الصناعات التحويلية ثالث أكبر القطاعات في سوق العمل، حيث يوظف 11% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص. ووفقاً للرؤية الاقتصادية 2030، تهدف المملكة إلى تشجيع التصنيع المحلي وزيادة دعم الصناعات التحويلية مع الحفاظ على التنويع والابتكار وتطوير التقنيات المتقدّمة.



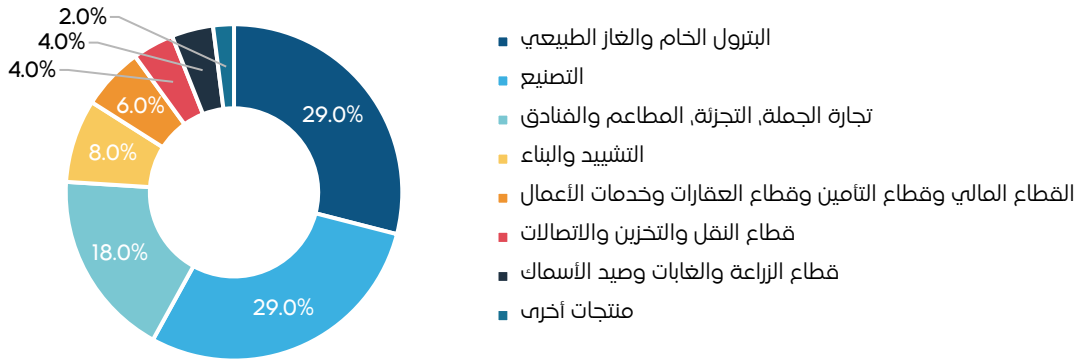


## 2.3 نظرة على القطاع الصناعي

### 1.2.3 أنواع الصناعات

إنّ قطاع الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي سريع التغيّر . حيث تُركّز معظم دول المجلس على الاستثمارات الأجنبية لتطوير قطاعات التصنيع والتشييد والبناء والتعدّين. وتوضّح الأشكال البيانية أدناه مساهمات الصناعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة . وكما هو موضّح، فإنّ القطاع الصناعي لم يستحوذ بعد على الحصة الأكبر في معظم دول مجلس التعاون الخليجي .

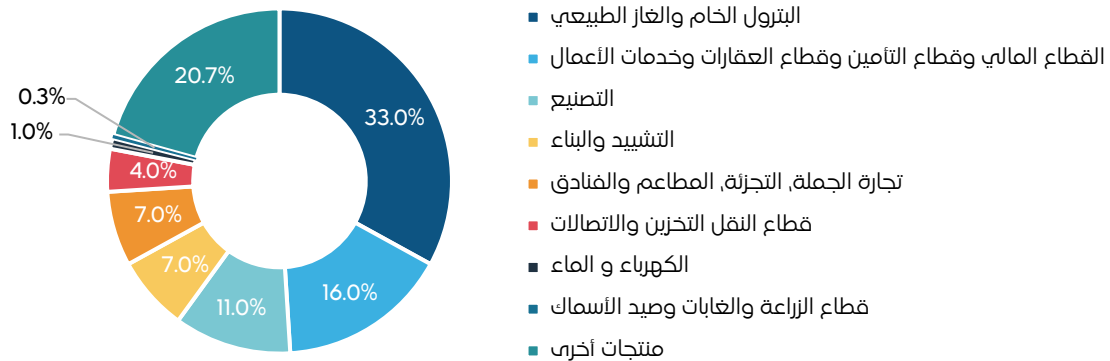
شكل (14) الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية وفقاً للأنشطة الرئيسية لعام 2021



المصدر: مؤسسة الخليج للاستثمار

في عام 2021، كانت مساهمة قطاعات التصنيع والنفط الخام والغاز الطبيعي في اقتصاد المملكة متساوية. واستحوذ قطاع التشييد والبناء على 8٪، وعندما اقترن بالتصنيع، أصبحا يُمثّلا 37٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بعد أن كانا يُمثّلا 32٪ عام 2020. وتعكس هذه الحصة الكبيرة الجهود الرائدة التي تبذلها المملكة نحو تنويع الصناعات مما يُظهر مدى تركيز المملكة المتزايد على تعزيز التنويع الاقتصادي.

شكل (15) الناتج المحلي الإجمالي لقطر وفقاً للأنشطة الرئيسية لعام 2021

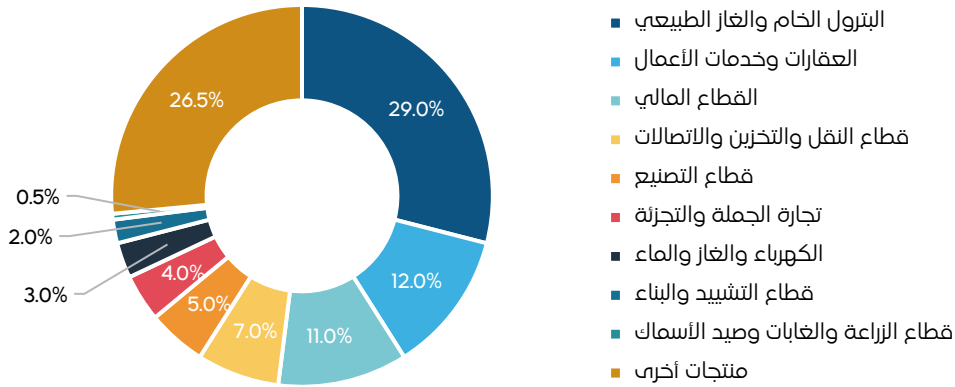


المصدر: مؤسسة الخليج للاستثمار

في عام 2021، ساهم قطاع التشييد والبناء بنسبة 11٪ في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر، في حين ساهم التصنيع بنسبة 7٪ مقارنة بـ 10٪ و 6٪ عام 2020 على التوالي. قد يكون سبب النمو هو التركيز المتزايد على استضافة كأس العالم لكرة القدم 2022، مما عزّز بشكل كبير صناعة البناء والاستهلاك المحلي للسلع. هذا وتُركّز قطر على تطوير المواهب المحلية والدولية لتعزيز نمو قطاع التصنيع بشكل طبيعي من خلال توطين المهارات والكفاءات الأساسية.

## الناتج المحلي الإجمالي للكويت وفقاً للأنشطة الرئيسية لعام 2020

شكل (16)

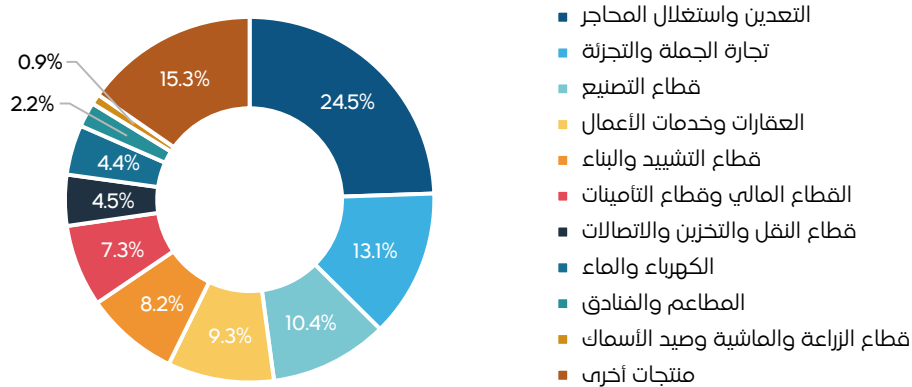


المصدر: مؤسسة الخليج للاستثمار، ملاحظة: إحصائيات 2021 غير متوفرة للكويت

ساهم قطاع التصنيع وقطاع التشييد والبناء معاً بنسبة 7٪ فقط في الناتج المحلي الإجمالي للكويت عام 2020، في حين كان النفط والغاز أكبر مساهم حيث قَدَّلا 57٪ عام 2017، مقارنة بـ 29٪ عام 2020. وبينما تسبب تفشي الوباء في بعض الانخفاض في مساهمة النفط والغاز، عزَّزت جهود التنويع الاقتصادي مساهمة أعلى من القطاعات الأخرى، ومع انخفاض مساهمة النفط والغاز، تعمل حكومة الكويت على زيادة الأراضي المتاحة للأنشطة الصناعية لتعزيز ودعم القطاع الصناعي؛ حيث تم تصميم مجموعة مشروعات ضخمة تعتزم الدولة تنفيذها لتحفيز النمو عبر مختلف القطاعات، مع تركيزها على قطاع التصنيع وقطاع الخدمات اللوجستية، بما في ذلك إنشاء عديد من المناطق الصناعية والاقتصادية.

## الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة وفقاً للأنشطة الرئيسية لعام 2021

شكل (17)



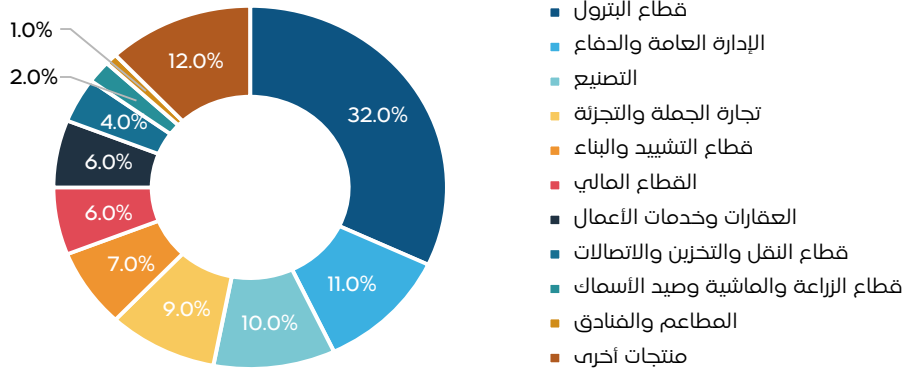
المصدر: مؤسسة الخليج للاستثمار

كما يتضح من الرسم البياني، تُعَدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكثر دول مجلس التعاون الخليجي التي لديها تنوُّع اقتصادي. حيث يساهم القطاع الصناعي مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح ذلك من حصة التصنيع البالغة 10.4٪ وحصة التشييد والبناء البالغة 8.2٪. كما بلغت قيمة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 43 مليار دولاراً أمريكياً، بينما بلغت قيمة مساهمة قطاع التشييد والبناء 34 مليار دولاراً أمريكياً (2021). أنشأت دولة الإمارات عديد من المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة في محاولة منها لجذب



الاستثمارات؛ إذ توفّر هذه المناطق مزايا مختلفة وخصومات خاصة للصناعات ذات الأولوية مثل التصنيع والبناء. وبالنظر إلى كل هذه العوامل، فمن المتوقع أن تشهد قطاعات التصنيع والبناء والتعدين معدّلات نمو جيدة .

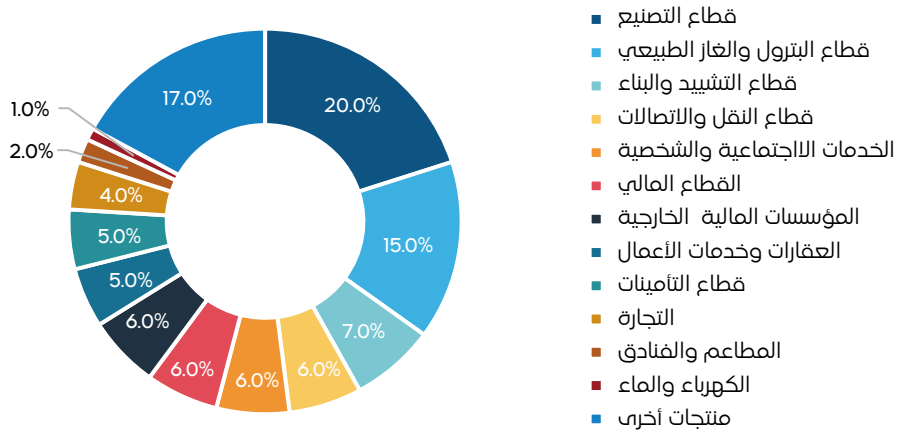
شكل (18) الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان وفقاً للأنشطة الرئيسية لعام 2021



المصدر: مؤسسة الخليج للاستثمار

كان قطاع النفط أكبر مساهم في اقتصاد سلطنة عمان عام 2021، وتبذل السلطنة قصارى جهدها للحد من تلك السيطرة من خلال تعزيز التنويع الصناعي بهدف زيادة مساهمة القطاعات الأخرى. تركز رؤية عمان 2040 على التنويع الاقتصادي، حيث تخطط السلطنة لتجنّب آثار أي تراجع في قطاع النفط على الناتج المحلي الإجمالي. ويتبنى قطاع التصنيع في سلطنة عمان منظومة الصناعة 4.0 ويهدف إلى تطوير الفرص من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة. وتشمل الصناعات المستهدفة البتروكيماويات والبناء والرّخام والجبس والآلات والكابلات والمعدات الكهربائية والموصلات وبناء السفن والأسمت ومواد البناء الأخرى والمعادن والأغذية والمشروبات.

شكل (19) الناتج المحلي الإجمالي للبحرين وفقاً للأنشطة الرئيسية لعام 2021



المصدر: مؤسسة الخليج للاستثمار

من بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي، كان للقطاع الصناعي في البحرين إحدى أكبر المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي للبحرين عام 2021. تتمتع البحرين بقطاع تصنيع متنوع يضم الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة المتنامية باستمرار (مثل المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية). قطاع الصناعات التحويلية هو ثالث أكبر مساهم في سوق العمل، حيث يوظف 11% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص. وتشمل أنشطة التصنيع الرائدة في البحرين إنتاج البتروكيماويات والمنتجات الغذائية وأنشطة التصنيع (المنتجات التي يتم تصنيعها في الموقع مثل المخابز وأنشطة الحياكة بالطلب).

## 2.2.3 المساهمة الاقتصادية

### 1.2.2.3 البرامج والمبادرات الحكومية

تسترشد الإصلاحات الصناعية في المملكة العربية السعودية بالإطار الاستراتيجي لرؤية 2030، حيث تركز المملكة على تطوير قطاع التعليم لضمان توفير الموارد البشرية الماهرة وفقاً للاحتياجات السوق. بالإضافة إلى ذلك، تركز حكومة المملكة العربية السعودية على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي يُمكن أن تساهم بشكل كبير في الصادرات وخلق فرص العمل. وإيماناً بأهمية دور المغتربين لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، تحاول حكومة المملكة تحسين نوعية الحياة وظروف العمل لغير السعوديين. وعلووة على ذلك، تُخطط الدولة لتوسيع قدرة المغتربين على امتلاك العقارات في مناطق معينة، والسماح بإنشاء مدارس خاصة في هذه المناطق، وسرعة إصدار التأشيرات وتصاريح الإقامة.

وفقاً لتقارير البنك الدولي، سجّلت قطر ارتفاعاً بنسبة 1.5% في ناتجها المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021، على عكس الانحسار بنسبة 2.5% في عام 2020. وكان ذلك بسبب بطولة كأس العالم التي نظمت في الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر 2022 وارتفاع أسعار الهيدروكربونات مما أدّى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2021. وقد ساعدت استجابة الحكومة الاستباقية لتفشي الوباء في تقليل الآثار السلبية على الاقتصاد والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي إطار رؤية قطر 2030، تتخذ الدولة خطوات ثابتة لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السماح بملكية تصل إلى 100% للشركات الأجنبية في معظم القطاعات الاقتصادية. وعلووة على ذلك، تم تقديم قانون جديد للمشاركة بين القطاعين العام والخاص في مايو 2020 لتشجيع التنويع الاقتصادي وخلق فرص أكبر في قطاعات التعليم والرعاية الصحية وشركات تقنيات الحفاظ على البيئة.

تركّز كويت على وضع استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية. وبما أنّ تقلب أسعار النفط أدّى إلى تعوُّر نمو الناتج المحلي الإجمالي، تعطي الدولة الأولوية للتنويع الصناعي؛ فبُنيت حكومة الكويت عديد من سياسات الإصلاح الاقتصادي الجديدة التي تهدف إلى بناء اقتصاد قائم على التمويل عالي الإنتاجية والصناعات الخدمية، وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر دخل الدولة. ومن المتوقع أن يؤدي تصميم 164 برنامجاً واعتمادها تدريجياً في إطار رؤية الكويت 2035 إلى تحويلها إلى مركز مالي وتجاري يجذب المستثمرين الأجانب. كما تهدف الرؤية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ثلاثة أضعاف من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستثمار 100 مليار دولاراً أمريكياً في البنية التحتية، هذا إلى جانب سعي كويت نحو جعل الكويت مركزاً عالمياً للبتروكيماويات.

تعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكثر الدول تطوراً في دول مجلس التعاون الخليجي وهي المقر الإقليمي لعديد من الشركات متعددة الجنسيات. تم إطلاق مبادرة جديدة تسمى برنامج «مُضْعِين» في مارس 2023 لبناء القدرات المحلية وزيادة التوطين في القطاع الصناعي. والجهات المسؤولة عن البرنامج هي وزارة الموارد البشرية والتوطين، ووزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، والمجلس الاتحادي لرفع الكفاءة التنافسية للكوادر البشرية (نافس)، ويهدف برنامج «مُضْعِين» بشكل أساسي إلى رفع مهارات الكوادر الوطنية والسماح لهم بدخول القطاع الصناعي. كما كشفت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة عن برنامج «اصنع في الإمارات» في مارس 2021 لجذب رواد الأعمال والصناعيين والمبتكرين والمستثمرين. كما تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على التطورات في إنتاج الأغذية وقطاع الزراعة. وعلووة على ذلك، ففي مارس 2023، أطلقت وزارة التغيير المناخي والبيئة الدورة الأولى من الحوار الوطني للأمن الغذائي، والتي تهدف إلى تمكين المناقشات المثمرة بين الجهات المعنية من القطاع الخاص والحكومة لتعزيز الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

في سلطنة عمان، تم الإعلان عن تسهيلات ضريبية جديدة في مارس 2021 بهدف تنويع الاقتصاد الوطني وإبطال آثار التباطؤ الاقتصادي الناجم في المقام الأول، عن جائحة كوفيد - 19. حيث فُتحت الشركات التي بدأت العمل بين يناير 2021 وديسمبر 2022، التي تعمل في إطار القطاعات التي تهدف إلى التنويع الاقتصادي، إعفاً من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات من تاريخ التسجيل. كما تلقت تلك الشركات حوافز تتعلق بدفع ضريبة الدخل وترجيل الخسائر الضريبية المعلنة إلى أجل غير مسمى. تم تخفيض معدّلات ضريبة الدخل للشركات الصغيرة والمتوسطة من 15% في عام 2020 إلى 12% في عام 2021. وعلووة على ذلك، ففي مارس 2022، ألغيت بورصة مسقط القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للشركات المدرجة، مما أفسح المجال لأكثر من 100 شركة محلية لتكون قادرة على المنافسة. تخطط سلطنة عمان أيضاً لتحديد 35 شركة مملوكة للدولة على مدى السنوات الخمس القادمة لجذب مزيد من الاستثمارات. ومن المتوقع أن تُؤدّي هذه الخطوة إلى دعم السوق، وجذب الاستثمارات، وتعزيز التقييمات الدولية. ومن المتوقع أيضاً أن تُيسّر الإجراءات للشركات التي تسعى للحصول على تمويل رأس المال.

تُعدّ البحرين واحدة من أكثر الدول انفتاحاً في مجلس التعاون الخليجي، فقد وقّعت عديد من اتفاقيات التجارة الحرة، ولديها بنية تحتية استثنائية، ومؤسسات مالية قوية. وعلووة على ذلك، تتبني حكومة البحرين سياسة جذب المستثمرين إلى الأسواق الإقليمية والدولية؛ إذ تسمح بالملكية الأجنبية بنسبة 100% لشركة أو مكتب فرعي في الدولة دون الحاجة إلى شريك محلي. ولا تفرض البحرين أي ضريبة على دخل الشركات ومكاسب رأس المال والثروة والدخل الشخصي. في عام 2021، قامت شبكة عالمية من المغتربين بوضع دولة البحرين في المرتبة 12 من بين أفضل وجهة في العالم للمغتربين، وهو ما يعني أيضاً تحسّناً في ترتيبها فقد حلت في المرتبة 23 عام 2020. وعلى الرغم من أن الشركات المملوكة للدولة لا تزال تُهيمن على اقتصاد البحرين، تُشجّع المملكة القطاع الخاص للقيام بدور أكثر حيوية في النهوض بالاقتصاد الوطني.

في فبراير 2023، تم افتتاح مركز عبادة مُتعدّد الأديان يضم مسجداً وكنيسة ومعبد يهودي في عاصمة الإمارات العربية المتحدة لإظهار الوحدة بين الإسلام والمسيحية واليهودية. وتعدّ الإمارات بناء ذلك المبنى، إلى جانب الإعلان عن تنفيذ "اتفاقيات إبراهيم" (وهي سلسلة من بيانات التطبيع المشتركة بين إسرائيل والإمارات والبحرين)، خطوة نحو جهود دول المجلس للحدّ من التوترات السياسية وتحسين فرص الاستثمار من المستثمرين الأجانب المحتملين.

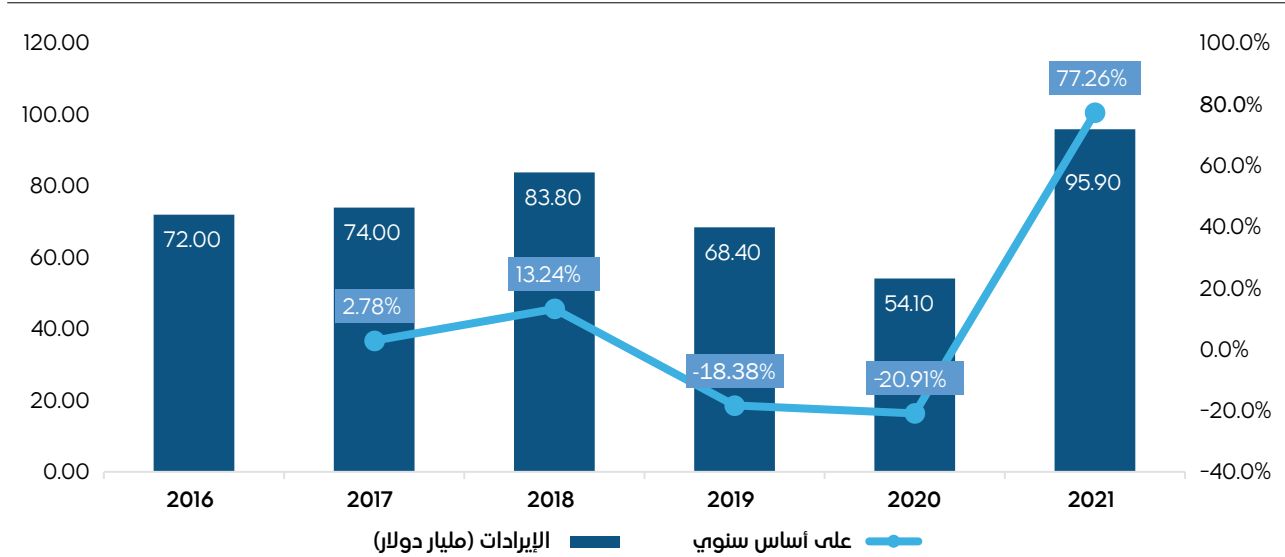


### 3.2.3 الإنتاج الصناعي

#### 1.3.2.3 التصنيع

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمجموعة واسعة ومتنوعة من الخبرات في مختلف القطاعات. وتسعى حكومات معظم هذه الدول نحو تحقيق التنويع الصناعي. وتأتي صناعة الكيماويات والبتروكيماويات في المرتبة الثانية بعد النفط والغاز، وتُعدُّ ثاني أكبر قطاع تصنيع في دول المجلس، ويؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على عديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى ويساهم بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي الإقليمي والتجارة. وبالتالي، فإن أداء صناعة الكيماويات والبتروكيماويات يؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو أمر بالغ الأهمية لنجاح حملة التنويع الاقتصادي في دول المجلس.

شكل (20) إيرادات صناعة الكيماويات والبتروكيماويات (مليار دولاراً أمريكياً)



المصدر: الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات

تأتي صناعة الكيماويات والبتروكيماويات في المرتبة التالية لصناعة النفط والغاز وهي مساهم كبير في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي. يوضّح الرسم البياني أعلاه مدى تقدّم تلك الصناعة في دول المجلس. حيث تتخذ معظم دول مجلس التعاون الخليجي خطوات جادّة لزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال، جعلت البحرين تطوير صناعة البتروكيماويات لديها أولوية قصوى، حيث إنّ تلك الصناعة يُمكن أن تُصبح بديلاً رائداً للصادرات الناتجة عن قطاع النفط والغاز. وبالإضافة إلى تصنيع المواد الكيماوية والبتروكيماوية، تكتسب عديد من الصناعات الأخرى مكانة بارزة في دول المجلس. فعلى سبيل المثال، تُركّز قطر على صناعة السيارات؛ إذ تعافى قطاع السيارات فيها من الآثار السلبية لتفشي وباء كوفيد - 19، وسجّل معدّلات إنتاج عالية. حيث تمّ تسجيل نمو بنسبة 250% في مبيعات الدراجات الهوائية والبخارية عام 2021، نتيجةً للزيادة الكبيرة في خدمات توصيل الطعام المطلوب عبر الإنترنت.

#### 2.3.2.3 التشييد والبناء

يقود التركيز المتزايد على تطوير البنية التحتية قطاع التشييد والبناء في دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تُركّز معظم دول المجلس على توسيع قدراتها من خلال تشجيع بدء وإنجاز مشروعات سكنية مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الاتجاه المتزايد نحو إنشاء المدن الذكية يوسع أفق المباني المتقدّمة



ووسائل النقل الذكية. وتمثل المملكة العربية السعودية 60% من إجمالي نفقات الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي. وتسعى المملكة من خلال مبادرات الخخصة لتطبيق نظام الرعاية الصحية الخاص بها، مما يتيح مزيد من الفرص للمستثمرين الأجانب. وعلى غرار المملكة العربية السعودية، تُعطي القيادة القطرية الأولوية أيضاً لقطاع الرعاية الصحية. لذلك يأتي بناء مرافق رعاية صحية جديدة - مثل منشأة Cedars Sinai في عام 2022 ومنشأة Northwestern Medicine في عام 2020 - كي يدفع بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع. وبعد اختيار قطر كمضيف لكأس العالم لكرة القدم عام 2022، أصبحت صناعة التشييد والبناء أكبر صناعة غير معدنية في قطر؛ إذ تُفكّل 15% من ناتجها المحلي الإجمالي. وقامت الدولة ببناء مجموعة من الفنادق الجديدة لاستقبال ضيوفها وطوّرت البنية التحتية اللازمة لنظام النقل الحديث لتلبية احتياجات السياح والفغتريين. وفي مايو 2019، بدأت شركة سكك الحديد القطرية (الريل) أول خط مترو لها وأضافت خطين إضافيين إلى الشبكة، بإجمالي 37 محطة. وعلى الرغم من تفشي وباء كوفيد - 19 الذي أدّى إلى نقص المواد واضطرابات سلسلة التوريد، مما أدّى بدوره إلى تأخير عديد من المشروعات، بما في ذلك بناء الملاعب والفنادق والبنية التحتية للنقل، فقد تم الانتهاء من جميع المشروعات بكفاءة قبل بدء كأس العالم .

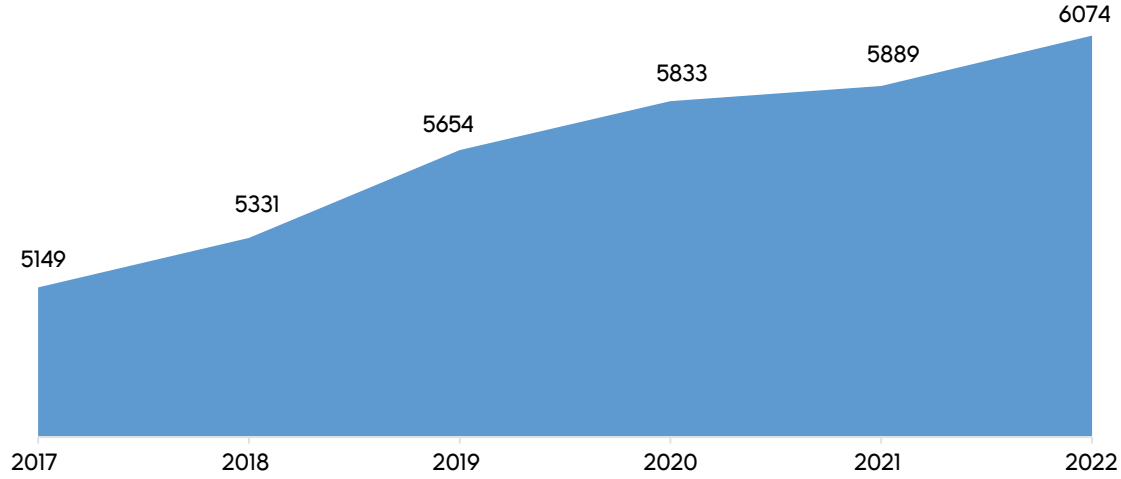
ومن المتوقع أن تنمو صناعة التشييد والبناء في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.7-4.7% خلال السنوات الخمس المقبلة. وسيؤدّي التركيز على تطوير البنية التحتية الصناعية والنقل والطاقة إلى تطوير ذلك القطاع. وتُحظّط دولة الإمارات العربية المتحدة لتنفيذ مجموعة من المشروعات لتسريع التنمية الاقتصادية وتحويل الدولة إلى مركز شامل يجذب المستثمرين في مختلف القطاعات، وجذب 149.8 مليار دولاراً أمريكياً من الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى السنوات الـ 9 المقبلة. وفي الكويت، من المتوقع أن تؤدّي زيادة الطلب على المساكن العامة إلى دفع نمو قطاع البناء السكني على المدى الطويل. وتُحظّط الهيئة العامة للإسكان والرعاية في الكويت لبناء 250,000 وحدة سكنية من خلال تنفيذ نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في السنوات الـ 15 المقبلة. وتشمل هذه الخطة بناء 11,000 وحدة في إطار مشروع صباح الأحمد، ومن المتوقع أن تستوعب ما يصل إلى 100,000 شخص عند اكتمالها. كذلك سيكون لمشروع مدينة جنوب المطلاع الإسكاني القدرة على استيعاب 28,000 أسرة عند اكتماله. وفي البحرين، تدفع مشروعات البنية التحتية واسعة النطاق التي تموّلها الدولة في المقام الأول نمو قطاع التشييد والبناء، كما أنّ لها أثر إيجابي غير مباشر على صناعات المنبع والمصب. ومن الأمثلة على هذه المشروعات، مشروع تحديث وتوسعة شركة نفط البحرين (بابكو) بقيمة 7 مليارات دولاراً أمريكياً، ومشروع البنية التحتية للنقل في جسر الملك حمد بقيمة 3.5 مليار دولاراً أمريكياً، هذا إلى جانب مشروعات الإسكان والمنتجعات بقيمة 2.2 مليار دولاراً أمريكياً .

### 3.3.2.3 التعدين

لا تُساهم قطاعات التعدين بحصص كبيرة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، لكن ذلك المشهد يتغيّر بوتيرة سريعة. إنّ سعي دول المجلس نحو التنويع الصناعي، بالإضافة إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم هما العاملان الرئيسيان اللذان يدفعان أنشطة التعدين في دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث أدّى الاعتماد على الطاقة كثيفة المعادن إلى زيادة كبيرة في الطلب على عديد من المعادن التي تستخدم في تصنيع توربينات الرياح والألواح الشمسية والبطاريات المتقدّمة والمركبات الكهربائية، من بين مكونات أخرى. وجدير بالذكر أنّ الألومنيوم والنحاس هما معدنان مهمان موجودان بكثرة في دول المجلس. وفي محاولة لزيادة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على المعادن المستوردة، هناك اهتمام أكبر بدعم أنشطة التعدين. فالبؤوكسيت، الذي يُستقَد منه الألومنيوم، موجود بكثرة في دول المجلس ويتم تعدينه بشكل متزايد. وتُعدّ الزيادة في أنشطة التعدين خطوة جادّة نحو التنويع الاقتصادي، وبالتالي فمن المتوقع أن تتلقى تلك الأنشطة كثير من الدعم الحكومي في السنوات القادمة. يوضح الرسم البياني أدناه الكمية المتزايدة من الألمنيوم التي يتم استخراجها في المنطقة.



شكل (21) إنتاج الألومنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي (الف طن)

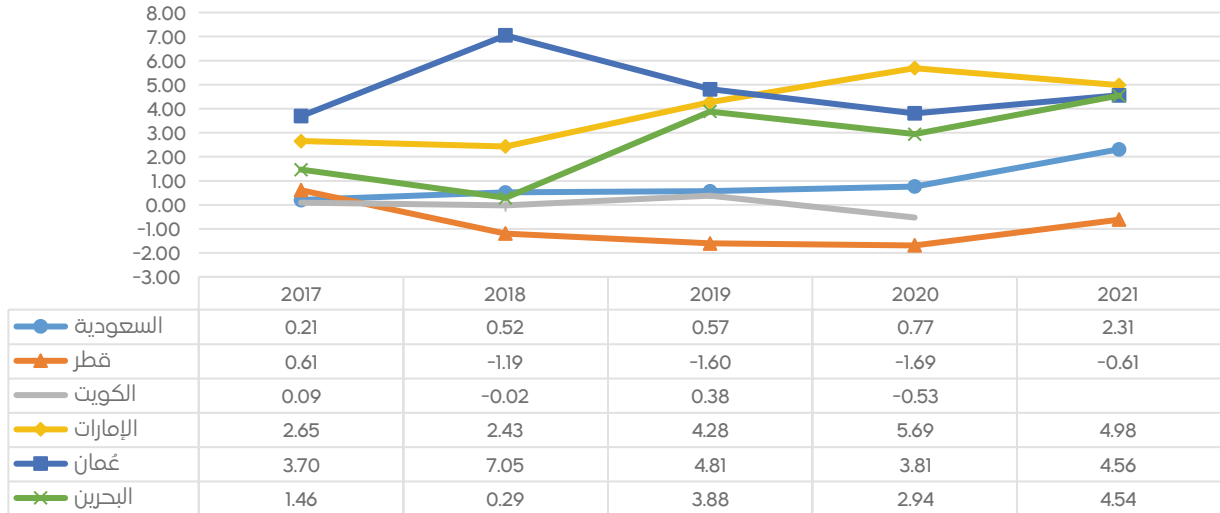


المصدر: المعهد الدولي للألمنيوم

## 4.2.3 الاستثمارات الرأسمالية وأبرز المستثمرين

شكل (22) الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي التدفقات الداخلة ونسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة

الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي التدفقات الداخلة ونسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة



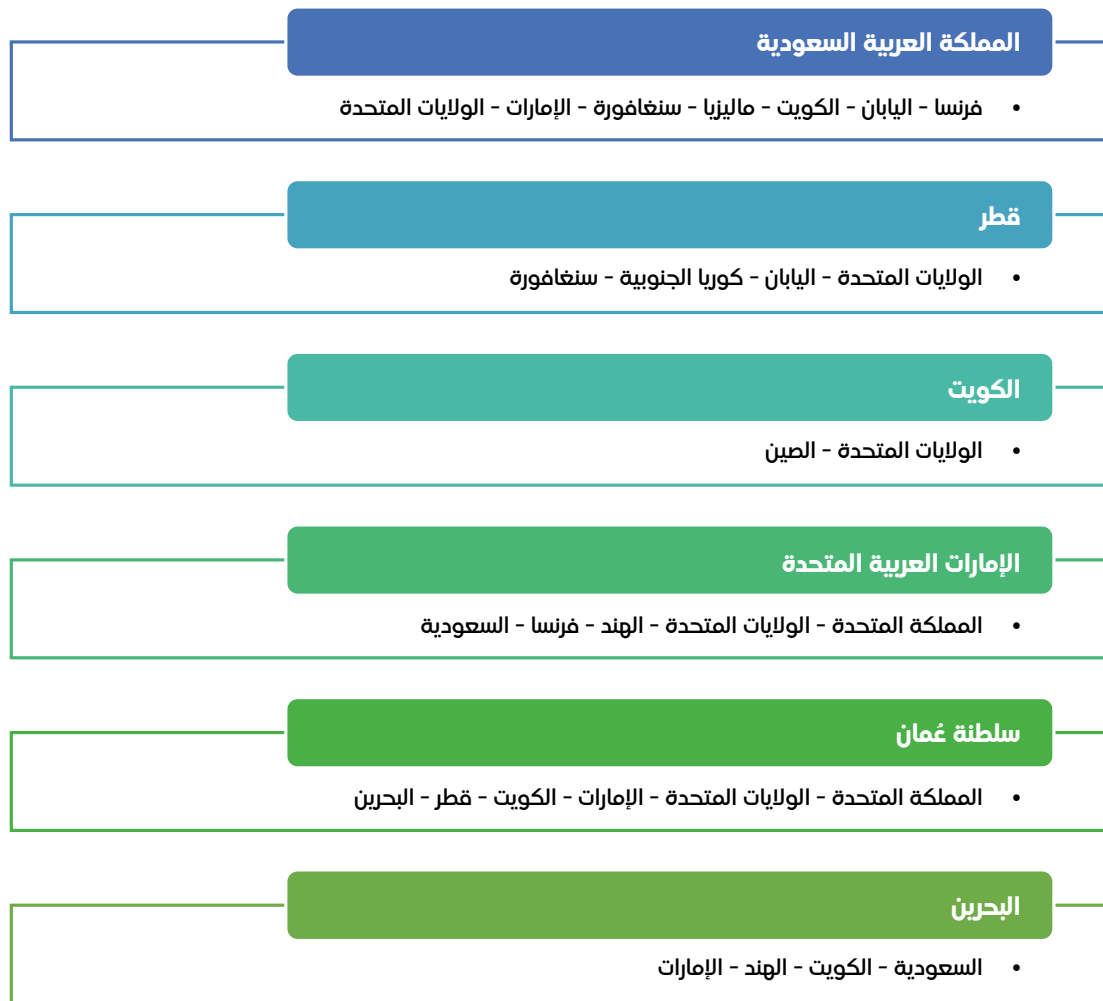
المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ورابطة التجارة الدولية.

**تعريف البنك الدولي:** الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار للحصول على حصة إدارية دائمة (10% أو أكثر من الأسهم التي لها حق التصويت) في مؤسسة تعمل في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، وهو مجموع رأس مال الأسهم، وإعادة استثمار الأرباح، ورأس المال الآخر طويل الأجل، ورأس المال قصير الأجل كما هو موضح في ميزان المدفوعات. تظهر هذه السلسلة صافي التدفقات الداخلة (تدفقات الاستثمار الجديدة مطروحاً منها تصفية الاستثمارات) في الاقتصاد الذي يحدده المستثمرون الأجانب، مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي.



يوضح الرسم البياني أعلاه مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الذي اجتذبه كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي من عام 2017 إلى عام 2021. وكما هو واضح، اجتذبت الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والبحرين والمملكة العربية السعودية كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع ذلك أساساً إلى مرونة سياساتها. وتتخذ الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي عدة خطوات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصةً في القطاع الصناعي، لسببين رئيسيين. أولاً، لأنه يدعم بقوة اقتصاد الدولة وتنمية مهارات العمالة. ثانياً، يُساعد في جهود تنويع الصناعات في البلاد مع دعم قطاع الصناعة وتحقيق الأهداف المستهدفة في رؤية كل دولة.

شكل (23) أبرز المستثمرين وفقاً لكل دولة - (2021)



المصدر: البنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ورابطة التجارة الدولية.

يوضح الرسم البياني أعلاه أبرز المستثمرين وفقاً لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2021. كما هو واضح، تُعدُّ الولايات المتحدة والدول الأوروبية من أبرز المستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي. وتُظهر الرسم البياني أيضاً التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدًا من الدول القوية مالياً مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. تُركّز جميع دول مجلس التعاون الخليجي على التنويع الاقتصادي، وهذا واضح في رؤية كل دولة. وكما تُشير البيانات المذكورة أعلاه، نجحت معظم دول مجلس التعاون الخليجي في جذب كميات أكبر من



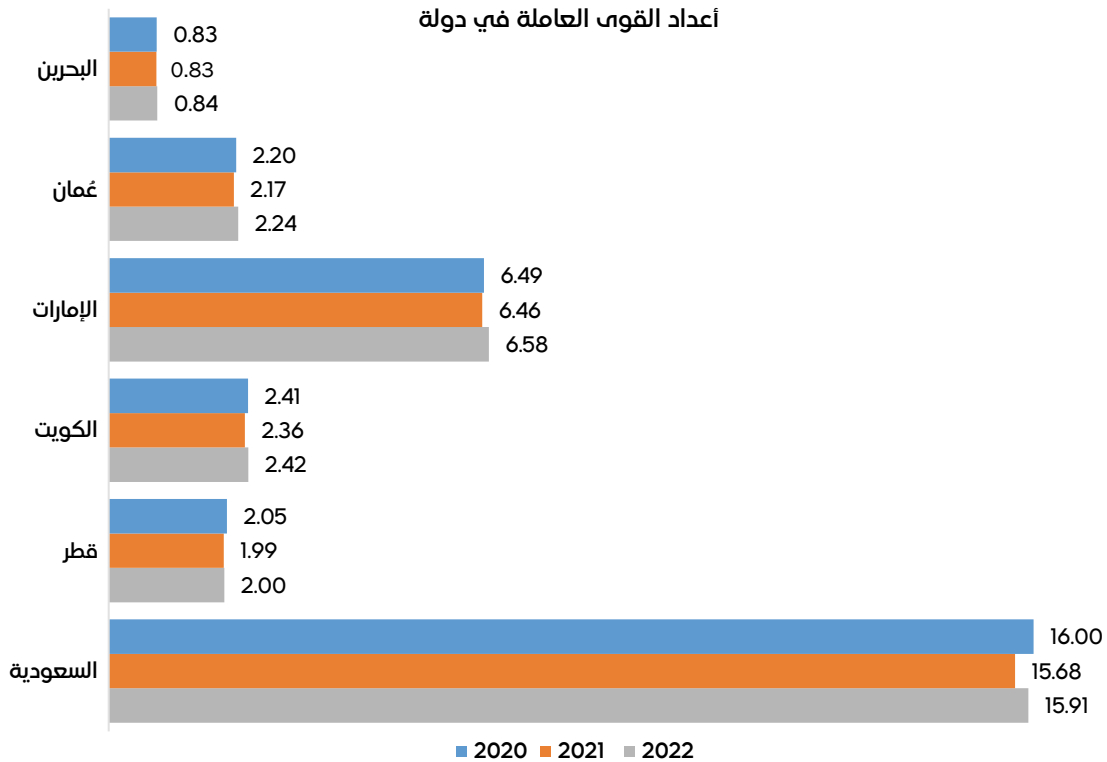


الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021 مقارنة بعام 2017. وهذا يُشير إلى أنّ الدول تتخذ خطوات إيجابية في الاتجاه الصحيح لدعم نمو القطاع الصناعي. فقد بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي 44 مليار دولاراً أمريكياً في عام 2021، متغلباً على حجم الاستثمارات التي شهدتها عام 2020 وسط جائحة كوفيد - 19. وجذبت الإمارات أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر 20.6 مليار دولاراً أمريكياً، بينما حصلت المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والبحرين على 19.8 و3.6 و1.7 مليار دولاراً أمريكياً على التوالي. ومن المتوقع أن تستمر التحديات القائمة مثل الحرب الأوكرانية، وارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى، وقلة الثقة في الأسواق المالية، وذلك من شأنه الحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023 إلى حد ما. وعلى الرغم من انخفاض التعريفات الجمركية نسبياً، فإنّ هناك العديد من العقبات بخلاف الضريبة الجمركية أمام التجارة، تُشكّل قيوداً كبيرة على الملكية الأجنبية للأعمال التجارية والعقارات في عدد قليل من البلدان في هذه المنطقة.

### 5.2.3 توقعات العمالة الصناعية وأفاق التنظيم

على الرغم من الاضطرابات العالمية، استمرّت دول مجلس التعاون الخليجي في تلقي الاستثمارات، مما أدّى إلى ازدهار سوق العمل، وخلق فرص عمل جديدة عبر قطاعات ومناطق جغرافية متعددة في دول المجلس. حيث تسببت جائحة كوفيد - 19 في انخفاض كبير في عدد الأشخاص العاملين في هذه الدول منذ عودة الوافدين المغتربين إلى أوطانهم. ثم عادوا في الغالب إلى مواقع العمل بعد الربع الرابع من عام 2021 بعد إعادة فتح الحدود، مما أدّى إلى انتعاش إيجابي لسوق العمل في عام 2022. وفقاً لتقديرات عديد من شركات التوظيف الخاصة، فمن المتوقع أن ترتفع الرواتب في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل 5٪ في عام 2023. تتمتع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بوضع مالي قوي وتواجهان ضغوطاً تضخمية منخفضة نسبياً. ويدعم النمو الاقتصادي لكلا البلدين ارتفاع أسعار الهيدروكربونات. وبالتالي، يشهد سوق العمل طفرة في كلا البلدين.

شكل (24) أعداد القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي (مليون نسمة)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي



كما هو موضح في الرسم الباني، شهدت أعداد القوى العاملة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضا طفيفاً في عام 2021، بسبب الاضطرابات الناجمة عن تفشي الوباء. حيث كان العديد من العمال المغتربين، الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية، غير قادرين أو غير راغبين في العودة مرة أخرى إلى أعمالهم في دول المجلس، مما أدى إلى انخفاض في أعداد القوى العاملة. ومن المتوقع أن تستمر المملكة العربية السعودية في امتلاك أكبر قوة عاملة في عام 2023، تليها الإمارات العربية المتحدة.

### 6.2.3 التقدّم التقني

تعمل مختلف قطاعات الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متزايد على استخدام أحدث التقنيات لبناء نماذج أعمال جديدة وتقديم حلول حديثة. ومن الضروري أن تتبنى مثل هذه التقنيات للتغلب على الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد - 19 وتحقيق الأهداف طويلة المدى للترويج بعيداً عن النفط والغاز.

أدت عمليات الإغلاق وتدابير التباعد الاجتماعي إلى زيادة الاعتماد على التقنيات الرقمية للتواصل عن بُعد مع الزملاء عبر مؤتمرات الفيديو، وممارسة التشخيص عن بُعد، وإجراء الخدمات المصرفية الرقمية للمدفوعات عبر الإنترنت وتحويل الأموال، وإجراء عمليات التجارة الإلكترونية، إلى جانب أمور أخرى. وعلاوة على ذلك، فإنّ تزايد أعداد مراكز البيانات ومزوّدي خدمات الاتصالات الذين يسعون جاهدين لإدخال شبكات الجيل الخامس 5G الجديدة يساعد في مواجهة التحديات المرتبطة بالبنية التحتية التقنية.

تؤكد رؤية قطر 2030 على تحديث تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) لأنها ضرورية لتحويل القطاع الصناعي وجذب المستثمرين الدوليين. وبالمثل، تهدف خطة التنويع الاقتصادي لرؤية الكويت 2035 إلى إصلاح ورقمنة اقتصادها، وتحويلها إلى مركز تجاري ذكي يستخدم أحدث التقنيات.

وفقاً لرابطة التجارة الدولية (ITA)، تُعطي دولة الإمارات العربية المتحدة الأولوية للذكاء الاصطناعي الذي من المتوقع أن يساهم بنسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 (أي ما يُعادل 96 مليار دولاراً أمريكياً). ومن المتوقع أن ترتفع مساهمة الذكاء الاصطناعي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 33.5% خلال الفترة 2018-2030. تهدف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031، وهي جزء من خطط مئوية الإمارات 2071، إلى تحسين الكفاءة التشغيلية في صناعات مثل النقل والفضاء والطاقة المتجددة والتقنية والتعليم والبيئة.

وبالمثل، تعمل سلطنة عمان على تطوير بنيتها التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات لتقليص الفجوة الرقمية من خلال استراتيجيتها الوطنية. وتتوخى الاستراتيجية تقديم خدمات النطاق العريض إلى أكثر من 90% من سكان مدنها بحلول عام 2030، وتحقيق معدّل انتشار إجمالي يبلغ 75% هذا وتحكم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (MCIT) قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في المملكة العربية السعودية. وهي تركز على إنشاء بنية رقمية قوية ومتطوّرة لدعم أهداف رؤية 2030. كانت المملكة العربية السعودية من أوائل دول مجلس التعاون الخليجي التي أطلقت شبكات الجيل الخامس 5G في عام 2019، وبحلول نهاية الربع الثاني من عام 2022 أصبحت شبكات الجيل الخامس 5G مستخدمة في 60 محافظة من أصل 118. وتخطّط المملكة العربية السعودية لدعم منظومتها اللاسلكية المتكاملة من خلال استخدام التقنيات اللاسلكية المُعتوِّدة على تقنيات الجيل السادس من شبكات الواي فاي (Wi Fi) وتقنيات الجيل الخامس (5G) من شبكات الجوّال.



## 7.2.3 المشروعات الصناعية المستقبلية

مارس 2023

في مارس 2023 ، أعلنت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية أن القطاع الصناعي استطاع جذب استثمارات أجنبية ومشاركة تزيد قيمتها عن 144 مليار دولاراً أمريكياً. وتوجّه رؤية 2030 مسار النمو في المملكة من خلال عديد من المشروعات قيد التنفيذ. ومن ضمن مشروعات البناء الجارية في المملكة مشروع إنشاء حديقة الملك سلمان في الرياض ومشروع القدية. في فبراير 2023 ، أعلنت الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) أنه في نهاية عام 2022 ، بلغ عدد مصانع المنتجات الغذائية التي تعمل في المملكة 1171 مصنعاً. كما وقّعت "مدن" اتفاقية مع شركة رائدة في مجال الصناعات الغذائية لتخصيص أراضٍ جديدة في المدينة الصناعية الثانية بالدمام. وتتوافق هذه التطورات مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة ومبادرات البرنامج الوطني لتطوير الصناعة والخدمات اللوجستية.

مارس 2023

أعلنت قطر عن 135 مشروعاً جديداً للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022، من 82 مشروعاً في العام السابق. وفي نوفمبر 2022 ، أطلقت شركة تصنيع منتجات تغليف المواد الغذائية التي تُستخدم لمرّة واحدة ومقرها الإمارات العربية المتحدة مصنعها الخاص في المنطقة الصناعية الجديدة في الدوحة. وعلاوة على ذلك، فمن المتوقع أن يُصبح مشروع الأمونيا -7 (بقيمة 1 مليار دولاراً أمريكياً) الواقع في مدينة مسييعيد الصناعية بسعة إنتاجية قدرها 3,500 طن/يوم أكبر منشأة للأمونيا الزرقاء في العالم عند اكتماله في الربع الأول من عام 2026. وتقوم الكويت بتطوير مدينة صناعية لإنتاج المواد الكيماوية وغيرها من المنتجات من خلال استثمار 320 مليون دولاراً أمريكياً في الشداية. وسيشمل المشروع إنشاء أكثر من 1000 مصنع. ومنذ مارس 2023 ، تم الانتهاء من 32 % من مشروعات المدينة ومن المتوقع أن تحتوي على ثلاث صناعات رئيسية تغطي المواد الكيماوية والأغذية والمنتجات الخفيفة المختلفة.

يناير 2023

في يناير 2023 ، وقّعت شركة استثمارية وشركة تصنيع تركز على التقنية ومقرها الولايات المتحدة صفقة استثمارية لتطوير منشأة معتمدة من ممارسات التصنيع الجيدة لتصنيع المواد الخام الأساسية للبيولوجيا المتقدمة. وعلاوة على ذلك ، ففي مارس 2023 ، افتتحت مجموعة شركات مقرها الإمارات العربية المتحدة أربعة مصانع جديدة لإنتاج منتجات غذائية ذات قيمة مضافة. وتوجد ثلاثة من هذه المصانع في منشأة مجرّع دبي للاستثمار وستقوم بمعالجة اللحوم والدواجن والمواد البحرية ذات القيمة المضافة. يقع المصنع الرابع في المنطقة الحرة لجبل علي وسيقوم بمعالجة الأعشاب والتوابل. ومنذ أبريل 2023 ، كانت 3 مصانع جديدة للصناعات الغذائية ، بقيمة إجمالية قدرها 232 مليون دولاراً أمريكياً ، قيد الإنشاء في مناطق خليفة للاقتصادية في أبو ظبي.

نوفمبر 2022

في نوفمبر 2022 ، وقّعت علامة تجارية أمريكية رائدة صفقة بقيمة 4 مليارات دولاراً أمريكياً مع مطوّر عقاري سعودي رائد لبناء مجرّع في ضواحي مسقط. سيشمل المشروع العديد من الفيلات والفنادق والمتاجر وملعب للجولف. وفي مارس 2023 ، وقّعت وزارة الطاقة والمعادن العمالية اتفاقية امتياز تعدين مع شركة بريطانية لاستخراج النيكل ومشتقاته. هذه الشركة هي أول شركة دولية تستثمر في قطاع التعدين في سلطنة عمان في السنوات الـ 25 الماضية. وتُشير التقديرات إلى أنّ السنوات الثلاث الأولى من مرحلتَي الاستكشاف والتقييم تتطلب استثماراً إجمالياً يتراوح بين 25 و30 مليون دولاراً أمريكياً.

أكتوبر 2022

في أكتوبر 2022 ، أعلن مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين أنّ الاستثمار المباشر خلال الربع الثلاثة الأولى من عام 2022 بلغ 921 مليون دولاراً أمريكياً. 30% منها (أي ما يعادل 290 مليون دولاراً أمريكياً) ، قامت بها 25 شركة تصنيع وخدمات لوجستية ، والتي من المتوقع أن توفر 1200 فرصة عمل في السنوات الثلاث القادمة. وفي مارس 2023 ، صرّح مجلس التنمية الاقتصادية أنّ شركة هندية رائدة في تصنيع مواد العزل ومصنع لساعات اليد تستثمر 45 مليون دولاراً أمريكياً لإطلاق عملياتها في البحرين.



### 3.3 آليات الصناعة

#### 1.3.3 العناصر الفاعلة

##### 1.1.3.3 تطوّر قطاع التشييد والبناء مع تزايد التعداد السكاني

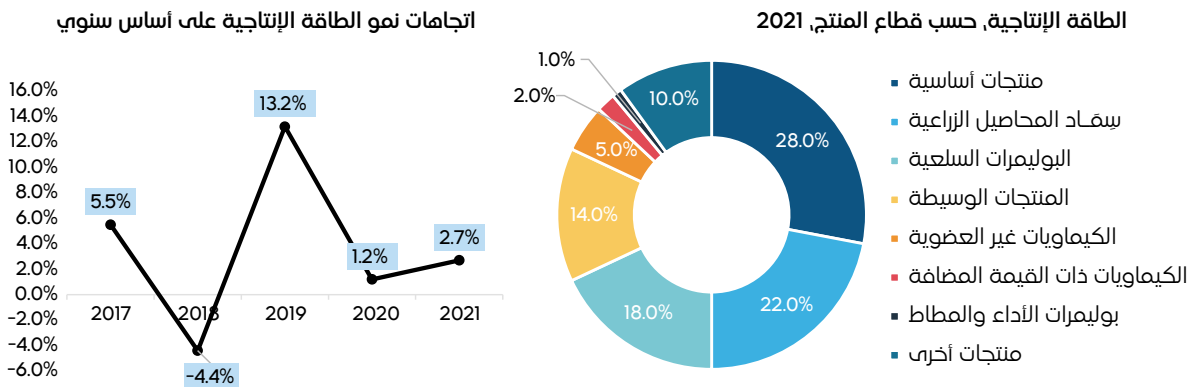
تشتهر دول مجلس التعاون الخليجي بمشروعاتها العقارية الطموحة التي تُلبّي طلب المنشآت التجارية والمنازل على حدٍ سواء. ويُعدّ النمو السكاني السريع في دول المجلس، وبالتالي زيادة الطلب على الإسكان ومشاريع البنية التحتية الأخرى من بين العوامل التي تدعم قطاع التشييد والبناء. وقد قامت المملكة العربية السعودية وحدها بتخطيط وتطوير وتنفيذ مشروعات بناء متنوّعة بقيمة 895.8 مليار دولاراً أمريكياً أو أكثر حتى الآن لتلبية هذه المطالب. وبالمثل، هناك مشروعات أخرى بقيمة 830.6 مليار دولاراً أمريكياً في مراحل مختلفة من التخطيط والتطوير والتنفيذ في دولة الإمارات العربية المتحدة.

من المتوقع أن ينمو قطاع التشييد والبناء في دول مجلس التعاون الخليجي سريعاً بمعدّل نمو سنوي يتراوح بين 3.5 و 4% في الفترة 2023-2024، متجاوزاً معدّل نمو الاقتصاد الكلي على المدى القريب والمتوسط. ويُمكن أن يكون سبب هذا النمو هو إنشاء مقرّات إقليمية لمختلف الشركات العالمية، بالإضافة إلى ما أثمر عنه معرض إكسبو الدولي 2020 في دبي، واستمرار الاستثمار في مشروعات البنية التحتية، ونمو سوق العقارات. هذا ويتم بناء مدينة نيوم الجديدة في المملكة العربية السعودية، التي من المتوقع أن تبلغ تكلفتها أكثر من 500 مليار دولاراً أمريكياً كي تتمكن المدينة من الوصول إلى أحدث التقنيات والبنية التحتية المستدامة. هذا إلى جانب المشروعات الجارية والقادمة لتوسيع شبكة النقل وبناء المطارات والموانئ الهامة مما سيُساهم بشكل أكبر في تطوير قطاع التشييد والبناء في دول مجلس التعاون الخليجي.

##### 2.1.3.3 وفرة المواد الخام ودعم الحكومة لقطاع الصناعات الكيماوية

على مدى العقود القليلة الماضية، ازدهرت الصناعات الكيماوية في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب توافر المواد الخام غير المكلفة والبنية التحتية الحديثة وتواصل الدعم. لذلك تتمتع صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي بميزة تنافسية لأنّ هذه الدول رائدة في إنتاج النفط والغاز على مستوى العالم. وفقاً للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيكا)، تنمو صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدّل 5.6% وتُساهم بما يقرب من 7% من حجم الإنتاج العالمي.

##### شكل (25) لمحة عن الصناعات الكيماوية في دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات

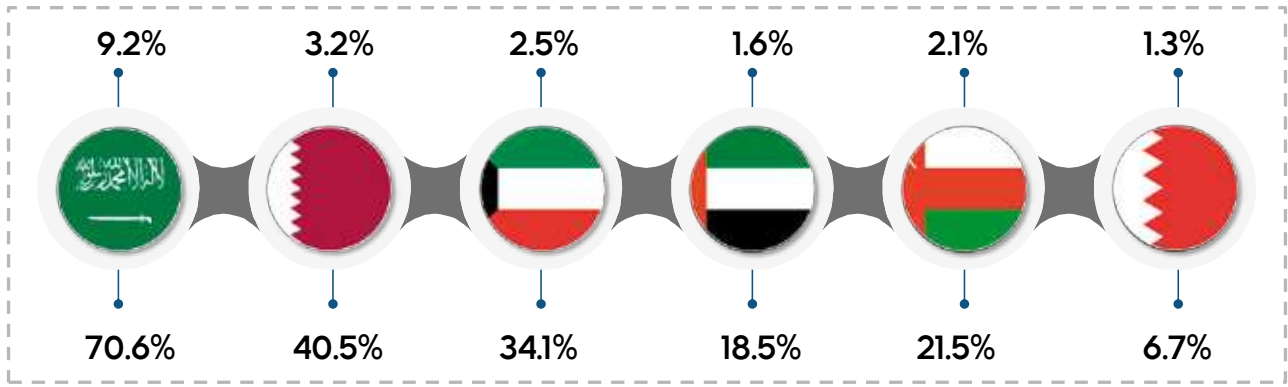


في السنوات القليلة الماضية، أدت عديد من عوامل الاقتصاد الكلي إلى تذبذب معدّلات نمو صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي كما يتضح من الرسم البياني أعلاه. ففي عام 2019، شهدت الصناعة نمواً كبيراً، لكن في عام 2020 شهدت معدّلات النمو انخفاضاً ملحوظاً بسبب تفشي الوباء. ومع ذلك، مع رفع حظر السفر وفتح الحدود الدولية عام 2021، شهدت الصناعة طفرة كبيرة مرّة أخرى. لكن في ظل الصّراع الجيوسياسي الحالي بين روسيا وأوكرانيا فالتوقعات الاقتصادية في أوروبا غير مؤكّدة؛ مما يؤثر سلباً على صناعة الكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي. إلا أنه من المتوقع أن ينخفض ذلك التأثير السلبي بحلول أوائل عام 2024 مع استقرار الاقتصادات من آثار الوباء والحرب. وكما يتضح من الشكل البياني أعلاه، يتم إنتاج معظم المواد الكيماوية لتكون بمثابة مواد خام للصناعات التحويلية. وبالتالي، فإنّ تقلص نمو أي صناعة قصب يُعيق بشكل كبير إنتاج الصناعات الكيماوية والعكس صحيح.

### شكل (26) لمحة عن الصناعات الكيماوية في دول مجلس التعاون الخليجي

#### مساهمة الصناعات الكيماوية في الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لكل دولة، 2021

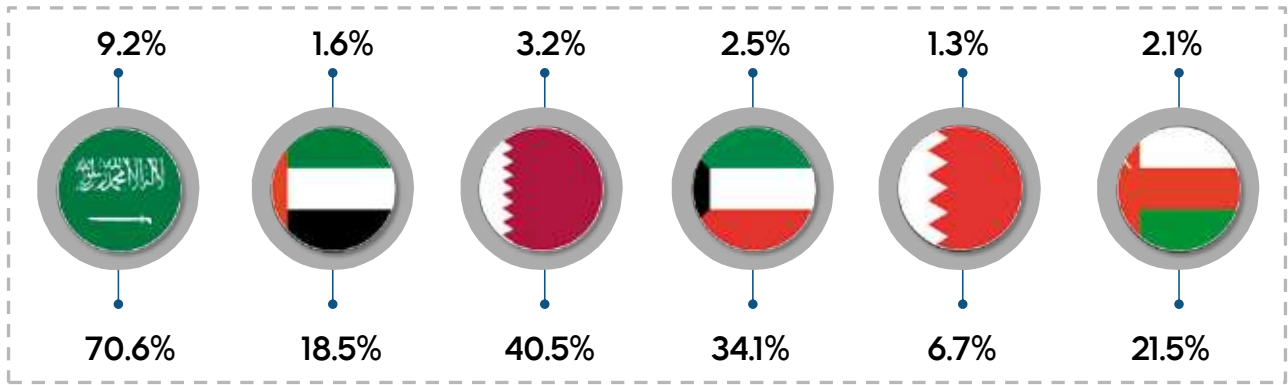
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي - 5.6%



المصدر: الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات

#### مساهمة الصناعات الكيماوية في الناتج المحلي الإجمالي للتصنيع، وفقاً لكل دولة، 2021

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للتصنيع في دول مجلس التعاون الخليجي - 50.8%



المصدر: الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات

على الرغم من أنّ المساهمة الإجمالية للصناعات الكيماوية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي كانت منخفضة نسبياً عام 2021، فإنّ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التصنيع عالية نسبياً. ويوضّح الشكل أعلاه أنّ الصناعات الكيماوية كانت من أكبر الصناعات مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي عام 2021، ومن المتوقع أن تكون مساهمةً أكثر أهمية بحلول عام 2030.



حققت صناعة الكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي ميزاناً تجارياً إيجابياً بسبب إنتاج 56.5 مليون طن، بزيادة قدرها 12٪ على أساس سنوي. وبحيازة 24٪/11.6٪ من جميع الصادرات في عام 2021، تظل الصين والهند، على التوالي الوجهتين الرئيسيتين لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي من المواد الكيماوية. إن اعتماد تقنيات إنتاج صديقة للبيئة يزيد من حجم الطلب على المنتجات الكيماوية في البلدين. وعلاوة على ذلك، فوفقاً لتقديرات الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جييكا)، أدّى اعتماد الحلول المبتكرة والتقنيات الحديثة إلى انخفاض بنسبة 1.8٪ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) في عام 2021 مقابل المتوسط المسجل في ال 8 سنوات السابقة.

المملكة العربية السعودية هي أكبر منتج ومصدر للبتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي تواصل التركيز على التوسع في تلك الصناعة الحيوية. وفي عام 2020، أعلنت «أرامكو» عن استحواذها الناجح على 70٪ من حصص الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادية في المملكة العربية السعودية، بسعر شراء إجمالي قدره 69.1 مليار دولاراً أمريكياً. كما تتطلع دول أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة استثماراتها في قطاع البتروكيماويات. على سبيل المثال، أعلنت شركة بترول قطرية عن قرار الاستثمار مع شركة كيماويات مقرها الولايات المتحدة لبناء مشروع لصناعة الإيثيلين بسعة 2.1 مليون طن سنوياً في «راس لفان». ويمثل هذا المشروع أكبر استثمار للشركة في مجال البتروكيماويات في قطر بقيمة 6 مليارات دولاراً أمريكياً. وبالتالي، فإن وفرة المواد الخام وتواصل الدعم الحكومي يدفعان بشدّة نمو قطاع الكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي.

### 2.3.3 التحديات

#### 1.2.3.3 جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية

من المُرجّح أن تؤديّ الزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جعل قطاعات التصنيع المُوجّهة للتصدير في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر قدرة على المنافسة، مما يُقلّل من اعتماد الاقتصادات الوطنية على دخل الصناعات المعتمدة على الهيدروكربونات. لذلك فإنّ تغيير مصادر الاستثمار الرأسمالي والتأكيد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التركيز على التصنيع من شأنه الحد من الآثار السلبية الناتجة عن تقلّب أسعار النفط على استثمارات الحكومة والقطاع الخاص. هذه الاستراتيجية تشبه في أساسها استراتيجيات الاستثمار في الدول المنافسة التي لديها مراكز التصنيع الكبرى مثل الهند وتايلاند وفيتنام. ونتيجةً لذلك، تستفيد أنشطة التصنيع في دول مجلس التعاون الخليجي من حجم الاستثمارات واستقرارها، إلى جانب قدرات البحث والتطوير الهائلة التي أصبحت ممكنة بفضل تدفقات رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، ستؤديّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التصنيع في دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير مرافق تصنيع واسعة النطاق يمكنها إنتاج منتجات أكثر قدرة على المنافسة عالمياً وبأسعار معقولة. كما سُسّاعد في تحسين أداء سلاسل التوريد الصناعية ودعم تقنيات منظومة الصناعة 4.0.

ومن ناحية أخرى، فلا يزال هناك مجموعة من العوامل التي تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي مثل عدم التركيز الكافي على القطاعات غير النفطية، وعدم دراسة المخاطر السياسية المتصوّرة والحقيقية بدقّة، وعدم تحرير بيئة العمل من السياسات الجامدة. ووفقاً للتقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فبعد الزيادة الكبيرة في أوائل عام 2000، استقرّت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي، إلى أن وصلت معدّلاتها حالياً 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي دول المجلس. هذا بالإضافة إلى أنّ انتشار مفهوم الملكية الوطنية ورسوخه، وقلة الضمانات المتاحة للمستثمرين الدوليين نسبياً يُشكّلان عَقَبَتَيْن إضافيَّتين أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية؛ إذ تؤديّ مثل هذه القيود إلى تقليص نمو هذا القطاع في معظم دول مجلس التعاون الخليجي بالرغم من التحزّر من تلك السياسات الجامدة إلى حد ما.

#### 2.2.3.3 الاعتماد على المعدات المستوردة

تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على المعدات المستوردة، فهي جزء لا يتجزأ من مختلف الصناعات. وبالتالي، فإنّ الاضطرابات العالمية - مثل تفشي وباء كوفيد - 19 واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية - تؤثر بشدّة على سلسلة توريد تلك المعدات، مما يؤديّ بدوره إلى اضطرابات شديدة في استمرار إنتاج المنشآت الصناعية. قد يتطلّب الاعتماد على الواردات من الشركات المصنعة الأجنبية، مباشرة أو من خلال مبيعات الحكومات الأجنبية (FGS) [مثل حالات استيراد المعدات العسكرية] تدخلاً رفيع المستوى من المسؤولين. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ المُصنّع بالملكية الفكرية، وبالتالي لا يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تنمو وتستغل المعرفة والدراية الفنية لتصنيع مثل هذه المعدات والآلات. هذا



الاعتماد الكبير على الاستيراد يُقلص نمو القطاع الصناعي ولا شك؛ لذلك فإنَّ تجنُّب مثل هذا الاعتماد الكبير على المُورِّدين الخارجيين يُزيل التأثير بأي اضطرابات قد تحدث في سلسلة التوريد، مما أدَّى الى زيادة تركيز دول مجلس التعاون الخليجي على اعتماد سياسة التوطين في مختلف القطاعات الصناعية.

### 3.2.3.3 المناخ حاد التقلب

لدى دول مجلس التعاون الخليجي مناخ حاد التقلب، بما يعني ارتفاع درجات الحرارة وسوء نوعية التربة وانخفاض معدَّل هطول الأمطار السنوي، مما يُؤدِّي إلى تقليص النمو الصناعي بطرق متفاوتة. فهو أولاً، غالباً ما يؤدي إلى انخفاض العُمر التشغيلي للمعدَّات والآلات. ثانياً، يُؤدِّي هذا المناخ حاد التقلب إلى انخفاض معدَّلات نمو القطاع الزراعي ويمنع ازدهار صناعة منتجات الأغذية. ثالثاً، غالباً ما يُؤدِّي ذلك المناخ إلى انخفاض القدرة التشغيلية للعُقال وانخفاض كفاءتهم، مما يؤثر سلباً أيضاً على تطوير القطاع الصناعي. وعلاوة على ذلك، تعتمد دول المجلس اعتماداً كبيراً على المياه الجوفية، مما يُقلل فرص تطوير الصناعات سريعة النمو لكنها تستخدم المياه بكثافة، مثل تصنيع أشباه المُوصَّلات. وعلى الرغم من أنه لا يُمكن تغيير المناخ، فمن المتوقع أن يُؤدِّي اعتماد أساليب تقنية متقدِّمة ومستدامة، مثل تربية الأحياء المائية ومحطَّات تحلية المياه التي تعمل بالطاقة المتجدَّدة، إلى خفض تأثير ذلك المناخ حاد التقلب إلى حد كبير.

### 3.3.3 الفرص

#### 1.3.3.3 زيادة الاستثمارات في قطاع التشييد والبناء

وفقاً للمعهد الدولي للإحصاء، تضاعف إجمالي عدد سكان منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تقريباً على مدى 20 عاماً، حيث ارتفع من 26.2 مليون نسمة عام 1995 إلى 56.4 مليون نسمة عام 2021. لذلك تشهد القطاعات السكنية والتجارية والرعاية الصحية والضيافة والبنية التحتية والرعاية الصحية طلباً هائلاً على خدماتها نتيجةً لزيادة عدد السكان. وبسبب الاضطرابات وتقلب الأسعار في سوق النفط، تركَّز دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أكبر على الاستثمار بهدف التوسُّع الاقتصادي.

وضعت مؤسسة مسك الخيرية الخطة الرئيسية لمدينة الأمير محمد بن سلمان غير الربحية. ووفقاً لتلك الخطة، سيكون هناك 6,000 شقة بمخططات أرضية، و 500 فيلا ومنزلاً مستقلاً، ومساحات سكنية تتسع لـ 18,000 شخص. ومن المُرجَّح أن يتم تخصيص أكثر من 306,000 متر مربع للمساحات التجارية في هذه المدينة، هذا بالإضافة إلى أنه من المتوقع أن يعمل 20,000 شخص هناك. وتم تخصيص 99,000 متر مربع من المساحة لمؤسسات البيع بالتجزئة والترفيه والأطعمة والمشروبات بهدف تلبية احتياجات السكان والضيوف. وجدير بالذكر أن شركة بويج باتمنت الدولية (BBI)، وهي شركة تابعة لشركة بويج للإنشاءات، قد أعلنت عن مشروع مشترك بقيمة 0.99 مليار دولاراً أمريكياً مع شركة المباني السعودية للمقاولات العامة وشركة القدية للاستثمار (QIC) لبناء مدينة ملاحم عالمية في مدينة القدية الترفيهية مع المساحة المخطط لها لممارسة الرياضة، والاستمتاع بالمناظر الطبيعية والحدائق ومشاهدة المعالم السياحية والحركة والتنقل والفنون والثقافة. ومن المُرجَّح أن يصبح هذا المشروع عاصمة المملكة العربية السعودية المستقبلية للترفيه والرياضة والفنون.

#### 2.3.3.3 توطین الصناعات الدفاعية

تُعَدُّ دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول إنفاقاً على المُعدَّات العسكرية والدفاعية المستوردة. وغالباً ما تفتقر المُعدَّات والأسلحة العسكرية المستوردة إلى التوحيد القياسي نظراً لوجود العديد من الشركات المُصنِّعة. كما تتضاءل قابلية التشغيل المشترك لهذه الأسلحة في دول مجلس التعاون الخليجي والقوات المتحالفة معها لأنَّ كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي تشتري أسلحة ومعدَّات مختلفة من مُورِّدين متنوعين. وعلاوة على ذلك، هذه الواردات أيضاً تفتقر إلى التوحيد القياسي في المبادئ التوجيهية والتدريب. وبناءً عليه، يُمكن أن يوفر التصنيع المحلي لهذه المُعدَّات العسكرية فرصة نمو جيدة للقطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي. مع كون توطین النشاط الصناعي الدفاعي هدفاً مشتركاً في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، يُمكن لدول المجلس العمل معاً لتعزيز فرص التنمية. إنَّ تبني نهج إقليمي، بمعنى، أن تركَّز كل دولة على بناء القدرات العسكرية لدول المجلس ككل، يُمكن أن يفيد جميع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير. على سبيل المثال، يُمكن للمملكة العربية السعودية الاستفادة من مساحتها الشاسعة للتركيز على المركبات والمعدَّات ذات الصلة بالقوات الجوية، في حين يُمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة استخدام ساحلها لتطوير المُعدَّات البحرية. وهكذا، يُمكن أن يكون تحفيز استثمارات التصنيع العسكري بمثابة الخطوة الأولى نحو تحقيق هذه الفرصة، تليها البرامج الرسمية والحوكمة الفعَّالة.



وفقاً لرؤية 2030، أعربت المملكة العربية السعودية بالفعل عن اهتمامها بزيادة توطين صناعة الدفاع. ولتحقيق أهداف التوطين بشكل أفضل، قسّمت المملكة الصناعة العسكرية إلى مجالات مختلفة ذات أولوية مع أهداف توطين لاحقة لكل منها. ومن الأمثلة على المجالات ذات الأولوية البازرة والأسلحة والذخيرة ومنصات الدفاع والمكونات الهيكلية وعمليات الصيانة والإصلاح في مجال الطيران والبحرية. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت المملكة الهيئة العامة للصناعات العسكرية (GAMI) المسؤولة عن الإشراف على قطاع الدفاع وتنظيمه وتطويره والصناعات العسكرية السعودية (SAMI) لتحقيق أهداف التوطين الاستراتيجي. وهي تعمل بشكل أساسي على التنسيق بين الشركات الأجنبية المحلية وتهدف إلى تطوير الصناعات والتقنيات المحلية الجديدة والقائمة. ومن المتوقع أيضاً أن تتبع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مسار المملكة العربية السعودية وتزيد من تركيزها على توطين صناعة الدفاع داخل حدودها.

### 4.3.3 عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على القطاع

<ul style="list-style-type: none"> <li>قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتحديث قوانينها وسياساتها ومبادراتها في السنوات الأخيرة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع التعدين الذي لا يزال يكرأ. ولتشجيع الاستثمارات الأجنبية في تطوير البنية التحتية واستغلال التعدين، أنشأت دول مجلس التعاون الخليجي امتيازات للمستثمرين في قطاع التعدين وإعفاءات محددة من رسوم الاستيراد</li> <li>على مدار العقد الماضي، عملت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي على وضع قواعد تعدين واضحة تركّز على المستثمرين. على سبيل المثال، أصدرت المملكة العربية السعودية مؤخراً قوانين مرنة لتيسير التعدين بهدف تشجيع الاستثمارات وتوفير إطار تنظيمي موحد لتعزيز النمو الاقتصادي والتنوع</li> </ul>		<p><b>عوامل حكومية</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تمتلك المملكة العربية السعودية واحدة من أكثر قوانين التعدين تقدماً وتطوراً في دول مجلس التعاون الخليجي، وتعدّ صناعة المعادن واحدة من أسس اقتصاد المملكة؛ إذ تتمتع بثروة من 15 معدناً ذا قيمة تجارية. هذا وتوظف صناعة التعدين وحدها في المملكة العربية السعودية 250,000 عامل، وتساهم ب ما يقرب من 15٪ في الناتج المحلي الإجمالي (أي بما يُعادل 17 مليار دولاراً أمريكياً)، وتمثل هذه الصناعة 7 مليارات دولاراً أمريكياً من إجمالي صادرات المملكة</li> </ul>		<p><b>عوامل اقتصادية</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تمر العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي الغنية، بتحوّلات اجتماعية وتشهد تحوّلات عميقة في التركيبة السكانية لمجتمعاتها المحلية؛ مما سيكون له دور بارز في السنوات الـ 10 المقبلة، الأمر الذي يطرح أسئلة مهمة عن قوانين العمل والهجرة، والنمو الاقتصادي الشامل، وتحرير السوق، وتمكين النساء والشباب، والأنظمة السياسية لكل دولة في المقابل، تقع جميع دول مجلس التعاون الخليجي في شبه الجزيرة العربية في المناطق الجافة، حيث يقيم أكثر من 80٪ من سكانها في المناطق الحضرية. فالمملكة العربية السعودية هي موطن لـ 61.7٪ من إجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة. ونتيجة لذلك، يتزايد الطلب على مشروعات البناء مع تزايد عدد السكان</li> </ul>		<p><b>عوامل اجتماعية</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>في الإمارات العربية المتحدة، أصبحت الشركات أكثر قدرة على التكيف مع معطيات السوق بسبب التحليلات التنبؤية والواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي والروبوتات والأتمتة. وهذا يساهم في تحسين مستويات الإنتاج الصناعي. حيث طرحت أبوظبي مؤخراً "مؤشر التصنيع الذكي"، وهو مقياس يمدح شركات القطاع الخاص الوسائل اللازمة لتحسين خبراتها في تقنيات منظومة الصناعة 4.0</li> <li>ويقدّم "مؤشر التصنيع الذكي" لرواد الأعمال خارطة طريق لتقييم مستويات الإنتاج ومدى جاهزية منشآتهم، ويقترح إجراءات تحويلية وأفضل الممارسات للاستفادة من التقنيات المتقدمة للتصنيع</li> </ul>		<p><b>عوامل تقنية</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>قد تكون لنشاطات التعدين تأثير سلبي على البيئة وجودة التربة والتنوع البيولوجي ونوعية الهواء وتعديلات تضاريس التعدين. بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ صناعة التعدين بشكل مباشر مسؤولة عن انبعاث الغازات المُسبّبة في الاحتباس الحراري، ولا سيّما غاز ثاني أكسيد الكربون</li> <li>كثيراً ما تبدأ عمليات التعدين بإزالة الغابات، مما يؤثر على قدرة البيئة على امتصاص ثاني أكسيد الكربون. وعلوّة على ذلك، يؤدي استخدام المتفجرات والوقود الأحفوري للحصول على الطاقة أثناء عمليات التعدين إلى زيادة انبعاث الغازات المُسبّبة للاحتباس الحراري</li> </ul>		<p><b>عوامل بيئية</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>بصفتها عضواً في الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، يتعيّن على تركيا مطابقة تشريعاتها مع لوائح الاتحاد الأوروبي في مجالات المنافسة والملكية الفكرية وسياسة التجارة المشتركة وحركة المنتجات. لذلك يتم اعتماد السلع الفضّعة والمنتجات الزراعية - التي تقمّ معالجتها فقط - في الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وتطبيق بعض الأحكام الصادرة عن مجلس النقابات على المنتجات الزراعية. وبالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية، يفرض الاتحاد الجمركي إزالة جميع القيود والممارسات التجارية التمييزية التي توفر للإحدى الدول ميزة غير عادلة على دولة أخرى</li> </ul>		<p><b>عوامل قانونية</b></p>

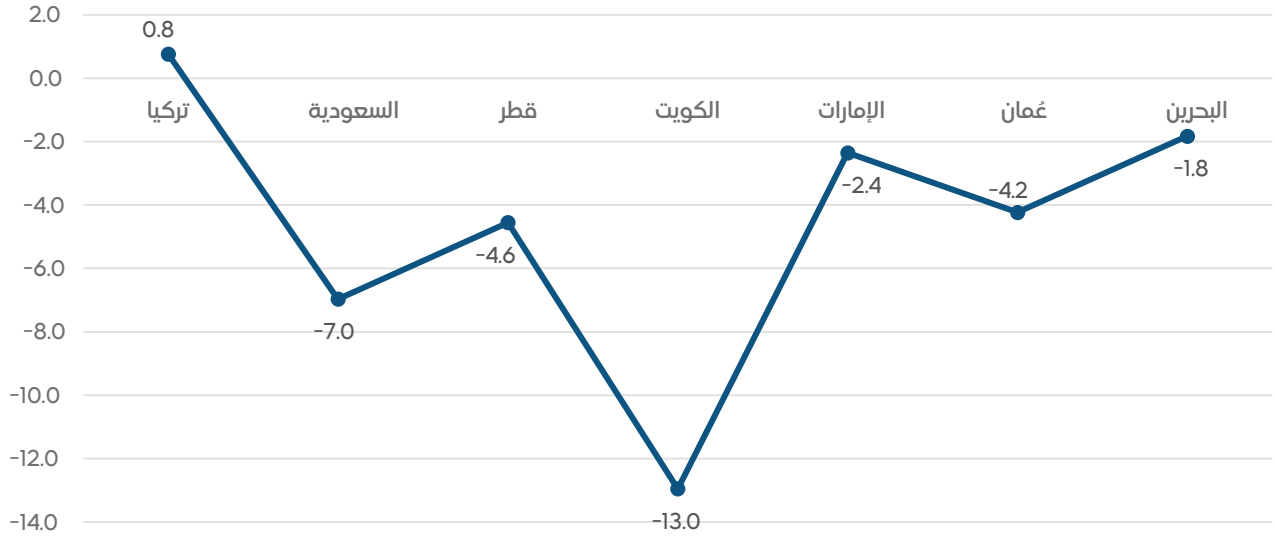




## 4. تأثير جائحة كوفيد - 19 على قطاع الصناعة على الدول

على مر السنين، تمكّن القطاع الصناعي في الشرق الأوسط من النمو من خلال الاستفادة بالاستثمارات السريعة التي قامت بها العديد من الدول، بالإضافة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، كان لتفشّي جائحة كوفيد - 19 أثر سلبي على مرافق التصنيع في معظم القطاعات في جميع أنحاء المنطقة، مما أدّى إلى انخفاض حجم الإنتاج والصادرات خلال الوباء، حيث أغلقت اقتصادات الأعمال الرئيسية مثل الولايات المتحدة والصين وكوريا الجنوبية وألمانيا وفرنسا والهند عملياتها الصناعية غير الأساسية. أدّى ذلك إلى تعطيل توريد السيارات والمنسوجات والمواد الكيماويّة والإلكترونيات ومجموعة واسعة من المنتجات الأخرى. فعلى سبيل المثال، سجّل قطاع السيارات انخفاضاً بنسبة 20٪ في التصنيع عام 2020 على مستوى العالم. يوضح الرسم البياني أدناه حجم التأثير السلبي المُقدّر لوباء كوفيد - 19 على معدّلات نمو القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي.

شكل (27) تأثير كوفيد - 19 على مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لكل دولة



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

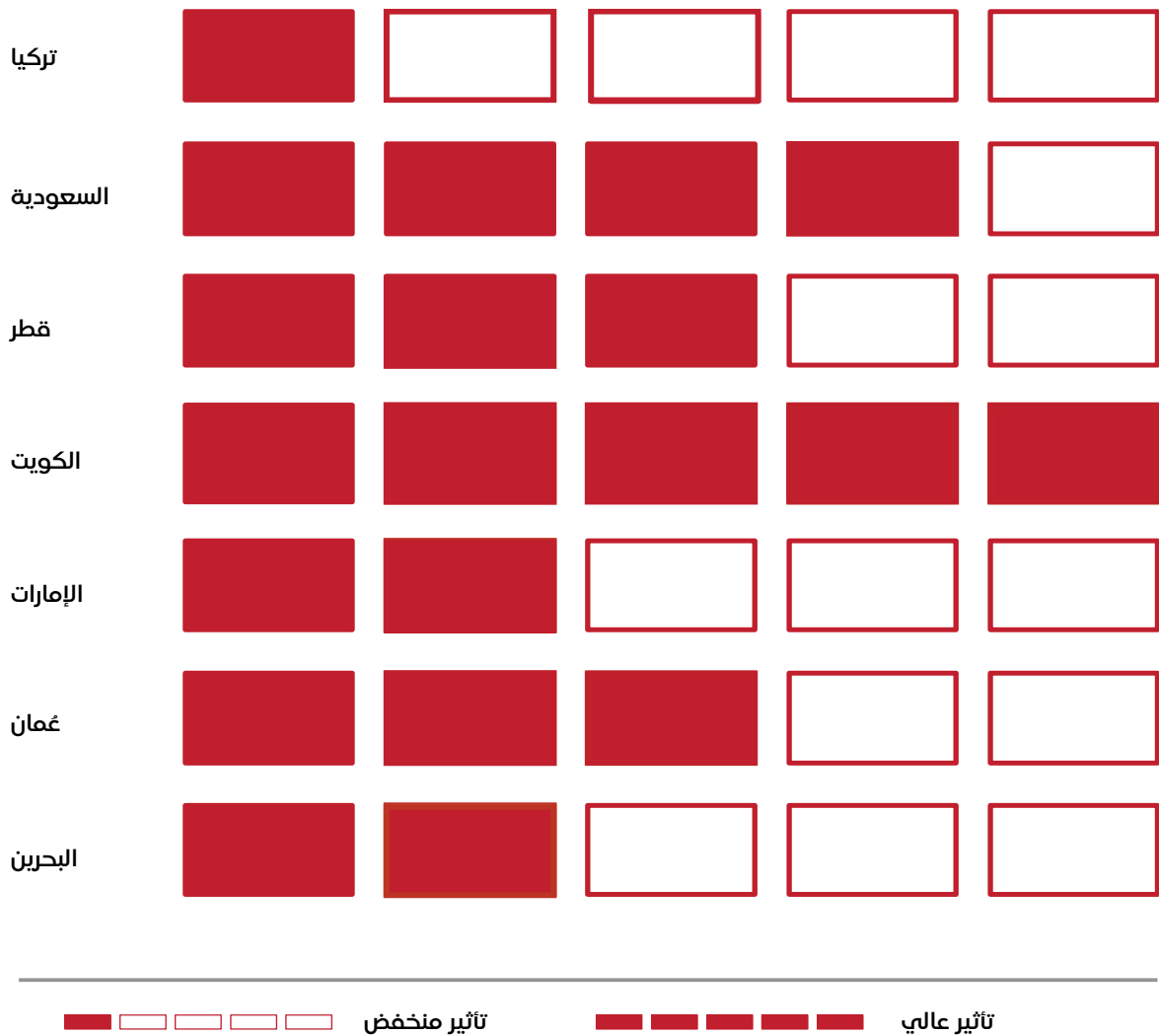
يوضّح الشكل أعلاه النسبة المئوية للانخفاض في مساهمة قطاع الصناعة (بما في ذلك قطاع التشييد والبناء) في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة عام 2020، مقارنةً بعام 2019. وشهدت جميع دول مجلس التعاون الخليجي تراجعاً، في حين شهدت تركيا نمواً طفيفاً. قد يكون سبب نمو قطاع الصناعة في تركيا هو التدابير الاحترازيّة المُخطّط لها جيداً لمعالجة انتشار الفيروس؛ وعلى الرغم من أنّ دول مجلس التعاون



الخليجي قد نفذت أيضاً العديد من الإجراءات لمواجهة الوباء، فقد أدت الاعتماد الكبير على المواد الخام المستوردة والعمالة الوافدة إلى تراجع معدّل نمو القطاع الصناعي. حيث أدت تفشّي الوباء إلى تعطيل سلسلة توريد المواد الخام . لقد ذهب العمال إلى مواطنهم الأصلية، ثم عادوا بعد رفع قيود الحركة عالمياً. مما أدت إلى إعاقة الإنتاج ومن ثمّ تقلص مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي .

### شكل (28) تأثير جائحة كوفيد - 19

#### تقييم التأثير السلبي لكوفيد-19 على قطاع الصناعة



المصدر: البنك الدولي وفريق المحللين

يعرض الرسم البياني أعلاه حجم التأثير السلبي المُقدّر للوباء على قطاع الصناعة في كل دولة. تم استنتاج الشيء نفسه من نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي، والاستهلاك المحلي، والتغيرات في مؤشر الإنتاج الصناعي، ومعدل البطالة، من بين أمور أخرى. وتشير التقديرات إلى أن القطاعات الصناعية في الكويت والمملكة العربية السعودية هي الأكثر تضرراً من الوباء، في حين يعتبر القطاعان الصناعيان في الإمارات والبحرين الأقل تضرراً في دول مجلس التعاون الخليجي. ويرد مزيد من التفاصيل على المستوي القطري عن أثر الجائحة في القسم التالي.



## 1.4 الآثار المترتبة على مستوى كل دولة

### تركيا



- تمكنت تركيا من احتواء انتشار كوفيد-19 من خلال تنفيذ عمليات الإغلاق ودعم البنية التحتية القوية للخدمات الصحية
- وسجل الإنتاج الصناعي انخفاضاً طفيفاً بسبب إغلاق أسواق التصدير
- لم تحدث عواقب وخيمة حيث ظل الاستهلاك الداخلي للسلع والخدمات مرتفعاً

### السعودية



- عانت المملكة العربية السعودية من عواقب وخيمة لوباء كوفيد-19 بسبب اضطرابات الإنتاج الصناعي
- وأدى تقلب أسعار النفط إلى تفاقم الوضع
- كما أعادت اضطرابات سلسلة التوريد العالمية أنشطة الاستيراد والتصدير الصناعية

### قطر



- أدّى الوباء إلى انخفاض مبيعات الصناعات المعتمدة على الهيدروكربونات، مما أدّى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر.
- ومع ذلك، فإنّ التنويع الصناعي سمح للبلاد بتجنّب تقلص الاقتصاد بشكل كبير
- وتتم استئناف أنشطة البناء بسرعة لمواصلة التحضير لكأس العالم 2022

### الكويت



- أدى الاعتماد الشديد على قطاع النفط والغاز وعدم استقرار أسعار النفط العالمية إلى آثار سلبية على اقتصاد الكويت خلال جائحة كوفيد-19
- وارتفع العجز المالي في الكويت بشكل كبير، واستنفد رصيد صندوق الاحتياطي النقدي العام
- وأدّى الضغط الاقتصادي الناجم عن تفشي الوباء إلى استقالات قسرية بشكل غير قانوني وخفض الرواتب

### الإمارات



- تسببت جائحة كوفيد-19 في اضطرابات في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، ويرجع ذلك أساساً إلى إغلاق الأسواق الدولية
- كما أدّى الوباء إلى تسريع جهود دولة الإمارات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز النمو الاقتصادي
- وقد سمح التنويع الصناعي للدولة بحماية نفسها من تقلص الاقتصاد بشكل كبير

### عمان



- أدت جائحة كوفيد-19 إلى تقلص النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية في عمان
- وخفضت الحكومة إنفاقها وزادت الضرائب لمواجهة الموارد المالية المثقلة بالديون
- كما أعطت السلطنة الأولوية للتعمير، لحماية العمانيين من مواجهة الضائقة المالية

### البحرين



- نجت البحرين من أي تداعيات شديدة لوباء كوفيد-19 ويرجع ذلك أساساً إلى التنويع الكبير في الصناعات
- أعلنت حكومة البحرين عن إنشاء صندوق سيولة بقيمة 344 مليون دولاراً أمريكياً لمساعدة الشركات المتعثرة في إعادة تنظيم التزاماتها المالية.

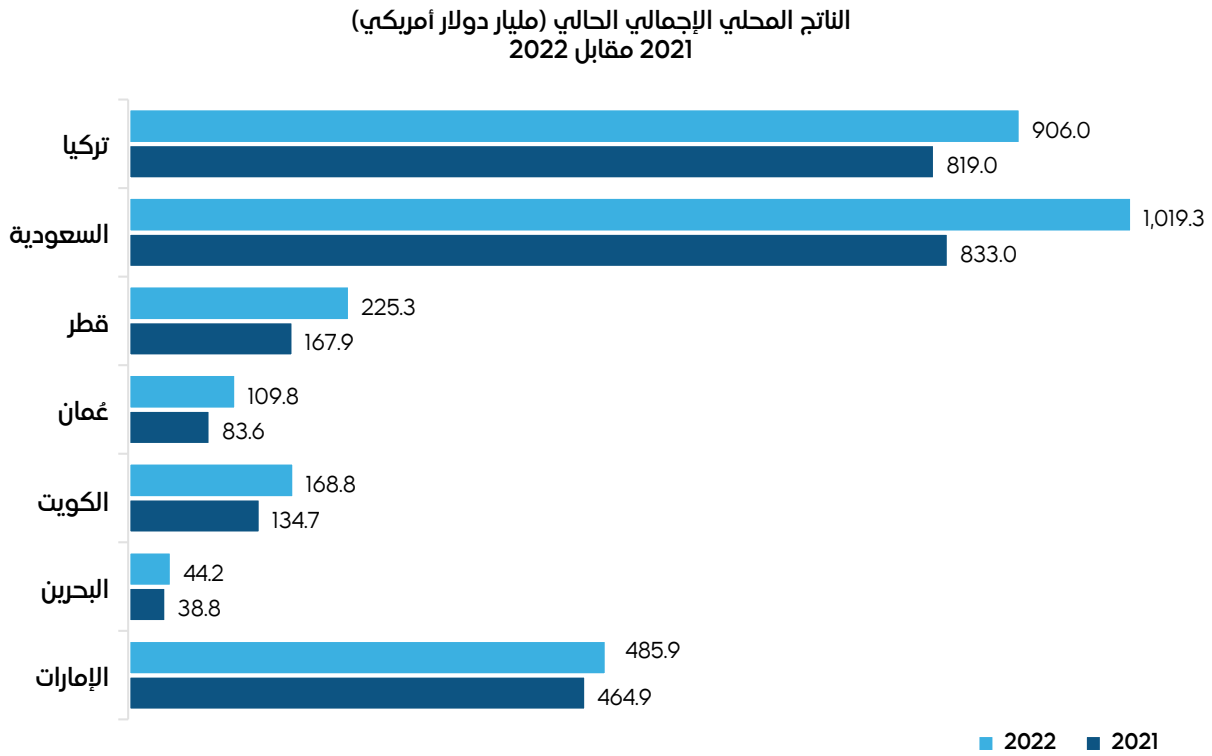


## 5. مقارنة بين توقعات قطاع الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي وفي تركيا

### 1.5 الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة فيه - دول مجلس التعاون الخليجي مقابل تركيا

فيما يلي مقارنة حجم الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة الناتج المحلي الإجمالي بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا:

شكل (29) الناتج المحلي الإجمالي - الحالي (مليار دولار أمريكي)

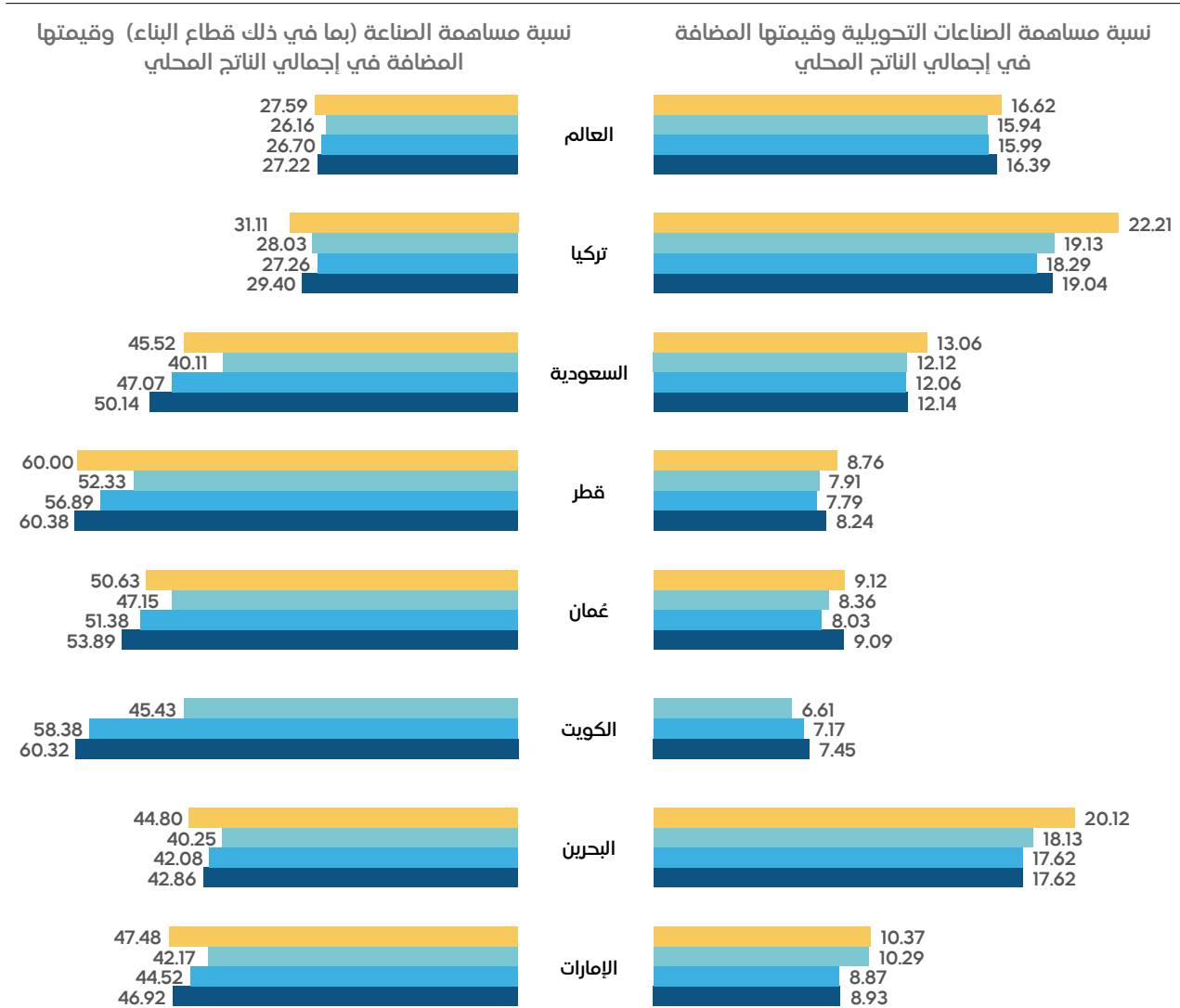


المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

يعرض الشكل البياني أعلاه مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي لتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي. كان لدى تركيا ناتج محلي إجمالي أكبر من معظم دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، استطاعت المملكة العربية السعودية التغلب على الفجوة بينها وبين تركيا بشكل ملحوظ؛ ومع ذلك، تتمتع تركيا باقتصاد أكثر تنوعاً، وبالتالي فهي محمية بشكل أفضل من الآثار السلبية المترتبة على أي تقلص قد يصيب إحدى صناعاتها. ومع تقدّم دول مجلس التعاون الخليجي في تحوّلها نحو مزيد من التنوّع، وفقاً لرؤية كل دولة، فمن المتوقع أن يتحسن ناتجها المحلي الإجمالي بشكل كبير.



## إحصائيات مساهمة الناتج المحلي الإجمالي (شكل 30)



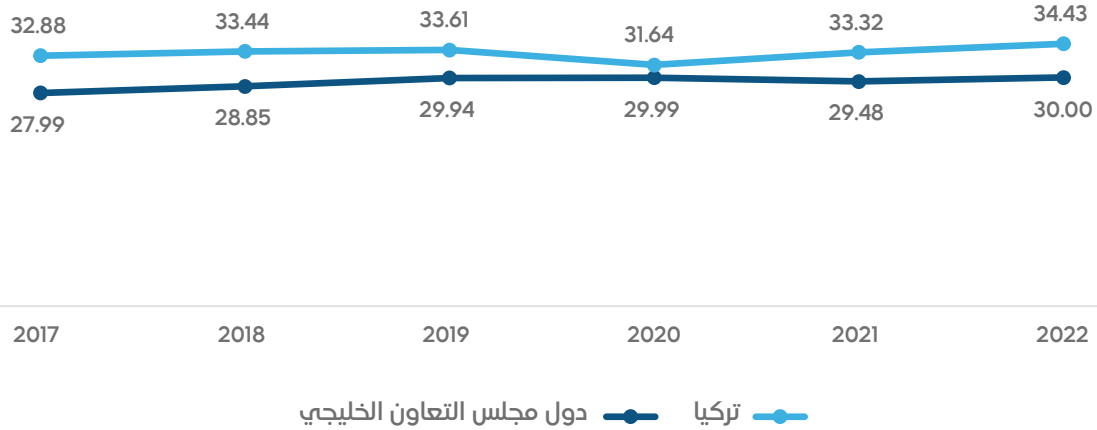
المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

تقارن الرسوم البيانية أعلاه مساهمة كل من الصناعات التحويلية وقطاع الصناعة (بما في ذلك التشييد والبناء) في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة - والعالم - وفقاً للبيانات الواردة في التقارير الصادرة عن البنك الدولي. نجحت معظم دول مجلس التعاون الخليجي في زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي. وبسبب التنوع الاقتصادي الزائد، كانت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا منخفضة نسبياً. وهذا لا يدل على أنَّ الدولة كانت تركز حينها على تحسين القطاع. بينما تُظهر بيانات عام 2021 بوضوح أنَّ مساهمة الصناعات التحويلية وقطاع الصناعة (بما في ذلك التشييد والبناء) في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا تحسَّنت بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية. هذا وتُركِّز معظم دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على تطوير القطاع الصناعي لتنويع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل اعتمادها على قطاع النفط والغاز فحسب. ويتضح ذلك من الرسوم البيانية، التي تُظهر بوضوح حجم النمو في مساهمة الصناعات التحويلية وقطاع الصناعة (بما في ذلك التشييد والبناء) عام 2021 في معظم دول مجلس التعاون الخليجي مقارنةً بالسنوات الثلاث الماضية.



## 2.5 مقارنة القوى العاملة - دول مجلس التعاون الخليجي مقابل تركيا

شكل (31) مقارنة القوى العاملة في تركيا وفي دول مجلس التعاون الخليجي (مليون نسمة)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه، لدى تركيا قوى عاملة أكبر من جميع دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعاً. وقد ضمن التركيز على تطوير نظام التعليم تدفق القوى العاملة الماهرة لمختلف الصناعات. توفر القوى العاملة الماهرة فرصة تعاون فريدة من نوعها بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ يمكن لدول مثل الكويت والبحرين إقّاء إخراج صناعاتها إلى تركيا لتصنيعها أو الاستعانة بالعمالة التركية الماهرة لدعم قطاع الصناعة داخلها.

## 3.5 مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي (CIP)

جدول (4) مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي (CIP)، 2021

الكويت	عمان	البحرين	قطر	السعودية	الإمارات العربية المتحدة	تركيا	2021	
0.04	0.05	0.05	0.05	0.09	0.12	0.12	درجة الأداء الصناعي التنافسي	مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي (CIP)
62	56	51	50	35	29	27	مرتبة الأداء الصناعي التنافسي	
الأوسط	الأوسط العلوي	الأوسط العلوي	الأوسط العلوي	الأوسط العلوي	الأعلى	الأعلى	الأداء الصناعي التنافسي الخماسي	
1626.66	1617.13	3858.3	5461.08	2356.6	4282.03	2339.38	نسب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية	مؤشرات نصيب الفرد
4506.97	4387.72	5805.32	2308.19	3262.22	16649.76	2328.28	نسب الفرد من الصادرات المصنعة	
0.32	0.45	0.25	0.5	0.37	0.41	0.34	حصة القيمة المضافة لتصنيع التقنية المتوسطة والمتقدمة من إجمالي القيمة المضافة للتصنيع	حصة أنشطة التقنية المتوسطة والمتقدمة



الكويت	عمان	البحرين	قطر	السعودية	الإمارات العربية المتحدة	تركيا	2021	
0.07	0.38	0.29	0.74	0.31	0.11	0.42	حصة صادرات التقنية المتوسطة والمتقدمة المُصنَّعة من إجمالي الصادرات المُصنَّعة	حصة أنشطة التقنية المتوسطة والمتقدمة
0.07	0.09	0.17	0.09	0.13	0.1	0.18	حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	حصة مجاميع الدخل الوطنية
0.31	0.48	0.74	0.12	0.43	0.52	0.88	حصة الصادرات المُصنَّعة من إجمالي الصادرات	
0.08	0.43	0.33	0.84	0.35	0.13	0.47	حصة أنشطة التقنية المتوسطة والمتقدمة من مؤشر صادرات الصناعات التحويلية	مؤشرات تصدير الصناعات التحويلية
0.12	0.12	0.15	0.06	0.09	0.44	0.06	مؤشر نصيب الفرد من الصادرات المُصنَّعة	
0.2	0.46	0.55	0.48	0.39	0.33	0.69	مؤشر جودة الصادرات الصناعية	
0.32	0.49	0.76	0.12	0.44	0.53	0.9	حصة الصادرات المُصنَّعة من إجمالي الصادرات	
0.27	0.38	0.36	0.41	0.38	0.37	0.43	مؤشر كثافة التصنيع	مؤشرات تعديل القيمة السوقية (MVA)
0.39	0.55	0.3	0.61	0.45	0.5	0.42	حصة أنشطة التقنية المتوسطة والمتقدمة من إجمالي مؤشر تعديل القيمة السوقية	
0.05	0.05	0.11	0.15	0.07	0.12	0.07	مؤشر تعديل القيمة السوقية للفرد	
0.16	0.22	0.42	0.22	0.31	0.25	0.44	حصة تعديل القيمة السوقية من مؤشر الناتج المحلي الإجمالي	

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

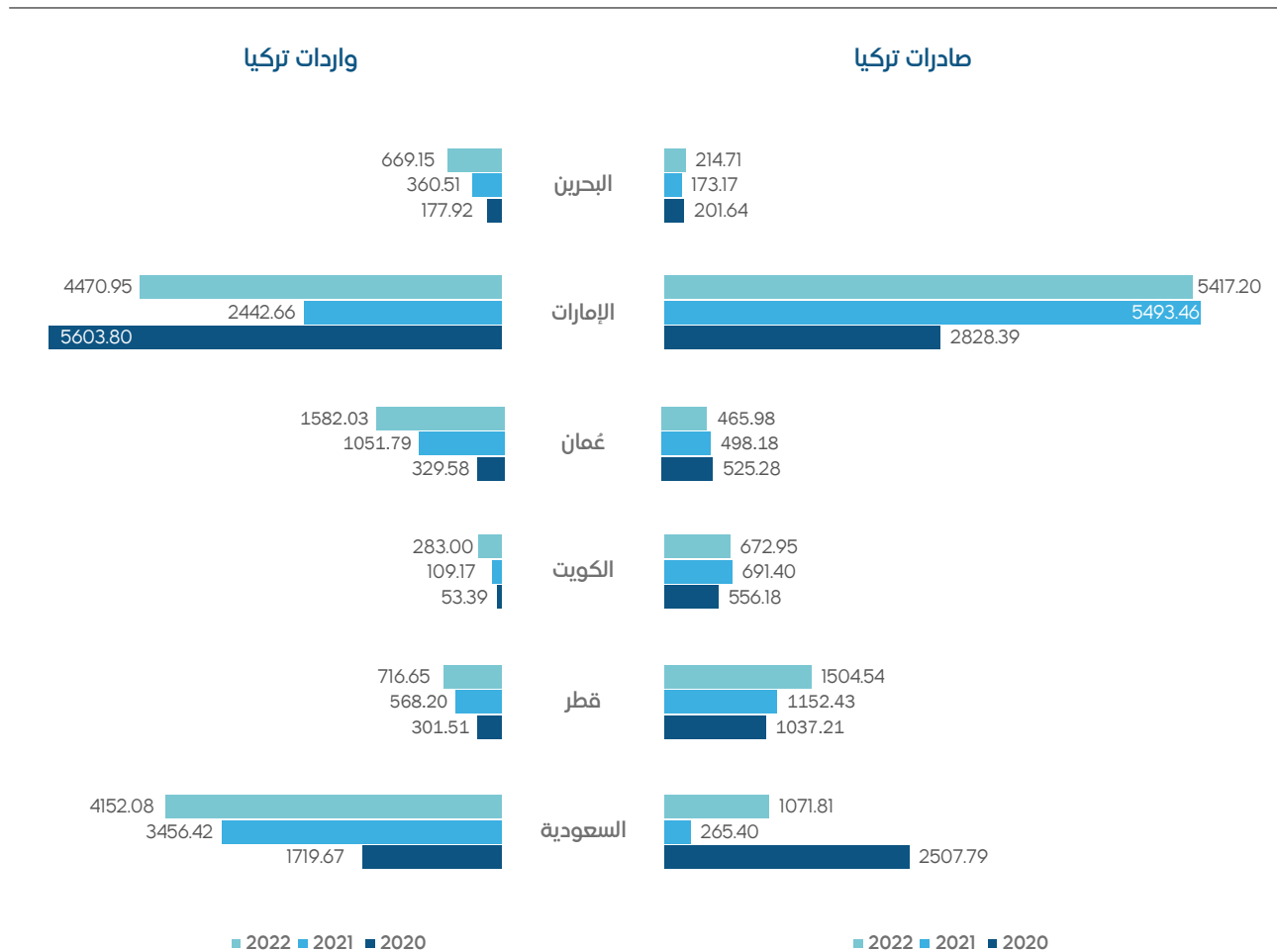
وفقاً للتقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فإنَّ القدرة التنافسية الصناعية هي مفتاح التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة؛ إذ تُشكِّل تخصُّص القطاعات وما يترتب عليه من تغيير في هيكلها. وبالتالي فإنها تُحدِّد أيضاً مساهمة الصناعة في ازدهار الاقتصاد بشكل عام ونموّه المستدام على المدى الطويل. هذا وترى مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي (CIP) القدرة الإنتاجية للدولة وكثافة التصنيع والتأثير على السوق العالمية مكونات رئيسية لقياس الأداء الصناعي للدولة. وكما يتُّضح من الجدول أعلاه، فإنَّ أداء تركيا أفضل من جميع دول مجلس التعاون الخليجي وقد يكون ذلك بسبب قدرتها العالية على إنتاج وتصدير السلع المُصنَّعة بشكل خاص. وعلى العكس، تتمتع معظم دول مجلس التعاون الخليجي بتصنيف منخفض نسبياً في مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي (CIP)؛ إذ أدَّى الإعتماد المنطقه الكبير على صناعة النفط والغاز بشكل كبير دون غيرها إلى عجز تجاري في المنتجات المُصنَّعة، فالفائض الذي تحصل عليه من صادرات النفط الخام والموارد الطبيعية غير كافٍ لتعويض هذا العجز. كما أنَّ تنمية الصناعات التحويلية المختلفة أصبحت ضرورة بلا شك. ومع توجُّه المجتمع الدولي نحو الاعتماد على مصادر الطاقة صديقة البيئة، يزداد التأثير السلبي المحتمل على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي المستقبلية من النفط والغاز مما سيؤثر سلباً ولا شك على معدَّلات نمو اقتصاداتها، بما يؤكِّد الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتسريع التنويع الصناعي في دول المجلس بالكامل.



## 4.5 فرص التعاون والاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

تتحسن العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير في الآونة الأخيرة؛ إذ اتخذت روابط تركيا مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اتجاهًا إيجابيًا مؤخرًا. كما تشهد العلاقات التركية القطرية تعاونًا متناميًا ومستمرًا على مختلف الأصعدة، مع تنسيق عال في عديد من القضايا الإقليمية والدولية. كما وافقت تركيا على تعزيز العلاقات الثنائية مع سلطنة عمان، من خلال زيادة التعاون في مجالات متنوعة مثل الزراعة والتعليم والصناعة. يعرض الرسم البياني أدناه نظرة على حجم التجارة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي:

شكل (32) العلاقات التجارية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: مركز التجارة الدولي

يعرض الرسم البياني أعلاه حجم تجارة تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2020-2022. جاءت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كأكثر شريكين تجاريين لتركيا في دول مجلس التعاون الخليجي. وبالفعل أقامت تركيا عديدًا من العلاقات الثنائية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، مما ساعد في توطيد الروابط وتحسين العلاقات التجارية.





## جدول (5) إحصائيات الصادرات والواردات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي

واردات تركيا			صادرات تركيا			الشريك التجاري	
2020	2022	2021	2020	2022	2021	القيمة (مليون دولار أمريكي)	
4152.08	3456.42	1719.67	1071.81	265.40	2507.79	السلعة الأكثر تداولاً	المملكة العربية السعودية
البلاستيك ومصنوعاته	البلاستيك ومصنوعاته	البلاستيك ومصنوعاته	السجاد وأغطية الأرضيات النسيجية الأخرى	الوقود المعدني والزيت المعدني ومنتجات التقطير، إلخ	السجاد وأغطية الأرضيات النسيجية الأخرى	القيمة (مليون دولار أمريكي)	قطر
716.65	568.20	301.51	1504.54	1152.43	1037.21	السلعة الأكثر تداولاً	الكويت
الألومنيوم ومصنوعاته	الألومنيوم ومصنوعاته	الألومنيوم ومصنوعاته	الأثاث، الفراش، المراتب، إلخ	الأثاث، الفراش، المراتب، إلخ	الأثاث، الفراش، المراتب، إلخ	السلعة الأكثر تداولاً	الإمارات العربية المتحدة
283.00	109.17	53.39	672.95	691.40	556.18	القيمة (مليون دولار أمريكي)	عمان
المواد الكيميائية العضوية	المواد الكيميائية العضوية	المواد الكيميائية العضوية	منتجات الملابس وإكسسوارات الملابس، من غير صناعة التريكو أو الكروشيه	منتجات الألبان، وبيض الطيور، والعسل الطبيعي، إلخ	منتجات الألبان، وبيض الطيور، والعسل الطبيعي، إلخ	السلعة الأكثر تداولاً	البحرين
4470.95	2442.66	5603.80	5417.20	5493.46	2828.39	السلعة الأكثر تداولاً	
اللؤلؤ الطبيعي أو المستزرع والأحجار الكريمة أو شبه الكريمة والمعادن الثمينة وما إلى ذلك	اللؤلؤ الطبيعي أو المستزرع والأحجار الكريمة أو شبه الكريمة والمعادن الثمينة وما إلى ذلك	اللؤلؤ الطبيعي أو المستزرع أو شبه الكريمة والمعادن الثمينة وما إلى ذلك	اللؤلؤ الطبيعي أو المستزرع والأحجار الكريمة أو شبه الكريمة والمعادن الثمينة وما إلى ذلك	اللؤلؤ الطبيعي أو المستزرع والأحجار الكريمة أو شبه الكريمة والمعادن الثمينة وما إلى ذلك	اللؤلؤ الطبيعي أو المستزرع والأحجار الكريمة أو شبه الكريمة والمعادن الثمينة وما إلى ذلك	القيمة (مليون دولار أمريكي)	
1582.03	1051.79	329.58	465.98	498.18	525.28	السلعة الأكثر تداولاً	
الأسمدة	الأسمدة	الأسمدة	الأثاث، الفراش، المراتب، إلخ	السفن والقوارب والهياكل العائمة	المركبات الأخرى غير عربات السكك الحديدية أو عربات الترام وأجزائها وملحقاتها	القيمة (مليون دولار أمريكي)	
669.15	360.51	177.92	214.71	173.17	201.64	السلعة الأكثر تداولاً	
الألومنيوم ومصنوعاته	الألومنيوم ومصنوعاته	الألومنيوم ومصنوعاته	منتجات الألبان وبيض الطيور، والعسل الطبيعي، إلخ	المفاعلات النووية والأجهزة الميكانيكية وما إلى ذلك	التبغ وبدائل التبغ الفصّعة		

المصدر: مركز التجارة الدولي

يوضّح الجدول أعلاه حجم التجارة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2020-2022، بالإضافة إلى السلع الأكثر تداولاً؛ جاءت المعادن والكيماويات والأحجار الكريمة كأكثر المواد المستوردة من قبل تركيا من دول مجلس التعاون الخليجي، بينما استوردت دول مجلس التعاون الخليجي المواد الغذائية والسلع المُصنّعة من تركيا. على الرغم من أن تركيا تُعدّ إحدى الدول الرائدة في إنتاج الذهب، فإنّ الاستهلاك المحلي المرتفع للذهب يتطلّب من تركيا استيراد الذهب من دول أخرى. لذلك يمكن لدولة الإمارات أن تُقدّم عروضاً تجارية ممتازة



إلى تركيا فيما يتعلّق بهذه الصناعة. وبالمثل، يُمكن لقطاع تصنيع المجوهرات المتطوّر في تركيا أن يُقدّم شركات تجارية رائعة مع مراكز التسوق المُعفاة من الرسوم الجمركية في دبي.

وعلاوة على ذلك، فإنّ تطوير علاقات تجارية جيدة مع الكويت يُمكن أن يوفر لتركيا مصدراً ثابتاً للهيدروكربونات مقابل مجموعة متنوعة من المنتجات القائمة على الثروة السمكية لدى تركيا. وبالمثل، يُمكن للبحرين دعم الطلب المتزايد على الألومنيوم في تركيا من خلال تبادل التبغ والمنتجات الطبية.

#### 1.4.5 الصناعات الناشئة في تركيا ومبادرات توطين الصناعة

تتمتع تركيا بعدد كبير من الشباب، ومجموعة فريدة من رجال الأعمال، وتقع جغرافياً بين أوروبا وآسيا، مما يجعلها مركزاً مهماً للتصنيع والتوزيع. تستفيد الدولة من انخفاض تكاليف العمالة وقدرات الإنتاج الهائلة فتضع نفسها في سلسلة القيمة العالمية. على مدار العقد الماضي، ارتفعت حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي إلى 18.83٪ وتهدف تركيا إلى وصولها إلى 21٪ بحلول عام 2023 من خلال استراتيجية الصناعة والتقنية لعام 2023. كما يتم اعتماد تقنيات التصنيع المتقدمة في مختلف الصناعات مثل السيارات والطيران والسلع الاستهلاكية والإلكترونيات والمواد الكيماوية والمعدّات والآلات وصناعة الصلب والتشيد والبناء والمنسوجات والطاقة والتعدين. هذا وتهدف تركيا إلى زيادة صادراتها من منتجات التقنية المتوسطة إلى 44٪ ومنتجات التقنية المتقدمة إلى ما يقرب من 6٪ بحلول عام 2023؛ لذلك تدعم الدولة تركيا مبادرات تطوير الصناعات التقنية الكبرى، مما يوفر مزيد من الفرص لشركات التقنية الدولية. ومن المتوقع، على مدى العقد المقبل، أن تستثمر تركيا ما بين 1-1.5 مليار دولاراً أمريكياً سنوياً لدمج حلول منظومة الصناعة 4.0 في قطاع الصناعات التحويلية.

#### 2.4.5 القطاعات الناشئة في تركيا

تشهد تركيا نمواً كبيراً في قطاع الطاقة بما يتماشى مع توسعها الاقتصادي؛ ذلك بعد أن حدّدت عدّة أهداف لهذا القطاع بحلول عام 2023، بما في ذلك تطوير بورصة الطاقة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 30٪ والاستفادة من الطاقة الكهرومائية على أكمل وجه. ووفقاً للتقارير الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سجّلت تركيا أسرع معدّل نمو سنوي، مما يجعلها وجهة جاذبة لاستثمارات الطاقة عالمياً	الطاقة	
تُعَدُّ صناعة الاتصالات من القطاعات الاستثمارية المُربحة في تركيا، لا سيّما مع زيادة اشتراكات المستخدمين في خدمات النطاق العريض الثابت والمتنقل، ولهذا يتابع المستثمرون باستمرار مبادرات تركيا المتنوعة في هذا المجال. حيث تشمل أهداف تركيا في صناعة الاتصالات تطوير قطاع الأقمار الصناعية وتوفير الدعم لمراكز البيانات. ووفقاً لتقرير القطاع لعام 2020، يبلغ حجم الصناعة 15.27 مليار ليرة تركية. لذلك، تُعَدُّ صناعة الاتصالات في تركيا جاذبة لاستثمارات	الاتصالات	
تتمتع تركيا بتاريخ ثري في صناعة النسيج؛ إذ أدّى التقدّم التقني إلى زيادة الطلب على المنسوجات، مما أوجد فرص عمل عديدة، وطوّرت إمكانيات التصدير، وسمح بمنح امتيازات مختلفة للمستثمرين. كما يرتبط قطاع المنسوجات ارتباطاً وثيقاً بالقطاعين الزراعي والصناعي، مما يجعله جاذباً للعديد من المستثمرين	المنسوجات	
في السنوات الأخيرة، ارتفعت معدّلات نمو قطاع السيارات في تركيا؛ إذ انتقلت تركيا من التركيز على تصنيع السيارات إلى تصميم السيارات وإنتاجها. وتُظهر بيانات مجموعة المشروعات التركية في مجال السيارات ريادة كبيرة في معدّلات إنتاجها. هذا وتحتل تركيا أيضاً المرتبة الخامسة في إنتاج السيارات الأوروبية. كما أنّ 30 من أفضل 50 مُؤدّاً عالمياً لديهم منشآت إنتاج في تركيا. هذه العوامل مجتمعة تزيد من جذب قطاع السيارات للاستثمار	السيارات	
تسعى تركيا إلى تطوير قدراتها الإنتاجية الدفاعية المحلية لعدة أسباب؛ حيث قدّم الوضع السياسي، ولا سيما الحرب الروسية الأوكرانية، فرصة ثمينة لتركيا للاستفادة من القُدع بين روسيا وجلف شمال الأطلسي. وبما أنّ روسيا قد تكون غير قادرة على الوفاء بعقود الدفاع الأجنبية، تتطلع مختلف الدول الآن إلى تركيا لتلبية متطلباتها، مما يخلق فرصة كبيرة للربح في ذلك السوق. كما أنّ تدعيم تركيا لصناعاتها الدفاعية من شأنه أن يجلب لها فرصاً اقتصادية كبيرة، لا سيّما في ظل اضطرابات الوضع الاقتصادي. ومع ارتفاع معدّلات التضخم، وضعف الليرة التركية، وارتفاع مستويات الدين الحكومي، تحتاج تركيا إلى دفعة مالية. وقد بلغت قيمة صادرات الدفاع التركية أكثر من 4 مليارات دولاراً أمريكياً عام 2022، من 3.1 مليار دولاراً أمريكياً عام 2021، مما تسلّط الضوء على أهمية تحقيق أهداف الإنتاج الدفاعي المحلي.	الدفاع	

### 3.4.5 الصناعات الناشئة في دول مجلس التعاون الخليجي

برزت دول مجلس التعاون الخليجي كمركز تجاري عالمي مهم بسبب إنجازاتها الرائدة في مختلف الصناعات. فالمراكز اللوجستية في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي اكتسبت اعترافاً دولياً، والتقدّم الملحوظ الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في مجال الطاقة المتجددة، ليست سوى أمثلة قليلة على مساهمات دول مجلس التعاون الخليجي في المراكز التجارية الرائدة عالمياً. وعلى الرغم من عوامل حيوية مثل التضخم والحرب، يعتزم العديد من المستثمرين في جميع أنحاء العالم زيادة استثماراتهم الأجنبية المباشرة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، ووفقاً لمؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي، فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، هي الأسواق الناشئة الأكثر جذباً للمستثمرين. ويوضّح الشكل أدناه القطاعات الأكثر تطوراً التي تركز عليها دول مجلس التعاون الخليجي فتضع معايير مبتكرة وتجذب المستثمرين:

#### الطاقة والكهرباء

الطاقة والكهرباء من أكثر القطاعات الواعدة في دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من الاستمرار في إنتاج مليارات البراميل من النفط سنوياً، تعمل الحكومات على تنويع اقتصادها. فتركز الدول على تطوير العديد من المشروعات المبتكرة، مثل مدينة الملك سلمان للطاقة، وهي مركز صناعي عالمي لخدمات التصنيع المتعلقة بالطاقة. هذا وتستثمر دولة الإمارات العربية المتحدة في الطاقة المتجددة، حيث سكّلت مشروعات مثل مجمع شمس للطاقة الشمسية في أبو ظبي ومنشأة الطاقة الشمسية المركزة التابعة لهيئة كهرباء ومياه دبي أرقاماً قياسية عالمية.

#### التصنيع

وبما أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تركز على التنويع الاقتصادي بهدف تجنب الآثار السلبية لاضطرابات صناعة النفط والغاز، فإنّ تعزيز مساهمة قطاع التصنيع هو أحد أفضل الخيارات حالياً. وبسبب التحديات التي تواجه تطوير قطاع التصنيع، يمكن لتركيا أن تساعد دول مجلس التعاون الخليجي بقوة من خلال توفير القوى العاملة والمعرفة الفنية. ومن ثمّ يمكن أن تكون بمثابة محادثة تعاون كبيرة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي.



#### البناء

بمعدّلات نمو تقدّر بـ 3.5-4٪ سنوياً بين عامي 2023-2024 فمن المتوقع أن يشهد قطاع التشييد والبناء في دول مجلس التعاون الخليجي نمواً كبيراً على المدى القصير والمتوسط، متجاوزاً معدّلات نمو الاقتصاد بشكل عام. وسبب هذه التوقعات الإيجابية هو زيادة تمويل المشروعات من عائدات تصدير الطاقة إلى مستويات قياسية، وخطط دول مجلس التعاون الخليجي طويلة المدى لتطوير قطاع الطاقة وغيره من القطاعات أيضاً.

يزخر قطاع التشييد والبناء بمجموعة كبيرة من المشروعات، ومع ذلك فلا تزال هناك مجموعة من العقود التي لم يتم منحها بعد في مختلف القطاعات، بما في ذلك الطاقة والمياه والبنية التحتية للنقل والعمارة التجارية والسكنية والتطويرات الصناعية. لذلك فمن المتوقع أن يستفيد المقاولون والاستشاريون والموردون المحليون والأجانب من هذا القطاع المزدهر، مع وجود فرص كبيرة للمشاركة في عقود دول مجلس التعاون الخليجي المربحة من عام 2022 حتى عام 2026.

### 4.4.5 مبادرات توطين الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي

في السنوات الأخيرة، أطلقت العديد من الدول في الشرق الأوسط، وخاصة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، برامج طموحة لتوسيع وتنويع قدراتها التصنيعية. تهدف هذه المساعي إلى تلبية الطلب المحلي والإقليمي مع محاولة التحول إلى مراكز للتصدير. وعادةً ما تُشكّل المشروعات جزءاً من خطة التنمية الاقتصادية الشاملة التي تقودها الدولة. ونظراً لقدرتها على النمو سريعاً وأهميتها الاستراتيجية، تسعى الدول للاستعانة بأحدث التقنيات للتوطين بعد أن أصبح أولوية لهذه البلاد. وفي الوقت الحالي، يتركز التصنيع المعتمد على التقنية المتقدّمة في عدد قليل من الدول، ليس من بينها واحدة في الشرق الأوسط.

كشفت جائحة كوفيد - 19 عن ضعف المنطقة أمام اضطرابات سلسلة التوريد. فقد كان من الصعب، بل من المستحيل أحياناً، على الشركات أن توفر التقنيات التي تعتمد عليها. لذلك تعمل الحكومات والسلطات الإقليمية في الشرق الأوسط على تسريع مبادراتها للاستفادة من فرص التوطين، وكذلك شركات تصنيع التقنيات العالمية الكبيرة التي لها اهتمامات مماثلة. في دول مجلس التعاون الخليجي، هناك ثلاث فئات من المنتجات التقنية المناسبة للتوطين؛ وهي: المواد المتقدّمة مثل المواد الذكية والبلاستيك الحيوي والمكونات المتقدّمة مثل مكونات أشباه الموصلات الإلكترونية ومكونات البطارية والمنتجات النهائية المتقدّمة مثل الروبوتات للأغراض العامة وأجهزة إنترنت الأشياء وأنظمة الفضاء والطابعات ثلاثية الأبعاد. بعض هذه المنتجات مبتكرة وثريرة، بينما يُلبّي بعضها الآخر الاحتياجات الفليّحة للشركات الإقليمية في مختلف القطاعات.



## 5.5 التحديات والحلول الممكنة

في تركيا، واجه القطاع الصناعي انتكاسات منذ بداية جائحة كوفيد - 19. ومع ذلك، تمكّنت تركيا من تعزيز نموها الاقتصادي بسبب أهدافها المستقبلية مثل زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكات بين القطاعين العام والخاص والإعفاءات الجمركية والقروض الاستثمارية؛ حيث تُمَثَّل التغييرات التنظيمية المتكررة والرسوم الإضافية والسياسات الضريبية المُججَمَّة تحديّات كبيرة تواجهها مختلف الصناعات في تركيا. ومع ذلك، تُدرك الدولة تأثير هذه العوامل وتبحث عن حلول فعّالة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وتحسين العمليات التنظيمية من خلال جعل السياسات والمبادرات الحكومية أكثر شفافية، وتشجيع الاستثمارات الإقليمية، وتعزيز الاستثمارات القائمة على المشروعات، من بين أمور أخرى.



مثل تركيا، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً تحديات في النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية والاستثمارات والقضايا التنظيمية.

فعلى سبيل المثال، قد تواجه الشركات الأجنبية بعض العقبات أثناء إنشاء مكاتبها في الإمارات العربية المتحدة؛ فقد تزيد تكلفة الإجراءات قليلاً بسبب تطبيق ضريبة القيمة المضافة. بالإضافة إلى ذلك، كما هو الحال في معظم الدول، يُمكن أن تواجه الشركات التي لا تمتثل للنظام الضريبي أو تؤخر تسجيلها غرامات. ومع ذلك، تسعى دولة الإمارات إلى تنمية اقتصادها من خلال تشجيع الشركات المحلية والأجنبية على



تأسيس أعمالها لديها. لطالما كانت الإمارات وجهة المستثمرين الدوليين الأولى في الشرق الأوسط ومركزاً تجارياً إقليمياً؛ إذ تتميز بالبنية التحتية المتطورة والبيئة المنفتحة ثقافياً والقيم المتسامحة وأنظمة الهجرة المرنة مما جذب أعداداً من المستثمرين في السنوات الأخيرة. ففي يناير 2022، أعلنت الهيئة الاتحادية للضرائب التابعة لوزارة المالية عن خطتها لتطبيق «ضريبة الشركات» على أرباح الأعمال بدءاً من السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023.

تم تصميم «ضريبة الشركات» لدمج أفضل الممارسات العالمية والحد من عدم امتثال الشركات؛ لذلك فُرِضَت «ضريبة الشركات» على أرباح الشركات الإماراتية كما هو مذكور في بياناتها المالية المُعدَّة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مع الحد الأدنى من الاستثناءات والتعديلات. وقد يكون السبب في ذلك هو سعي دولة الإمارات إلى أن تصبح مركزاً عالمياً رائداً للأعمال وتسريع تحوُّلها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. ومن خلال فرض «ضريبة الشركات» تؤكِّد الإمارات التزامها بالمعايير الدولية للشفافية الضريبية ومنع الممارسات الضريبية الضارة. بالإضافة إلى ذلك، يحظى المستثمرون الأجانب المهتمون بتأسيس كيان لهم في أي إمارة من الإمارات بدرجة كبيرة من الاستقلالية عند إدارة متطلبات قوانين الهجرة لاستقدام الموظفين الأجانب.

وهناك مجموعة واسعة من المزايا الأخرى لدى دولة الإمارات مثل وجود عديد من مناطق التجارة الحرَّة، والسريَّة المصرفية التي يكفلها القانون، والسلطات القضائية الداخلية. وبالتالي، فإنَّ المراجعة الشاملة جيدة لممارسة الأعمال التجارية وإنشاء شركة في الإمارات العربية المتحدة.

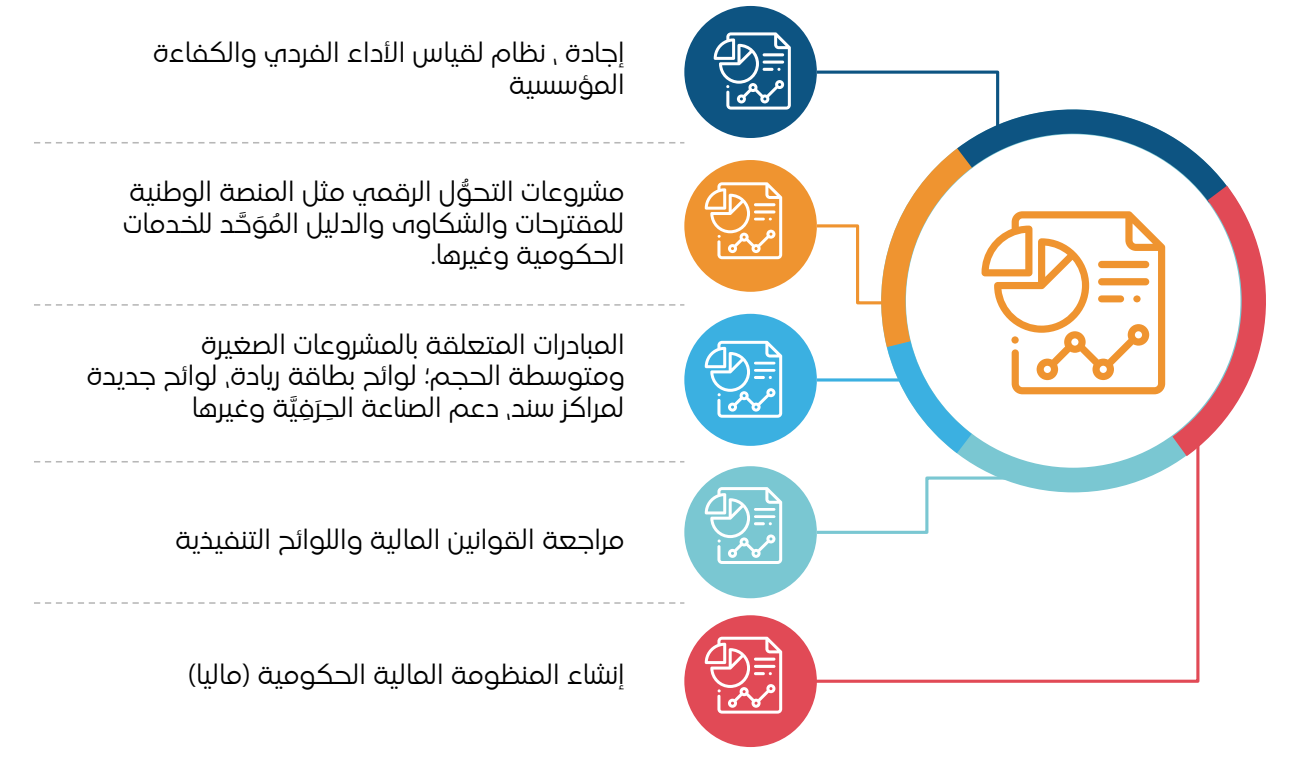
تسعى **المملكة العربية السعودية**، إحدى الاقتصادات المتنامية في دول مجلس التعاون الخليجي، نحو توفير عدة فرص للربح لمختلف الشركات. ومع ذلك، فلا تزال اللوائح والاختلافات الثقافية تخلق تحديات للشركات لتأسيس مقرَّاتها داخل المملكة. فعلى سبيل المثال، تُركِّز الشركات التي تُسيطر عليها الحكومة في المملكة العربية السعودية على ضرورة تعريب محتوى كافة عمليات الشركات الأجنبية. كما تضع المملكة القواعد المتعلقة بتخصيص حصص أكبر لتوظيف المواطنين السعوديين بشكل تدريجي. وللتغلب على هذه التحديات، تبنَّت المملكة في الآونة الأخيرة مجموعة سياسات ومبادرات مختلفة:



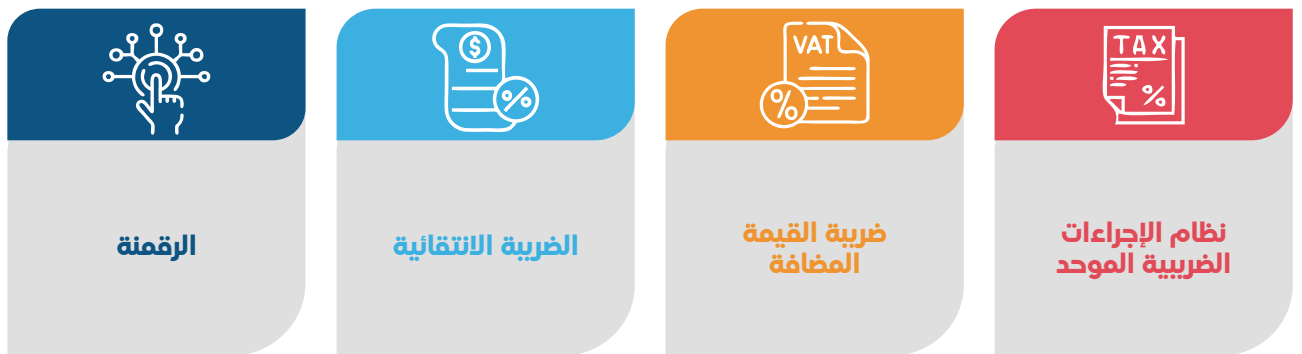
يؤثر التضخم واضطرابات سلسلة التوريد بشكل كبير على الشركات في **سلطنة عمان**. ومع ذلك، تستفيد الدولة من الحصة العادلة التي تمتلكها في سوق البطاريات وكابلات الألياف الضوئية والرخام. وقد سَّطت السلطنة الإجراءات اللازمة وخفَّضت عدد الأيام المُستغرقة لفتح شركة والحصول على تأشيرات



عمل للعمال الأجانب. كما تم تخفيض رسوم الإسكان إلى 3% من 5% وتم تيسير القوانين المتعلقة بامتلاك الأجانب للعقارات بهدف دعم الاستثمار الأجنبي المباشر. هذا بالإضافة إلى بعض المبادرات الأخرى مثل :



تواجه الشركات في **الكويت** بعض العقبات أيضاً مثل السياسات المتناقضة، والافتقار إلى الشفافية في صنع القرار، وإلغاء المناقصات بمجرد منحها، وارتفاع تكاليف تأسيس الأعمال. ولتغلب على هذه التحديات، بدأت الكويت في إدخال تحسينات فيما يلي:



تركز كل من **البحرين** و **قطر** أيضاً على تطوير اقتصادهما ولا سيّما من خلال التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمار بهدف تحسين قطاعات رئيسية مثل تقنية المعلومات والاتصالات والتعليم والرعاية الصحية وغيرها. لذلك تعمل الدولتان على تبسيط الإجراءات الضرورية للشركات وتسوية نزاعات المناقصات والإعفاءات من ضمانات الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة .



## 6.5 أبرز مشروعات التعاون القائمة

شكل (33) أبرز مشروعات التعاون القائمة

### المملكة العربية السعودية

- التاريخ: مارس 2023
- توقيع 3 اتفاقيات تعاون تجاري في مجالات مختلفة في منتدى الأعمال السعودي التركي
- خطوة نحو تحسين العلاقات الثنائية، بعد سنوات من التوترات بين الدولتين
- بمشاركة 450 شركة من كلا الدولتين
- وكانت المملكة العربية السعودية قد أودعت في وقت سابق 5 مليارات دولاراً أمريكياً في البنك المركزي التركي كإغاثة
- لاضرار زلزال فبراير 2023



### الإمارات العربية المتحدة

- التاريخ: مارس 2023
- الإمارات وتركيا توقعان اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (سيبا)
- وكان الاتفاق يهدف إلى زيادة التجارة بين الدولتين إلى 40 مليار دولاراً أمريكياً في السنوات الخمس المقبلة
- من المتوقع التصديق على الصفقة في الربع الثاني من عام 2023 مع التنفيذ قريباً
- أنشأت الإمارات العربية المتحدة صندوقاً استثمارياً بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي في تركيا في عام 2021 وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، سادس أكبر شريك تجاري غير نفطي



### سلطنة عُمان

- التاريخ: نوفمبر 2022
- وقعت الدولتان بروتوكول تعاون عقب الاجتماع الـ 11 للجنة الاقتصادية التركية العمانية المشتركة
- ويهدف التعاون إلى تطوير مجالات التمويل والطاقة والبناء والعلوم والصناعة والنقل والتعليم والصحة والبيئة والزراعة والغابات وكذلك السياحة والثقافة



### قطر

- التاريخ: أكتوبر 2022
- لدى قطر وتركيا 11 اتفاقية تعاون لتعزيز العلاقات
- آخرها اتفاق تعاون بشأن براءات الاختراع، حقوق المؤلف والأرشفة الدبلوماسية
- تم توقيع ما مجموعه 68 اتفاقية وبروتوكول بين الدولتين سابقاً





## 6. الملحقات

### 1.6 مُسَرّد المصطلحات

#### جدول (6) قائمة الاختصارات

الاختصار	المعنى
AI	الذكاء الاصطناعي
APAC	آسيا والمحيط الهادئ
BAPCO	شركة نفط البحرين
BI	ذكاء الأعمال
CAGR	معدّل النمو السنوي المُركَّب
CBT	البنك المركزي التركي
CFR	قانون اللوائح الفيدرالية
COVID-19	مرض فيروس كورونا (كوفيد - 19)
CSR	المسؤولية الاجتماعية للشركات
EC	المفوضية الأوروبية
EU	الاتحاد الأوروبي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FTA	اتفاقية تجارة حرة
FZ	المنطقة الحرة
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDNT	المديرية العامة للتقنية الوطنية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GHG	الغازات المُسبِّبة للاحتباس الحراري
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
IoT	إنترنت الأشياء
ISA	الجمعية الدولية للأتمتة
ITA	إدارة التجارة الدولية
KSA	المملكة العربية السعودية
MEA	الشرق الأوسط وأفريقيا
MOCCAIE	وزارة التغير المناخي والبيئة
MoHRE	وزارة الموارد البشرية والتوطين
MoIAT	وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة
MSE	سوق مسقط للأوراق المالية
MT	طن متري
NDP	خطة التنمية الوطنية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية





الاختصار	المعنى
PESTLE	العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية والبيئية
PPP	شراكة القطاع العام والخاص
R&D	البحث والتطوير
SAM	أمريكا الجنوبيّة
SEZ	منطقة اقتصادية خاصة
SME	شركات صغيرة ومتوسطة
SOE	مؤسسات مملوكة للدولة
STEM	العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات
SWOT	نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UK	المملكة المتحدة
US	الولايات المتحدة
\$US	دولار أمريكي
VAT	ضريبة القيمة المضافة
WHO	منظمة الصحة العالمية
Y-o-Y	سنة بعد سنة

المصدر : فريق المحللين

## 2.6 قائمة المصادر والمراجع

### جدول (7) المصادر الرئيسية

شركة نفط البحرين	إدارة التجارة الدولية
سوق الكويت للأوراق المالية	وزارة التغير المناخي والبيئة، الإمارات العربية المتحدة
مصرف البحرين المركزي	وزارة الموارد البشرية والتوطين، الإمارات العربية المتحدة
بنك الكويت المركزي	وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة
البنك المركزي التركي	المركز الوطني للمعلومات الإحصائية، سلطنة عمان
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الجهاز المركزي للمعلوماتية، البحرين	مرصد التعقيد الاقتصادي
الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت	الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت
المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الإمارات العربية المتحدة	جهاز التخطيط والإحصاء، قطر
الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية	مصرف قطر المركزي
مجلس التعاون الخليجي	البنك المركزي السعودي
مؤسسة الخليج للاستثمار	معهد الإحصاء التركي / مركز المعلومات التركي
الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
منظمة العمل الدولية	البنك الدولي
صندوق النقد الدولي	منظمة الصحة العالمية
معهد التمويل الدولي	منظمة التجارة العالمية



## نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

مركز الخليج للأبحاث، مؤسسة بحثية مستقلة، شعاره (المعرفة للجميع)، وأولوياته خدمة قضايا وأهداف شعوب ودول منطقة الخليج. تأسس المركز في يوليو عام 2000م، ومقره الرئيسي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كلاً من مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا.

ويلتزم المركز منذ تأسيسه بالمساهمة الفاعلة في قضايا منطقة الخليج، من خلال كل أنشطته التي تشمل: إجراء بحوث ودراسات، وتنظيم مؤتمرات ومنتديات ورش عمل، النشر الإعلامي حول قضايا الأمن، والسياسة، والاقتصاد، والشؤون العسكرية، والتعليم والبيئة، والإعلام وغيرها. كما قام المركز بترجمة ونشر أكثر من 500 كتاب من أمهات الكتب والمعاجم والقواميس المتخصصة في السياسة والأمن والاقتصاد والعلاقات الدولية والفكر الاستراتيجي، والبيئة، والإعلام، والتوازن الإقليمي والدولي... إلخ.

حافظ مركز الخليج للأبحاث للعام الثاني عشر على التوالي على وجوده ضمن أبرز مؤسسات الفكر والرأي ومنظمات المجتمع المدني على مستوى العالم، وكواحد من أكبر مؤسسات الفكر والرأي على مستوى منطقة الشرق الأوسط من بين 8162 من جميع قارات العالم، وذلك طبقاً لما أعلنه برنامج العلاقات الدولية في جامعة بنسلفانيا في 30 يناير 2020م، ضمن التصنيف السنوي الذي يقوم به البرنامج لمؤسسات الفكر في العالم، وبالإضافة إلى ذلك فإن مركز الخليج للأبحاث (GRC) جاء ضمن هذا التصنيف وأحد من أبرز مؤسسات الفكر والرأي المهتمة بالشؤون السياسية الخارجية والشؤون الدولية، ومن بين أفضل مؤسسات الفكر والرأي ضمن تصنيف التعاون المؤسسي.





مركز الخليج للأبحاث